

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الطلاق، أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس

إعداد

مهتاب أحمد اسماعيل أبو زنت

إشراف

د. فيصل الزعنون

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص دراسات المرأة في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس - فلسطين.

2016

الطلاق/اسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات : دراسة ميدانية في
محافظة نابلس

إعداد

مهتاب احمد اسماعيل أبو زنت

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/6/12، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

- د. فيصل زعنون / مشرفاً رئيساً

- د. عماد اشتيه / ممتحناً خارجياً

- د. وجيه الظاهر / ممتحناً داخلياً

التوقيع

د. مصطفى العسوة

.....

.....

الإهداء

بعد حمد الله وشكره، والصلاة والسلام على خير المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وأصحابه أجمعين، أهدي ثمرة هذا الجهد:

إلى روح والديّ اللذين لم يدخرا جهدًا لتشجيعي على التحصيل العلمي.

وإلى زوجي الذي قدّم لي كل الدعم والمساندة كي أصل إلى هذه اللحظات الغالية في حياتي،
وذلك بإصراره على أن يوفر لي كل الأجواء كي أتمّ تحصيلي العلمي منذ البداية، إذ أخذ بيدي منذ
كنت على مقاعد الثانوية العامة.

وإلى أولادي الأعزّاء الذين تحملوا انشغالي عنهم في أوقات كثيرة.

وإلى أستاذي الفاضل الدكتور فيصل الزعنون جزاه الله خيرًا عمّا بذله معي من جهد.

وإلى كل من شجعني ووقف إلى جانبي ..

لهم جميعًا أهدي هذا البحث

مهتاب أبو زنت

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين على نعمه بأن أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع وبعد،
فإنني أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام إلى حضرة الدكتور الفاضل فيصل الزعنون الذي أشرف
على هذا البحث وبذل جهدًا لا يُنسى، من توجيه وإرشاد، فله مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.
كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة تحكيم أداة هذه الدراسة -الاستبانة- لما
بذلوه من جهد في إثراء الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي ممن تلقيت على أيديهم العلم والمعرفة في جامعة النجاح
الوطنية.

كذلك أتقدم بالشكر الموصول للجمعيات النسوية التي قدمت لي كل مساعدة من أجل الحصول
على المعلومات الدقيقة حول هذا البحث مما أعانني على إتمامه.

وكذلك أتقدم بالشكر إلى القضاة الأفاضل في المحاكم الشرعية في محافظة نابلس، وكذلك
العاملين فيها لمساعداتهم الجليّة لي، وكذلك السادة الأفاضل ممن قدموا لي المساعدة من أصحاب
الديانات الأخرى كي يستوفي هذا البحث حقه.

كما وأخص بالشكر الجزيل السادة في مركز الإحصاء الفلسطيني على مساعداتهم القيمة لي
ومدّي بما احتجته من معلومات حول نفس البحث حتى خرج على هذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر إلى حضرات الأساتذة الذين ناقشوا هذه الرسالة كي ينقّوها من أية شوائب.

لهم جميعًا مني خالص الشكر والتقدير.

الباحثة

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الطلاق، أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها، لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالب: مريانا محمد البوزينة

Signature:

التوقيع: مريانا

Date:

التاريخ: ٢٠١٦ / ٦ / ١٤

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
ك	فهرس الجداول	
ن	ملخص الرسالة بالعربية	
1	الفصل الأول: خلفيات الدراسة وأهميتها	
2	مقدمة	1:1
4	مشكلة الدراسة	2:1
4	أهداف الدراسة	3:1
5	أهمية الدراسة	4:1
6	مجتمع الدراسة	5:1
6	عينة الدراسة	6:1
6	أداة الدراسة	7:1
6	منهج الدراسة	8:1
7	محددات الدراسة	9:1
7	أسئلة الدراسة	10:1
8	فرضيات الدراسة	11:1
9	الدراسات السابقة	12:1
9	• الدراسات العربية	1:12:1
14	• الدراسات الأجنبية	2:12:1
16	• نظرة نقدية للدراسات السابقة	3:12:1
17	مصطلحات الدراسة	13:1
17	• الطلاق	1:13:1
18	• معدل الطلاق	2:13:1
18	• المطلقات	3:13:1
19	الفصل الثاني: الإطار النظري للطلاق وأسبابه	
20	مقدمة	1:2

21	التطور التاريخي للطلاق	2:2
21	• الطلاق عند الحضارات القديمة	1:2:2
23	• الطلاق عند العرب قبل الإسلام	2:2:2
23	• الطلاق عند أصحاب الديانتين اليهودية والمسيحية	3:2:2
24	- الطلاق عند أصحاب الديانة اليهودية	1:3:2:2
25	- الطلاق عند أصحاب الديانة المسيحية	2:3:2:2
26	• الطلاق في الإسلام	4:2:2
27	أنواع الطلاق وأحكامه في الإسلام	3:2
27	• أنواع الطلاق	1:3:2
28	• حكم ومشروعية الطلاق في الإسلام	2:3:2
30	• كيفية وقوع الطلاق في الإسلام	3:3:2
30	• أسباب الطلاق	4:3:2
33	• التغيرات الاجتماعية والطلاق	5:3:2
34	- اختلاف العلاقات	1:5:3:2
35	- اختلاف دور المرأة	2:5:3:2
36	- التكنولوجيا والطلاق	3:5:3:2
37	النظريات المفسرة للطلاق	4:2
38	• نظرية التعلم	1:4:2
38	• نظرية التبادل	2:4:2
39	• النظرية الوظيفية	3:4:2
40	• النظرية البنائية الوظيفية	4:4:2
40	• النظرية التفاعلية الرمزية	5:4:2
42	الفصل الثالث: الطلاق في المجتمع الفلسطيني	
43	مقدمة	1:3
44	معدلات الطلاق في العالم	2:3
46	معدلات الطلاق في العالم العربي	3:3
47	معدلات الطلاق في فلسطين	4:3
52	التغيرات في المجتمع الفلسطيني وأثرها على معدلات الطلاق	5:3
53	• التغيير الاجتماعي	1:5:3

56	• التغيير السياسي	2:5:3
58	• التغيير الثقافي	3:5:3
61	• التغييرات الاقتصادية	4:5:3
62	• التغييرات وعمل المرأة	5:5:3
64	الآثار المترتبة على الطلاق	6:3
64	• الآثار الواقعة على المرأة المطلقة	1:6:3
66	• الآثار الواقعة على الرجل المطلق	2:6:3
67	• الآثار الواقعة على أولاد المطلقين	3:6:3
69	• الآثار الواقعة على المجتمع بأكمله نتيجة الطلاق	4:6:3
70	أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في فلسطين	7:3
74	الفصل الرابع: المنهج والإجراءات	
75	منهج الدراسة	1:4
75	مجتمع الدراسة وعينتها	2:4
76	أداة الدراسة	3:4
78	صدق الأداة	4:4
78	ثبات الأداة	5:4
79	إجراءات الدراسة	6:4
79	المعالجة الإحصائية	7:4
80	الفصل الخامس: خصائص المطلقين والمطلقات	
81	مقدمة	1:5
81	توزيع حالات الطلاق على سنوات الدراسة	2:5
83	الخصائص العمرية للمطلقات والمطلقين	3:5
83	• العمر عند الزواج للمطلقات والمطلقين	1:3:5
84	• العمر عند الطلاق للمطلقات والمطلقين	2:3:5
85	الخصائص التعليمية للمطلقات والمطلقين	4:5
86	الخصائص العملية للمطلقات والمطلقين بعد الطلاق	5:5
86	الدخل الشهري الحالي للمطلقات	6:5
87	مكان الإقامة للمطلقات والمطلقين بعد الطلاق	7:5
87	نوع السكن قبل الطلاق للمطلقات والمطلقين	8:5

88	نوع السكن بعد الطلاق للمطلقات والمطلقين	9:5
89	الحالة الاجتماعية للمطلقات والمطلقين بعد الطلاق	10:5
89	الرغبة في الزواج عند المطلقات	11:5
90	زواج الأقارب والطلاق	12:5
92	• الزواج القربي والطلاق، ومدة الحياة الزوجية	1:12:5
93	• الزواج القربي والطلاق، وعلاقته بالسكن	2:12:5
94	• الزواج القربي والطلاق، والفترة ما بين الخطوبة والزواج	3:12:5
95	• الزواج القربي والطلاق، والعلاقة المعرفية قبل الزواج	4:12:5
96	نوع السكن والتعليم، وعلاقتها بالطلاق	13:5
97	فترة الخطوبة والطلاق	14:5
97	• متغيرات فترة الخطوبة والتعليم، وعلاقتها بالطلاق	1:14:5
99	• متغيرات فترة الخطوبة والدخل، وعلاقتها بالطلاق	2:14:5
100	• العلاقة القربية ومدة الحياة الزوجية، وعلاقة ذلك بالطلاق	3:14:5
102	الفصل السادس تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها	
103	مقدمة	1:6
103	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	2:6
103	السؤال الأول	1:2:6
106	السؤال الثاني	2:2:6
110	السؤال الثالث	3:2:6
112	السؤال الرابع	4:2:6
114	السؤال الخامس	5:2:6
116	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	3:6
116	نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير العمر	1:3:6
118	نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير مدة الحياة الزوجية	2:3:6
121	نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير مكان الإقامة	3:3:6
123	نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي	4:3:6
125	نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير وجود أطفال	5:3:6
127	نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير دخل الأسرة	6:3:6

129	نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير السكن مع الأهل	7:3:6
132	مناقشة وتحليل تساؤلات الدراسة	4:6
134	الفصل السابع: الاستنتاجات والتوصيات	
135	أهم الاستنتاجات	1:7
138	التوصيات	2:7
139	المراجع	
150	الملاحق	
b	Abstract	

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
48	أعداد عقود الزواج المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظة نابلس للأعوام (1997-2014)	(1)
49	أعداد عقود الطلاق المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظة نابلس للأعوام (1997-2014)	(2)
51	معدلات الطلاق العام في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظة نابلس للأعوام (1997-2014)	(3)
75	عدد حالات الطلاق في للسنوات (2010-2015)	(4)
76	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	(5)
78	فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها	(6)
78	معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها	(7)
81	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الدراسة	(8)
83	العمر عند الزواج للمطلقات والمطلقين	(9)
84	العمر عند الطلاق للمطلقات والمطلقين	(10)
85	المستوى التعليمي للمطلقات والمطلقين	(11)
86	الحالة العملية للمطلقات والمطلقين	(12)
86	مقدار الدخل الشهري الحالي للمطلقات والمطلقين	(13)
87	مكان الإقامة للمطلقات والمطلقين	(14)
87	نوع السكن قبل الطلاق للمطلقات والمطلقين	(15)
88	نوع السكن بعد الطلاق للمطلقات والمطلقين	(16)
89	المطلقات والمطلقين الذين تزوجوا بعد الطلاق	(17)
89	الرغبة في الزواج للمطلقات	(18)
93	العلاقة ما بين صلة القرابة بين الزوجين ومدة الحياة الزوجية	(19)
94	العلاقة ما بين صلة القرابة بين الزوجين ونوع السكن بعد الزواج	(20)
95	العلاقة ما بين صلة القرابة بين الزوجين ومدة الخطوبة	(21)
96	العلاقة ما بين صلة القرابة بين الزوجين والعلاقة قبل الزواج	(22)
97	العلاقة ما بين نوع السكن والتعليم للمطلقات	(23)
99	العلاقة ما بين التعليم ومدة الخطوبة	(24)
100	العلاقة ما بين الدخل ومدة الخطوبة	(25)

101	العلاقة ما بين صلة القرابة ومدة الحياة الزوجية	(26)
104	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الأسباب التي تقف وراء عملية الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس	(27)
106	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الأول (الجانب النفسي)	(28)
108	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الثاني (الجانب الاجتماعي)	(29)
109	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الثالث (الجانب الاقتصادي)	(30)
110	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجالات والدرجة الكلية	(31)
111	توزيع استجابات عينة الدراسة حول أثر عملية الطلاق على الأبناء من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس	(32)
113	توزيع استجابات عينة الدراسة للعوامل التي تؤثر على عملية الطلاق مستقبلاً من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس	(33)
115	توزيع استجابات عينة الدراسة من المبحوثات على السؤال الذي نصه: (ما هو السبب الرئيس للطلاق بينك وبين زوجك؟)	(34)
116	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العمر لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية	(35)
117	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى لمتغير العمر	(36)
118	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مدة الحياة الزوجية لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية	(37)
119	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى لمتغير مدة الحياة الزوجية	(38)
120	نتائج اختبار (LSD) للفروق على متغير مدة الحياة الزوجية للمجال الاقتصادي والدرجة الكلية	(39)
121	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مكان الإقامة للأسباب وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية	(40)
122	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى لمتغير مكان الإقامة	(41)
123	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المستوى	(42)

	التعليمي للأسباب وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية	
124	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى لمتغير المستوى التعليمي	(43)
125	نتائج اختبار (LSD) للفروق على متغير المستوى التعليمي للمجال الاقتصادي والدرجة الكلية	(44)
126	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق حسب متغير وجود أطفال	(45)
127	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير دخل الأسرة لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية	(46)
128	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى لمتغير دخل الأسرة	(47)
129	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير السكن مع الأهل لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية	(48)
130	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى لمتغير السكن مع الأهل	(49)
131	نتائج اختبار (LSD) للفروق على متغير السكن مع الأهل للمجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي والدرجة الكلية	(50)

الطلاق، أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات

دراسة ميدانية في محافظة نابلس

إعداد

مهتاب أحمد اسماعيل أبو زنط

إشراف

د. فيصل الزعنون

الملخص

هذا البحث لدراسة "موضوع الطلاق، أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات" منطلقاً من عملية أن الزواج يعد عاملاً من عوامل بناء المجتمع، فيما يُعد الطلاق عامل هدم للمجتمع إذ يؤدي إلى تفكك الأسرة وانحلال عقد العلاقات الزوجية، لذا فإن الباحثة قد وضعت نصب عينيها عدة أهداف، منها: تحليل الأسباب المختلفة لعملية الطلاق، وكذلك التأثيرات المختلفة المترتبة عليها، وارتباط كل هذا بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في معدلات الطلاق، مع محاولة توضيح نظرة المجتمع واتجاهاته لظاهرة الطلاق، كي نصل بالنهاية إلى عدد من النتائج والتوصيات في محاولة للحد من ظاهرة الطلاق.

وقد جاءت هذه الدراسة موزعة على سبعة فصول وهي على النحو التالي:

الفصل الأول تضمن منهجية الدراسة وشمل تحديد المشكلة وأسئلتها وتبيان أهميتها وأهدافها، كما استعرض مجتمع الدراسة وعينتها، إضافة إلى تحديد المصطلحات والفرضيات والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد حُصص للإطار النظري عن الطلاق من حيث المنظور التاريخي والأسباب وأحكام الطلاق ووضع النظريات المفسرة له.

وحُصص الفصل الثالث لمناقشة وتحليل الطلاق في المجتمع الفلسطيني، والتغيرات المختلفة التي أصابته منذ بداية القرن العشرين، وأثر تلك التغيرات في معدلات الطلاق، واشتمل أيضاً على تأثيرات الطلاق المختلفة في المطلقين وأسرهم، بالإضافة إلى استعراض معدلات الطلاق العالمية.

أما **الفصل الرابع** فقد كان مقدّمًا لعمليات التحليل، واشتمل على المنهج، والإجراءات، وأداة الدراسة وفحص مصداقيتها، وعلى المعالجات الإحصائية.

واشتمل **الفصل الخامس** على التحليل والتفسير لخصائص المطلقين المختلفة من خلال استخدام جداول إحصائية بسيطة تعتمد على التكرارات والجداول المتقاطعة.

وقد استُخدم **الفصل السادس** للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفحص فرضياتها. وفي النهاية تضمن **الفصل السابع** أهم نتائج هذه الدراسة وتوصياتها، وكان من أهم النتائج:

- معدلات الطلاق في المجتمع الفلسطيني في تزايد مستمر نظرًا للتغيرات السريعة التي تصيب المجتمع.
 - نسبة عالية تقارب النصف تقريبًا من حالات الطلاق تتم قبل عملية الدخول.
 - معظم المطلقين هم من الفئات الشابة والمتعلمين.
 - العامل الاقتصادي مؤثر مهم في ارتفاع وانخفاض معدلات الطلاق.
 - تدخلات الأهل في حياة الزوجين غالبًا ما تؤدي إلى نتائج سلبية تنتهي بالطلاق.
 - آثار الطلاق في الزوجة أكثر تأثيرًا منها في الزوج بسبب استمرار ذكورية المجتمع.
- وقد رأت الباحثة في ضوء نتائج الدراسة التوصية بعدة أمور، منها:
- القيام بدراسات متعمقة في موضوع الطلاق قبل الدخول.
 - إيجاد مؤسسات للتوعية والإرشاد الزواجي قبل الزواج وبعده.
 - إيجاد مؤسسات للدعم النفسي والاجتماعي، ولتأهيل المطلقات وتدريبهن ودعمهن.
 - التوصية بإجراء تعديل على التشريعات والقوانين الخاصة بالطلاق للحفاظ على إنسانية وحقوق المطلقين من قبل المؤسسات النسوية والمؤسسات الاجتماعية العاملة في هذا الحقل.

الفصل الأول

خلفيات الدراسة وأهميتها

1:1 مقدمة.

2:1 مشكلة الدراسة.

3:1 أهداف الدراسة.

4:1 أهمية الدراسة.

5:1 مجتمع الدراسة.

6:1 عينة الدراسة.

7:1 أداة الدراسة.

8:1 منهج الدراسة.

9:1 محددات الدراسة.

10:1 أسئلة الدراسة.

11:1 فرضيات الدراسة.

12:1 الدراسات السابقة:

- 1:12:1 الدراسات العربية.
- 2:12:1 الدراسات الأجنبية.
- 3:12:1 نظرة نقدية للدراسات السابقة.

13:1 مصطلحات الدراسة.

- 1:13:1 الطلاق.
- 2:13:1 معدل الطلاق العام.
- 3:13:1 المطلقات.

الفصل الأول

خلفيات الدراسة وأهميتها

1:1 مقدمة:

الطلاق ظاهرة اجتماعية قديمة حديثة، رافقت المجتمعات الإنسانية منذ تكوينها، وقد تعددت أشكالها ومظاهرها وأسبابها ونتائجها حسب التكوينات البنائية لتلك المجتمعات، وما أفرزته من نظم وقوانين وتشريعات منبثقة من ثقافتها ومعتقداتها، حيث حرصت هذه المجتمعات على التقليل والحد من معدلات الطلاق.

عُدّ الزواج عاملاً بنائياً للمجتمع من حيث حفظ النوع وتوسع شبكة العلاقات الاجتماعية، وزيادة التماسك الاجتماعي، فهو الأساس في تكوين اللبنة الأولى والصلبة في المجتمع من خلال التكوينات الأسرية. فيما يعد الطلاق عامل هدم، حيث يعمل على تفكيك الأسرة وانحلال العلاقات الاجتماعية، مما يضعف أداء الأسر لوظائفها، والذي ينعكس على المجتمع وترابطه (البناء، 2011).

والممتنع تاريخياً لهذه الظاهرة يلحظ أن المجتمعات البشرية أولت قضية الأسرة والزواج والطلاق اهتماماً بالغاً، والدليل على ذلك تطور النظم التي أحاطتها بنوع من القداسة، وما تضمنته من أعراف وتقاليد استمدت أحكامها من الشرائع السماوية، مؤكدة على أن الزواج أمر فطري وغريزي يؤسس للعلاقة بين الجنسين ضمن معايير وضوابط منتظمة (الشاعر، 2012).

أدركت الحضارات القديمة أهمية الزواج، وأعطته جل اهتمامها من أجل الحفاظ على استمراريتها، وعدم انحلاله في سبيل الحفاظ على النوع والنسيج الاجتماعي والاستقرار المجتمعي. وأقرت الطلاق في تعاليمها وشرائعها كالحضارة السومرية التي تمثلت بشريعة حمورابي، والحضارة الصينية وآراء كونفوشيوس، بالإضافة إلى الحضارة المصرية الفرعونية والحضارة اليونانية والبابلية والإغريقية وغيرها من الحضارات القديمة (الجنابي، 1983).

أما في المنطقة العربية فقد احتلت قضية الطلاق مكانة هامة قبل وبعد ظهور الديانات السماوية الثلاث، وخاصة الإسلام الذي أولى الزواج أهمية كبرى، واعتبره ميثاقاً غليظاً يوثق الرابطة الزوجية ويحرص على عدم انحلالها، إلا في أضيق الحدود. فقد أباح الطلاق في حالة ضرر يدفع ضرراً أكبر، وبعد استحالة استمرار الحياة الزوجية وفق معايير وقوانين وأنظمة وضمن شروط تحفظ للمرأة والأولاد حقوقهم، واعتبر الطلاق أبغض الحلال عند الله (السريني، 1992).

لقد ترافق مع تطور المجتمعات تطوير في نظم الزواج أفرزته التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومنها عوامل أثرت سلباً في البناء الأسري لتتصادم فيه الأفكار بين الزوجين وتختلف التوجهات وتكثر المشاكل التي تؤثر تأثيراً سلبياً في المجتمع من حيث البناء والوظيفة. إن الخلافات الزوجية والعائلية قد تؤدي بالأسرة إلى طريق مسدود لا يكون الخروج منه إلا بالطلاق.

وفي ظل التغيرات العالمية المتسارعة، والتي تتعرض لها المجتمعات الحديثة في شتى أنحاء العالم، من ثورات تكنولوجية واتصال وتواصل وانتقال للثقافات، وخروج المرأة للعمل، وتغير الدور الرئيس للأسرة التقليدية، أصبحت الأسرة المعاصرة تختلف في بنائها وتركيباتها والأدوار المناطة بكل فرد فيها، مما أثر في نظرة المجتمع، واختلاف في المعايير والنظم الخاصة بالزواج والطلاق، مما رفع من مكانة المرأة وجعلها على قدم المساواة مع الرجل في ظل علاقة تمتاز بالحرية والديمقراطية وليست علاقة خنوع وخضوع. ومع ازدياد التطور والتحديث في المجتمعات، ارتفعت معدلات الطلاق بصورة جلية في الدول الغربية والعربية بشكل ملحوظ لافت للنظر. ففي الولايات المتحدة مثلاً ارتفعت معدلات الطلاق من 40% إلى 50% في بداية الألفية الثالثة، وانتقلت هذه الظاهرة إلى الدول العربية، حيث وصلت نسبتها في السعودية إلى 24%، وفي البحرين 35%، وفي قطر 23%، وفي مصر كان هناك حالة طلاق واحدة كل 6 دقائق عام 2008، أي ما نسبته 45% تقريباً وتعتبر من أعلى النسب (عبد اللا، 2012).

بالنظر إلى المجتمع الفلسطيني نجد أن هذه النسبة تزداد وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تشير إلى أن نسبة الطلاق قد قاربت على 20% حسب تقدير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2013، إذ بلغ مجموع حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم الشرعية في الضفة الغربية وحدها

(4095) حالة في العام (2013)، علمًا بأنه قد سجل (3749) حالة في العام (2012)، وهذا يظهر مدى الزيادة التي تحدث سنويًا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

2:1 مشكلة الدراسة:

تشهد معدلات الطلاق في المجتمع الفلسطيني ازديادًا ملحوظًا حسب البيانات المنشورة من جهات الاختصاص (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمحاكم الشرعية) وقد اتصفت الزيادة في معدلات الطلاق بالشمولية في كل المناطق (محافظات، مدن، قرى، مخيمات)، وحيث أن هذه الدراسة ستتركز على محافظة نابلس بشكل خاص فإن معدلات الطلاق ازدادت بشكل كبير، حيث أشارت البيانات إلى أن معدلات الطلاق في محافظة نابلس قد تضاعفت أكثر من مرتين خلال الأعوام 1997-2015. ففي العام 1997 كانت هناك 284 حالة طلاق وصلت في العام 2013 إلى 614 حالة مع ظاهرة ارتفاع ملحوظ في حالات الطلاق قبل الدخول، وارتفعت في العام 2014 إلى 694 حالة. هذه الزيادة الكبيرة تعد حافزًا وتحديًا للباحثين لدراسة هذه الظاهرة ومدى تأثيرها في مستقبل الأسرة وأفرادها بالإضافة إلى الآثار المختلفة المترتبة على المطلقة وأسرتها.

3:1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل الأسباب المختلفة لظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس.
2. تحليل التأثيرات المختلفة المترتبة على ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس.
3. توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات الطلاق.
4. توضيح نظرة المجتمع واتجاهاته لظاهرة الطلاق.
5. الوصول إلى نتائج وتوصيات تحد من ظاهرة الطلاق، وتعمل على التقليل من الآثار الناجمة عنها.

4:1 أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في تناولها لقضية مجتمعية أساسية تهدد النسيج المجتمعي بالتفسخ، وتترك آثارًا طويلة المدى على المطلّقين وأسرهّم، كما يمكن لهذه الدراسة أن يكون لها جوانب تطبيقية في الحد من الطلاق وتقليل معدلاته وتأثيراته في الأسرة والمجتمع بشكل عام، وسوف تستند هذه الدراسة إلى النظرية البنائية الوظيفية بشكل أساسي في عملية التحليل والتفسير، وبصورة أدق يمكن إيجاز أهمية الدراسة بالنقاط الآتية:

1. أهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية الموضوع بحد ذاته ودور ووظيفة المرأة في المجتمع.
2. إنها من الدراسات الأولى التي تهتم بقضية الطلاق بصورة متعمقة في محافظة نابلس، على حد علم الباحثة.
3. سوف تركز هذه الدراسة على المنظور الاجتماعي في أسباب وتأثيرات ظاهرة الطلاق بصورة أساسية.
4. ستهتم الدراسة في تحليل العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وربطها مع أسباب الطلاق.
5. من المتوقع أن تخرج هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تسهم في الحد من الطلاق من خلال الإرشاد والتوجيه.
6. تنطوي هذه الدراسة على ضرورة وجود جوانب إيجابية في تفعيل دور المؤسسات الخاصة والعامّة في التوعية وتنقيف الأزواج قبل الزواج وبعده.
7. قد تكون هذه الدراسة مرجعًا يستفيد منه بعض المهتمين بموضوع الطلاق من أخصائيين اجتماعيين وجمعيات نسائية، بالإضافة إلى فتح أبواب جديدة أمام الباحثين في التركيز على جوانب أخرى من الطلاق.
8. قد تساعد المسؤولين في وضع بعض السياسات الجديدة التي تخدم المجتمع عن طريق مساعدة المطلقات، والنظر في إقامة مؤسسات رسمية وغير رسمية تخدم هذه الغاية، بالإضافة إلى أهمية التركيز على جوانب الوعي والإرشاد قبل الزواج (عملية الاختيار) وبداية الزواج والتدخل وقت الأزمات.

5:1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المطلقات في محافظة نابلس في الفترة الواقعة بين 2010-2015، حيث بلغ مجموع حالات الطلاق في محافظة نابلس في الست سنوات (3805) حالة حسبما جاء في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويعزى اختيار هذه الفترة نظراً لحدوثها أولاً، ولاستمرار الأسباب والمؤثرات في المطلقات ثانياً، أي إنّ التكيف مع الحياة الجديدة بعد الطلاق ما زال مستمرًا.

6:1 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من المطلقات في محافظة نابلس بواقع (4%) من مجتمع الدراسة. وبلغ حجم هذه العينة 150 حالة، حيث ترى الباحثة أن هذا الحجم ملائم للناحية الإحصائية والتحليلية، ويسمح بتحليل النتائج وتعميمها، معتمدة الموضوعية في عملية الاختيار وعدم التحيز. وقد تم أخذ هذه العينة من سجلات ومحاضر المحاكم الشرعية في محافظة نابلس، حيث توجد في محافظة نابلس ثلاث محاكم شرعية، اثنتان منها في المدينة، واحدة غرب نابلس، والأخرى شرقها، أما الثالثة فإنها توجد في بلدة حوارة القريبة من المدينة والتابعة للمحافظة.

7:1 أداة الدراسة:

لقد تم إعداد الاستمارة لكي تفي بتحقيق أغراض الدراسة وأهدافها، وقد تم توزيعها بعد تحكيمها على المطلقات، وقد أجابت على بنود الاستبانة 115 مطلقة.

8:1 منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع وتحليله ودراسة العلاقات المتداخلة بين متغيراته، معتمدة على توفير البيانات الكمية التي تخدم الأهداف الموضوعية سلفاً، إضافة إلى الاعتماد على البيانات المتوفرة من الجهات المختصة (المحاكم الشرعية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز المعلومات الوطني الفلسطيني). كما تمت الاستفادة من بعض الدراسات السابقة الأجنبية والعربية من أجل إثراء هذا البحث، حيث قامت الباحثة بما يلي:

1. الاطلاع على الإحصاءات الموجودة لدى المصادر المختصة بهذا الشأن.
2. القيام بالاطلاع على ملفات الطلاق الموجودة في الدوائر الرسمية المعنية بأمر الطلاق، وفي مقدمتها المحاكم الشرعية في نابلس، لمعرفة الأمور الخاصة بالطلاق، ومعرفة أسماء وعناوين العينة العشوائية التي تقوم عليها الدراسة من حيث مكان السكن وعناوين عينة الدراسة.
3. تصميم الاستبانة الخاصة بالبحث، من خلال طرحها لمجموعة من الأسئلة تمكن من توفير بيانات كافية للتحليل وسبر غور هذه الظاهرة.

9:1 محددات الدراسة:

1. المحدد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على المطلقات خلال السنوات الست الماضية في محافظة نابلس والبالغ عددهن (3805) حالة، حيث إن عملية الاختيار أخذت بعين الاعتبار حداثة الطلاق نظرًا لاستمرار تأثيراته.
2. المحدد المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على محافظة نابلس وما تشمله من بيئات مختلفة (مدينة وقرية ومخيم).
3. المحدد الزمني: تم توزيع الاستبانة وجمعها من قبل فريق البحث خلال شهري تشرين أول وتشرين ثاني من العام 2015، ومن ثم تم إدخال هذه البيانات إلى الحاسوب لإجراء عمليات التحليل الإحصائي خلال شهر كانون أول من نفس العام، وقد تم الانتهاء من عمل هذه الرسالة في شهر أيار من العام 2016.

10:1 أسئلة الدراسة:

تنبثق أسئلة الدراسة من السؤال الرئيس الذي تقوم عليه مشكلة الدراسة إلى عدد من الأسئلة الفرعية والسؤال الرئيس هو:

ما هي أسباب الطلاق والنتائج المترتبة عليه من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس؟ وما أسباب الزيادة في معدلات الطلاق والنتائج المترتبة عليه من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس؟

وجاءت الأسئلة الفرعية للدراسة التي تقوم عليها مشكلة البحث على النحو التالي:

1. ما الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس؟
2. ما الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس؟
3. ما أثر ظاهرة الطلاق على الأبناء من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس؟
4. ما هي أهم العوامل التي تؤثر على ظاهرة الطلاق مستقبلاً من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس؟
5. ما هو أهم سبب مباشر في ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات؟

11:1 فرضيات الدراسة:

من خلال دراسات الباحثة واطلاعها على الدراسات السابقة، فقد أمكن وضع مجموعة من الفرضيات العلمية الإحصائية والتي سيتم التحقق منها واختبارها، ومن أهم هذه الفرضيات:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير العمر.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير مدة الحياة الزوجية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير مكان السكن.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير وجود الأطفال.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير دخل الأسرة.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة نحو أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير السكن مع الأهل.

12:1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع الهام ومن قبل باحثين من مختلف التخصصات، وركزت الباحثة على استعراض بعض هذه الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، والتي أخذت بعين الاعتبار وبصورة أساسية البعد الاجتماعي والبعد الجندي. وسوف تعرض الباحثة الدراسات العربية أولاً ومن ضمنها الدراسات الفلسطينية، ثم ستعرض لبعض نتائج الدراسات الأجنبية وذلك حسب أقدميتها.

1:12:1 الدراسات العربية:

1. دراسة الشلبي (1992) بعنوان: (الطلاق في لواء رم الله "دراسة إحصائية اجتماعية): تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المسحية القليلة التي تعالج موضوعاً من موضوعات الأحوال الشخصية في بلادنا والمتعلق بموضوع "الطلاق". ومما يزيد في أهميتها اعتمادها على تحليل مكثف للسجلات الرسمية المتعلقة بهذا الخصوص، والمتوفرة في المحكمة الشرعية لمحافظة رام الله والمحكمة الشرعية في مدينة بير زيت للأعوام 1986-1989. وتضمنت الدراسة العديد من الجداول الإحصائية في ملحق بهذه الدراسة، وهي تشير إلى توثيق وعمل دؤوب في مراجعة السجلات المذكورة، وتعد مدخلاً نتوقع أن يكون ذا فائدة كبيرة للباحثين في هذا المجال مستقبلاً. فالجداول الإحصائية المتضمنة في هذه الدراسة تشكل أساساً ليس فقط في باب الاستفادة من تليخيصاتها الرقمية، وإنما في وضع أساس منهجي لتحليل ملفات المحاكم الشرعية إحصائياً.

2. **دراسة المالكي (2001)** بعنوان: (ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، الأسباب والاتجاهات والمخاطر والحلول): ركز الباحث للتعرف إلى أهم الأسباب المؤدية للطلاق وتأثيرها في المطلقات، فوضع فرضيات للأسباب المباشرة وغير المباشرة، و كانت منهجية البحث مبنية على عينة عشوائية من المطلقات مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيعات الجغرافية، وبلغ حجم العينة 310 مطلقات. و قد توصلت الدراسة إلى أن معظم المطلقات هن في مقتبل العمر وسن العطاء، كما وجد أن النساء الأقل تعليماً وعملاً هن من أكثر المطلقات، كما توصل الباحث إلى أهمية وطبيعة السكن وأثره في ظاهرة الطلاق، كما وجد الباحث في دراسته أن النسبة الأكبر من الطلاق وقع بناءً على طلب المطلقات. وأوصى الباحث بتأهيل المطلقات مادياً ومعنوياً من خلال مؤسسات خاصة لمعالجة آثار ظاهرة الطلاق.

3. **دراسة عياش (2004)** وعنوانها: (ظاهرة الطلاق من وجهة نظر نسائية في مدينة البيرة): هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء مؤشرات ملموسة لبعض القضايا المتعلقة بالطلاق، والتي لا بد من تحليلها وفهمها خاصة أن الأبحاث الميدانية المتعلقة بهذا الجانب تحديداً وبالمشاكل الاجتماعية النسائية بعامة نادرة جداً، كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب الطلاق وما يترتب عليها من مشاكل وكيفية التعامل معها لإيجاد الحلول لها من وجهة نظر إسلامية. وكان الأسلوب المتبع في هذه الدراسة هو دراسة الحالة من خلال مقابلة عينة من المطلقات في مدينة البيرة وعددهن 30 حالة من أصل 63 حالة طلاق تمثل مجتمع الدراسة، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي أوضحت الأسباب التي أدت إلى الطلاق بين الأزواج، وكان من أهمها: سفر الزوج إلى الخارج، وفارق السن بين الزوجين، وتعسف الزوج في استعمال الحق الممنوح له، وتدخل الأهل في الحياة الزوجية، والعقم. وأوصى الباحث بالعمل على استئصال تلك الأسباب وذلك بتعريف كلا الزوجين إلى مخاطرها، ليعملا على تلافيها وتجنبها حتى تبقى الأسرة مستقرة، كي ينعم فيها الزوجان والأولاد والأقارب والمجتمع بالهدوء والهناء.

4. **دراسة الشبول (2007)** في الأردن وعنوانها: (المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق): هدفت هذه الدراسة إلى وصف التحولات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

لظاهرة الطلاق وتحليلها ودورها في تزايد نسبة الطلاق في بلدة الطرة. وتكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات وأسرههم في بلدة الطرة، وكانت الأداة المستخدمة المقابلة لبعض المطلقين والمطلقات، واستخدم أسلوب الملاحظة والمقابلة في الميدان، وتبين من تحليل الوقائع الميدانية أن مجموعة المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يستند إليها المجتمع في علاقاته وارتباطاته هي السبب في زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما وأخرى مساندة مصدرها المحيط الثقافي بأبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتداخلة بأحكام الشريعة والأعراف والتقاليد العشائرية والتحوليات التي يمر بها المجتمع. وأوصى الباحث بعدة توصيات كان من أهمها التريث في اختيار الشريك، واحترام خصوصية الزوجين، والاعتماد على الذات بعد الزواج.

5. دراسة الخطيب (2009) بعنوان: (التغيرات الاجتماعية وأثرها في ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المرأة السعودية): سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع السعودي وأدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى ارتفاع معدلات الطلاق بمعدل 4% من عام 1993 إلى عام 2001، حيث وصلت نسبة الطلاق إلى 21% في العام 2001، ومعرفة أهم العوامل المؤدية للطلاق من وجهة نظر مجموعة من النساء السعوديات المطلقات، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم العوامل الاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي.

اعتمدت هذه الدراسة الكيفية على منهج دراسة الحالة كمنهج رئيسي لجمع البيانات، فقامت الباحثة بدراسة ثلاثين حالة سيدة سعودية مطلقة من مختلف الفئات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية. وأهم الأدوات المستخدمة هي المقابلة المعمقة لمجموعة من السيدات المطلقات في مدينة الرياض، واستخدام الاستبيان ذو الأسئلة المفتوحة، واستخدمت العينة المتدرجة عينة كرة الثلج في اختبار المبحوثات، حيث كانت كل مطلقة ترشح مجموعة من المطلقات بعد استئذانهن لإجراء المقابلة معهن.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هي أن أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية تتمثل في: عدم تحمل المسؤولية، والجفاف العاطفي، وسوء الطباع، والخيانة الزوجية، واختلاف طباع الزوجين، وتدخل الأهل، والإدمان، والمشاكل الجنسية، وعدم الإنجاب، وزواج المسيار. كما أوضحت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تأثرت بظروف العصر وأصبح هناك الطلاق السريع مثل الوجبات السريعة.

6. **دراسة تفاحة (2010)** بعنوان: (التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق في المجتمع الاردني): هدفت الدراسة إلى النظر إلى ظاهرة الطلاق من منظور شرعي يمكن أن يخفف من معدلات الطلاق المتزايدة، وقد تمت هذه الدراسة من خلال الأسلوب الاستقرائي، وقد توصلت هذه الدراسة من خلال تحليل أسباب الطلاق إلى العديد من النتائج وأهمها كان تجاوز المعايير الشرعية في عملية الزواج والطلاق والتي تزيد من حدة الأسباب المؤدية للطلاق وعدم مراعاة المعايير الشرعية في فض المنازعات بين الزوجين قبل الطلاق مع أن الطلاق يعتبر ظاهرة مدمرة للأسرة وللمطلقين أنفسهم، مما ينعكس سلباً على استقرار المجتمع وبناءاته المختلفة.

وقد أوصى الباحث بوجود هيئات إرشادية تقوم على أسس دينية في المحاكم والتدخل وقت الحاجة، والتبصر بآثار الطلاق مستقبلاً للحد من هذه الظاهرة.

7. **دراسة الشيخ وآخرين (2013)** بعنوان: (ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة): هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أسباب ظاهرة الطلاق والآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة لعلاج هذه الظاهرة، وكانت أداة الدراسة استبانات موزعة على عينة مكونة من 62 مطلقاً ومطلقة من مجتمع المدينة المنورة، حيث خرجت بنتائج أهمها: إن أهم الأسباب الاجتماعية للطلاق هي عدم وجود حوار داخل الأسرة بشكل ديموقراطي، كذلك الزواج المرتب أو المفروض من قبل الأسر، كما أن من أهم الأسباب الاقتصادية للطلاق يتمثل في بخل الزوج وارتفاع الأسعار وتفشي الغلاء، ومن الناحية الثقافية كان السبب الرئيس في الطلاق هو مشاهدة البرامج المنافية للعادات والقيم عبر وسائل الإعلام، أما أهم الأسباب النفسية المؤدية للطلاق فهي الخيانة الزوجية، وأهم الأسباب الدينية كانت في عدم مراعاة حقوق الزوجين للحقوق والواجبات الزوجية. وخرجت الدراسة بتوصيات

أهمها مساعدة المطلقين على التكيف مع الحياة الجديدة، بالإضافة إلى إيجاد مؤسسات تعنى برعاية أطفال المطلقين.

8. دراسة إمارة (2013) بعنوان: (الطلاق غير المنجز بين الشريعة وقوانين الأحوال الشخصية في فلسطين وبعض البلاد العربية): تناولت هذه الدراسة مسألة الطلاق غير المنجز بين الشريعة والقانون، وقد بينت فيها أقوال الفقهاء في الطلاق المضاف إلى الزمان أو المكان، والمعلق على شرط، والحلف بالطلاق والحرام، ثم بينت رأي القوانين النافذة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومشروع القانون الفلسطيني، مع التعرض لبعض القوانين في الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الطلاق المضاف إلى الزمان أو المكان لا يقع به شيء، أما الطلاق المعلق على شرط فإن تمخض عن قصد الحالف للتعليق، يقع الطلاق بوجود الشرط، مع أحقية الرجل في الرجوع عن تعليقه إذا أراد، وتبين أن معيار الحكم على ظاهرة الحلف بالطلاق والحرام هو العرف، لذلك وجد الباحث أن هذا الحلف لا يقع به شيء، ما لم يجزم الحالف أن قصده تجرد للتعليق، فيعد تعليقاً. وقد خرجت هذه الدراسة بتوصيات كان أهمها: أن يصدر قرار من مجلس القضاء الأعلى بعدم وقوع الطلاق المضاف إلى حين إقرار مشروع القانون الفلسطيني، وأن يأخذ مشروع القانون الفلسطيني برأي ابن تيمية في الطلاق المعلق مع إعطاء الرجل حقه في الرجوع عن التعليق، وأن يصدر قرار من مجلس القضاء الأعلى بجواز رجوع الرجل عن تعليقه إذا زال السبب لحين إقرار مشروع القانون الفلسطيني، وأن يأخذ مشروع القانون الفلسطيني برأي ابن تيمية في الحلف بالطلاق إذا تجرد قصد الحالف لليمين ولم يقصد التعليق، أما إن تجرد قصده للتعليق فهو طلاق معلق. وتركز هذه الدراسة على حيثيات القانون الشرعي وآراء الفقهاء أكثر من تحليلاتها الاجتماعية المختلفة.

9. دراسة مسعود (2013) في مصر وعنوانها: (ممارسة نموذج العلاج بالمعنى في خدمة الفرد للتخفيف من الأضرار الناتجة عن الطلاق في المرحلة المبكرة للزواج): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الأضرار (الاجتماعية والاقتصادية والنفسية) المترتبة على الطلاق للفتيات في المرحلة المبكرة للزواج في المناطق العشوائية، واختبار ممارسة نموذج العلاج بالمعنى بمحتوى إسلامي في

خدمة الفرد للتخفيف من الأضرار الناتجة عن الطلاق للفتيات في المرحلة المبكرة للزواج في المناطق العشوائية، واعتمد الباحث على أكثر من أداة تتفق وطبيعة ونوعية الدراسة، مثل الاستبانة والمقابلة ومقياس الأضرار الناتجة عن الطلاق للفتيات في المرحلة المبكرة للزواج في المناطق العشوائية، وتكون مجتمع الدراسة من المطلقات المترددات على الجمعية النموذجية لخدمة الفرد والأسرة والمجتمع، وتكونت عينة الدراسة من 127 حالة ممن تنطبق عليهن الشروط، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: المشكلات التي تم التعامل معها في تلك الدراسة في إطار نموذج العلاج بالمعنى للمشكلات الاجتماعية بسبب سوء علاقاتها بأسرتها وكثرة توجيه اللوم لها ومراقبة الأسرة لتصرفاتها، والمشكلات الاقتصادية كالأعباء المالية التي تتحملها الأسرة على المطلقة الشابة حديثة الزواج نتيجة الانفصال عن الزوج بالطلاق، والمشكلات النفسية وتتمثل بالضغوط النفسية التي تقع على المطلقة والعزلة نتيجة نظرة المجتمع لها. وقد أوصى الباحث بعدة توصيات كان أهمها توعية الأسرة بكيفية التعامل مع المطلقة واحتواء مشكلاتها، وتدريب المطلقة وتعليمها بعض الحرف التي تمكنها من فتح مشروع صغير لسد حاجاتها، والتوعية المجتمعية بأن الطلاق ليس بالضرورة نتيجة سوء سلوك المطلقة وأن هناك أسباب عديدة له.

2:12:1 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة هيلر ستين وآخرين (Heller stein & et, 2012)، في الولايات المتحدة الأمريكية "كامبردج"، بعنوان دورة العمل والطلاق: (Business cycles and divorce: Evidence from microdata): حاولت الدراسة الربط بين دوري العمل والطلاق، كما حاولت هذه الدراسة الربط بين الأزمات الاقتصادية ومعدلات الطلاق. استخدم منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة، وقد تبين من خلال هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين معدلات الطلاق والوضع الاقتصادي حيث أن معظم المطلقات هن من النساء اللواتي تزوجن مبكراً وكان مستوى تعليمهن منخفضاً.

2. دراسة هيلر وريك (Heller & Recoules, 2013) في فرنسا، بعنوان التغيرات في أنماط الطلاق: (Changes in divorce patterns: Culture and the law) تركز هذه الدراسة على التفاعل المشترك ما بين التغير في معدلات الطلاق وقوانين الطلاق والتقبل الاجتماعي لها،

حيث أن الاستجابة الاجتماعية تختلف بين الأفراد حسب القيم والعادات وبعض خصائص المطلقين، وأن التغيير في قوانين الطلاق التي تتم من خلال طرحها في المؤسسات التشريعية وفوزها بالأغلبية، غالبًا ما تسهل عمليات الانفصال والطلاق دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأطفال الذين هم أكثر المتضررين بوقوع الطلاق.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التغييرات الاقتصادية المتسارعة وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية تتطلب مراجعته دائمة لقوانين الطلاق، وكذلك إلى حقيقة مفادها أن التغييرات الحاصلة في القوانين ترتبط بالحقائق الموجودة.

3. دراسة فالينزول (Valenzuela & et, 2014) في الولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان شبكات التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية والطلاق: (Social network sites, marriage well-being and divorce Survey and state-level evidence from the United States). هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة ما بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية من جهة، ومعدلات الطلاق من جهة أخرى، وارتباط ذلك بشبكات التواصل الاجتماعي. أظهرت النتائج أن زيادة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لها علاقة سلبية على السعادة الزوجية، وتعمل على زيادة وارتفاع مستوى المشاكل في العلاقات الزوجية، والتفكير في قرار الطلاق. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة القومية التي كانت تحت عنوان "مواقع التواصل الاجتماعي facebook من 2008-2010" حيث توصلت الدراستان إلى أن زيادة مواقع التواصل الاجتماعي تزيد من معدلات الطلاق بصورة طردية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة مع اختلاف العوامل المسببة للطلاق، كما اهتمت الدراستان في كيفية تحويل العوامل السلبية للتواصل الاجتماعي إلى عوامل إيجابية.

4. دراسة فيتانين (Vitanen, 2014) في الولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان ثورة الطلاق والثقة العامة: (The divorce revolution and generalized trust: Evidence from the United States 1973-2010): أوضحت الدراسة العلاقة بين قوانين الزواج والثقة بالمجتمع، واتضح أنه كلما كانت قوانين الطلاق تمتاز بالسهولة أي ما يعرف بثقافة الطلاق السهل، كلما تناقصت ثقة

الأفراد بالمجتمع الذي بدوره سينعكس على التماسك الاجتماعي من ناحية، وعلى الانتماء والولاء للمجتمع من ناحية أخرى. إن موضوع الثقة سواء أكان على المستوى الفردي (الثقة بالنفس) أو على المستوى الاجتماعي (الثقة بالمجتمع) فإن قيمه ومعاييره هي في غاية الأهمية، وبالتالي جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع كثير من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة حول الثقة بالمجتمع والعوامل المؤثرة فيها.

1:12:3: نظرة نقدية للدراسات السابقة:

من خلال نظرة متفحصة ومعمقة لمختلف الدراسات السابقة والتي تشكل ركناً أساسياً في وعي الباحث ونظريته وتزويد من قدرته وكفاءته في البحث والتحليل، فإن هذه الدراسات أخذت عدة منطلقات واتجاهات، فمنها ما ركز على الجانب الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية والقيمية وتأثير ذلك على ارتفاع معدلات الطلاق وعلى تغيير المكانة والدور للمرأة.

ومن هنا ما ركز على الجانب الاقتصادي وتقييم الأوضاع الاقتصادية وتأثيراتها المختلفة في ظاهرة الطلاق، بالإضافة إلى التركيز على عمل المرأة ودوران العمل.

ومن هنا ما ركز على الناحية القانونية والشرعية وضرورة العمل على التشريعات وإصدار القوانين التي تقلل من هذه الظاهرة من جهة وتتناسب مع التغيرات الحديثة والسريعة من جهة أخرى، كما ركزت بعض الدراسات على الجانب الشرعي والرأي الفقهي وضرورة أخذ البعد الزمني والمكاني في عمليات التجديد للتشريعات الدينية.

أما الجانب الثقافي والقيمي والذي يشكل رؤية المجتمع لهذه الظاهرة فقد تناولته العديد من الدراسات في انعكاس الاختلافات القيمية والمعايير الاجتماعية على هذه الظاهرة.

كان للنتائج التي تمخضت عنها تلك الدراسات أثر كبير في توسيع الفهم والإدراك لهذه الظاهرة، وتأمل الباحثة من خلال نتائج دراستها أن تضيف مساهمة جديدة على تلك النتائج.

لم تقتصر الدراسات على تحليل وتفسير الظاهرة فقط بل توصلت بعض الدراسات إلى وضع نماذج علاجية وتوصيات مختلفة تحد من ارتفاع معدلات الطلاق لما لها من آثار سلبية على المطلقين أو أسرهم وبالتالي على المجتمع.

كما أن تنوع تلك الدراسات جاء من خلال المنهج المستخدم، فقد استخدمت بعض الدراسات المنهج الكمي وأخرى استخدمت المنهج الكيفي، بالإضافة إلى تنوع الأساليب والأدوات المستخدمة، فمنها ما اعتمد على المقابلة، ومنها ما اعتمد على الاستمارة، وأخرى على دراسة الحالة وكذلك منها ما اعتمد على دراسة العينة، وأخرى تناولت الدراسات الشمولية.

ويظهر هذا الاختلاف أيضًا في تنوع المجتمع الدراسي، فبعض الدراسات ركزت على مجتمعات صغيرة مثل القرية، ومنها قامت على دراسة المدينة، وأخرى على مستوى الإقليم أو الوطن. لقد كان لهذا التنوع في الدراسات السابقة أثر كبير على الباحثة في اختيار مجتمع الدراسة وتصميم الاستمارة وكذلك منهجية البحث. أما النتائج التي تمخضت عنها الدراسات السابقة فإنها تمثل إضاءات للباحثة ونتائج دراستها بالإضافة إلى إعطاء خلفية عن النتائج للمتصفح لهذه الدراسة.

وأما الدراسات الأجنبية، وما تمخضت عنها من نتائج قد لا تكون منسجمة ومتوافقة مع نتائج الدراسات العربية، نظرًا للاختلافات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ما بين المجتمعات العربية والأجنبية، ولكنها توضح المنهجية المستخدمة من جهة، واختلاف عنوان المواضيع من جهة أخرى.

13:1 مصطلحات الدراسة:

1:13:1: الطلاق:

الطلاق في اللغة يعني رفع القيد مطلقًا سواء أكان القيد حسيًا أم معنويًا، يقال: طلقت المرأة، أي رفعت قيد الزواج المعنوي عنها.

أما الطلاق شرعاً فيعني: رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص، وبعبارة أخرى يعني: حل رابطة الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية، ويسمى الطلاق بالإرادة المنفردة (السرطاوي، 2012، ص: 169).

وعرفت هيئة الأمم المتحدة الطلاق بأنه: حكم قضائي بالتفريق بين الزوجين يعطي الحق لكل منهما بإعادة الزواج حسب القوانين المتبعة في بلديهما (الشلبي، 1992).

وتعرف الباحثة الطلاق إجرائياً بأنه: الطلاق الذي وقع وتم تسجيله رسمياً لدى المحاكم أو جهات الاختصاص.

2:13:1: معدل الطلاق العام:

هو مجموع حالات الطلاق في سنة معينة مقسوماً على مجموع حالات الزواج في تلك السنة.

3:13:1: المطلقات:

المطلقة هي المرأة التي رفع عنها قيد الزواج في الحال بلفظ أو كتابة أو بما يقوم اللفظ من الكتابة أو الإشارة، ويكون طلاقاً بانئاً وليس رجعيّاً لأن المطلقة رجعيّاً تبقى صفة الزوجية قائمة عليها، أو المرأة التي رفع عنها قيد الزواج غير الصحيح بفسخ العقد من تلقاء الطرفين أو تفريق القاضي بينهما.

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة

1:2 مقدمة.

2:2 التطور التاريخي للطلاق.

- 1:2:2 الطلاق عند الحضارات القديمة.
- 2:2:2 الطلاق عند العرب قبل الإسلام.
- 3:2:2 الطلاق عند أصحاب الديانتين اليهودية والمسيحية:
 - 1:3:2:2 الطلاق عند أصحاب الديانة اليهودية.
 - 2:3:2:2 الطلاق عند أصحاب الديانة المسيحية.
- 4:2:2 الطلاق في الإسلام.

3:2 أنواع الطلاق وأسبابه.

- 1:3:2 أنواع الطلاق.
- 2:3:2 حكم ومشروعية الطلاق في الإسلام.
- 3:3:2 كيفية وقوع الطلاق في الإسلام.
- 4:3:2 أسباب الطلاق.
- 5:3:2 التغيرات الاجتماعية والطلاق:
 - 1:5:3:2 اختلاف العلاقات.
 - 2:5:3:2 اختلاف دور المرأة.
 - 3:5:3:2 التكنولوجيا والطلاق.

4:2 النظريات المفسرة للطلاق:

- 1:4:2 نظرية التعلم.
- 2:4:2 نظرية التبادل.
- 3:4:2 النظرية الوظيفية.
- 4:4:2 النظرية البنائية الوظيفية.
- 5:4:2 النظرية التفاعلية الرمزية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1:2 مقدمة:

يعتبر الزواج هو الأساس الذي تقوم عليه الأسرة، ومن ثم المجتمع ككل، ومن هنا يتضح لنا أن المجتمعات البشرية تتكون من مجموعة من الأسر. فالزواج يعد أهم ركيزة في العلاقات الإنسانية المكونة للمجتمعات منذ بدء تاريخ البشرية. فمنذ خلق الله الإنسان، نشأ معه نظام المعاشرة والزواج، وعليه فإن الزواج يعتبر السبيل الوحيد لضمان دوام الإنسانية، وهو النظام الوحيد القادر على بقاء الجنس البشري، ولهذا فإن الأنظمة التقليدية والرسمية تعمل على حمايته، وذلك بترسيخ قيم وعادات وتقاليد المجتمعات الإنسانية بوضع مجموعة من الشرائع والقوانين التي تنظم هذه العلاقة، لذا فإن الزواج أخذ من العناية والاهتمام القدر الكبير كي يتحقق الهدف المرجو منه. فالزواج يعتبر وسيلة لتحقيق الاستقرار والهدوء والسكينة والعشرة الطيبة بين الزوجين، لذا فإن هذه النظم والقوانين وضعت لتعمل على ضبط سلوك الزوجين داخل الأسرة وخارجها مع الجماعات الأخرى. وكذلك فإنها تقوم برعاية وتنشئة أفرادها اجتماعياً، لتخلق منهم كائناً اجتماعياً تتشكل منه نواة المجتمع، لذا فإن الأسرة اعتبرت نواة للمجتمع، وحجر الأساس وركيزته الأساسية (عثمان وآخرون، 2008).

وعلى الرغم من ذلك فإن الحياة الزوجية عرضة للمصاعب والمشكلات، مما يعكر صفو استمرارها واستقرار هدوئها، لهذا اهتم الإسلام بكل ما قد يعترض سبيلها من عثرات، فأولى شؤونها اهتماماً خاصاً، وشرع لها ما يضمن للمحافظة على استقرارها. إلا أن تقاوم بعض الخلافات أحياناً تعكر هذا الصفو، ولذا فقد أعطى الإسلام حلولاً تدريجية لكل تلك العثرات تبدأ بالوعظ والإرشاد والنصح للزوجين وحث كل منهما على تحمل الآخر، وذلك تنفيذاً لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (سورة النساء، آية 19). وفي حالة استمرار تلك المنازعات تتطور لغة العقاب إلى الهجر والتأديب وذلك كما جاء في القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ (سورة النساء، آية 34). وعندما

تستفحل الأمور أكثر أمرنا الله تعالى باختيار حكمن من أهلهما للتحكيم بينهما لحل النزاع القائم بينهما ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (سورة النساء، آية 35). وعندما تستعصي الأمور ولا تجدي كل هذه السبل، يأتي أبغض الحلال عند الله، ألا وهو الطلاق الذي أباحه الإسلام كخطوة أخيرة.

2:2 التطور التاريخي للطلاق:

1:2:2 الطلاق عند الحضارات القديمة:

ظاهرة الطلاق ظاهرة اجتماعية قديمة عرفت منذ قيام المجتمع الإنساني الذي عرف الزواج كبدائية لتكوين الأسرة، فقد قامت الشعوب والحضارات القديمة برعاية الزواج، وأعطته جل اهتمامها من أجل الحفاظ عليه وعلى استمراريته، عملت منذ البداية على تلافي الظروف التي يمكن أن تحد من هذه الاستمرارية، وقد أدركت هذه المجتمعات أنه في انحلال هذا الزواج ربما يكون الخلاص لبعض الأسر، فسمحت بالطلاق في تعاليمها وشرائعها التي شرعتها. ونجد أن الحضارة السومرية في العراق حين سنت لوائح الزواج والطلاق ضمن قوانينها فيما عرف بقوانين حمورابي، وذلك في سنة 1763 ق.م، والتي تعتبر أقدم شرائع منظمة للحياة الاجتماعية. فقد رأى المشرع في ذلك العصر أن يضع الطلاق في يد الرجل إذا كانت امرأته عاقراً، أو زنت، أو عند سوء تدبيرها لمنزلها. إلا أن الطلاق كان يحفظ للزوجة حقوقها المادية فقط، وكان الزوج يكتفي بأن يقول للزوجة: "لست زوجتي" كي يقع الطلاق (الجنابي، 1983، ص: 20).

وعرف المصريون القدماء الطلاق، وكان يعني حل رباط الزوجية، بحيث يصبح كل من الزوجين بعيداً عن الآخر وحرّاً في ممارسة حياته فيما قد يختاره لنفسه. وكان المصريون القدماء يرون في الطلاق شرّاً كبيراً، ومن أهم أسباب الطلاق عند المصريين القدماء كان: الزنا والعقم والعيوب الجسمانية. وقد اعتمدوا بعض الاصطلاحات التي تفسر معنى الطلاق، منها "الإبعاد"، "الإهمال"، و"الهجر". وعندما كانت تقرن هذه الاصطلاحات بكلمة "زوجة" فإنها تعني الطلاق (حندوسة، 1973).

وكذلك عُرف الطلاق عند الصينيين القدماء ولم يكن للمرأة حق في طلب الطلاق عندهم إلا إذا اتفقت مع زوجها، وكان القانون الصيني يعاقب الرجل إذا طلق زوجته دون أن يعتمد على سبب من الأسباب السبعة التي جاءت في تعاليم "كونفوشيوس"، وهي: العقم، الثرثرة، المرض الذي لا يبرأ منه، عدم احترام الحما والحماة، السرقة، سوء السلوك والفسق، والغيرة (خروفة، 1959، ص: 411-412).

وكذلك كان الطلاق معروفاً عند الإغريق (قدماء اليونانيين)، وكان الطلاق عندهم من حق الرجل أن يوقعه متى شاء ولأي سبب كان. فالطلاق هو حق مكتسب للرجل منذ اللحظة التي يتزوج فيها من المرأة، باعتبار أن الزوج قد قام بشراء المرأة من ذويها، وبذا تكون قد أصبحت من أملاكه الخاصة. وهذا يعني أن من حق الزوج تزويج مطلقة إلى أي شخص آخر باعتبارها من أملاكه الخاصة، كما يستطيع أن يوصي بتزويجها لشخص معين بعد وفاته. وفي حال كان الزوج عقيماً فإن من حقه اختيار قريب له لتحمل منه (الزرد وآخرون، 1987).

ومع تطور المجتمع اليوناني، اختلفت صور الزواج والطلاق في العصر الكلاسيكي، فقد بقي الطلاق بيد الرجل بالرغم من أنه أعطى للمرأة الحق في طلبه في حالات الهجر، أو إلحاق الضرر بها. وقد اعتبر الفلاسفة الإغريق أمثال أرسطو وأفلاطون أن الطلاق ظاهرة شاذة تهدد الأسرة وتؤثر في تماسكها (الجنابي، 1983).

أما عند الرومان فقد اختلفت صور الطلاق خلال العصور المتعاقبة من تاريخهم، ففي العصر الروماني الأول، كان الطلاق من حق الزوج ومن حق رب أسرة الزوجة حتى لو كانت الزوجة متمسكة بهذا الزواج، ومع تطور المجتمع أخذت المرأة بعض الحقوق التي سمحت لها في طلب الطلاق، إلى جانب أحقية الزوج في ذلك، في حين ألغي دور رب أسرتها في هذا الحق، فانتشر الطلاق وشاع في تلك الفترة. وفي العصر الكلاسيكي كثرت حالات الطلاق حتى أصبح الأمر حديث الفلاسفة في ذلك العصر ومحل استهزائهم، ولكن الأمر انتهى إلى تحريم الطلاق عند ظهور المسيحية في الامبراطورية الرومانية، إلا لظروف قهرية قوية كزنا الزوجة، وليس للزوجة طلب

الطلاق إلا في حالة حكم على الزوج بجريمة قتل أو تسميم وفي حالة زنى الزوج فإنه لا يعامل كمعاملة الزوجة (العقيل، 2005).

2:2:2 الطلاق عند العرب قبل الإسلام:

وفي الجزيرة العربية قبل الإسلام، اتسم المجتمع بذكوريته التي تعطي للرجل الحرية الكاملة للطلاق بسبب أو بدون سبب، ومتى وكيفما شاء، أو حتى حق المعاشرة بعد الطلاق، مما أثر في المكانة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة. هذا وقد عرف الطلاق عند العرب بمسميات عدة مثل: الإيلاء، والظهار، وطلاق العضل (الجنابي، 1983، ص: 35).

وفي الجاهلية إذا رغب الرجل عن زوجته لسخطه عليها أو ميله إلى غيرها أهملها ولا يعاملها معاملة زوجة ولا حتى خلية كالأيامي، وكانت تسمى المعققة. وكان من عنجهيتهم عضل النساء، والعضل هو أن يطلق الرجل زوجته ويشترط عليها ألا تتزوج إلا بإذنه (العقيل، 2005).

والجدير بالذكر أن المرأة كانت في بعض قبائل العرب في الجاهلية تمتلك حق الطلاق من خلال تغيير وجهة باب خيمتها، أو ترك مسكنها إلى بيت أبيها، أو عدم خدمة الزوج، وتشير هذه التصرفات إلى رغبتها بالطلاق، فيذعن الزوج لهذه الرغبة (الخشاب، 1966، ص: 236).

3:2:2 الطلاق عند أصحاب الديانتين اليهودية والمسيحية:

أولت الديانات السماوية الزواج والطلاق أهمية بالغة، ذلك لأنها رأت في الزواج أساس بناء المجتمع، وأن الطلاق يهز هذا البناء، وإذا كان الكل قد أجمع على ضرورة الزواج من أجل بناء المجتمع السليم، إلا أن نظرتهم إلى الطلاق قد اختلفت نظرًا لاختلاف وجهات نظر بعض رجالات الدين في بعض الأحيان، ولتوضيح ذلك لا بد من تبيان أسباب وشروط الطلاق المعتمدة عند أصحاب الديانتين اليهودية والمسيحية:

2:2:3:1 الطلاق عند أصحاب الديانة اليهودية:

في البداية أعطت الديانة اليهودية الحرية الكاملة للرجل في الطلاق، وكان يستخدمه لأسباب واهية، وحتى بدون أسباب في كثير من الأحيان، وذلك استنادًا إلى أسس دينية، وفي بعض الحالات تركت حرية الطلاق للرجل، وذلك في حالات كانت موجبة للطلاق مثل: زنا الزوجة، أو كونها عقيمًا لمدة عشر سنين، أو عصيان المرأة لأوامر الشريعة اليهودية. وإذا طلقها فلا يستطيع العودة إليها بتاتًا حتى لو تزوجت من رجل آخر، في حين لا يستطيع طلاقها عند الزواج منها بسبب هتك عرض لها، وقد كانت عزباء، وألزم بزواجها، أو إذا كانت بكرًا واتهمها بغير ذلك، واستطاع وليها إثبات عكس ما يدّعي. في حين لا يجوز للمرأة اليهودية طلب الطلاق مهما كانت الأسباب (الكيلاني وآخر، 2013، ص:95).

وقد تغير مفهوم الطلاق في الفكر اليهودي الحديث بعض الشيء، فهو لا يتم حاليًا إلا بموافقة الطرفين الزوج والزوجة، وأصبح بإمكان المرأة طلب الطلاق في المحكمة إذا قدمت سببًا قويًا مثل مرض الزوج بمرض عضوي أو جلدي بعد أن كان هذا الحق فقط للرجل. والمحكمة لا تستطيع التخليق إلا بأمر الزوج، فإذا رفض ترفع الزوجة قضية عليه لتعاقبه وذلك بمنعه من دخول الكنيس أو السجن أو فرض غرامة عليه، وفي نفس الوقت يستطيع الزوج أن لا يطلق، ويتزوج غيرها أو يعاشر أخرى غيرها ويعترف بأولاده، وتبقى زوجته معلقة وتسمى عندهم المقيدة، في حين لا تستطيع هي الزواج، وإن أنجبت بطريقة غير شرعية يُنذ أبناؤها. ويمكن للكهنة الأكبر أن يقوم بالطلاق بوجود شاهدين، وتمزيق كتاب الزواج، وتترك الزوجة بيت الزوجية إذا كان باسم الزوج، أو باسمها معًا، ويدفع لها تعويضًا. أما إذا كان باسم الزوجة فتبقى في البيت، ويخرج الزوج، وليس لها نفقة، ولها العدة ومدتها تسعون يومًا مهما كانت أسباب الطلاق، وللرجل عدة أيضًا إذ ينتظر ثلاثة أعياد (عبد العظيم، 1995).

هذا وتوجد طائفة من اليهود يسمون السامريين يعيشون في جبل جرزيم في نابلس وعددهم الآن 782 نسمة، يجوز عند هذه الطائفة الطلاق وفق حالات معينة، كمرض أحد الزوجين بعلّة عقلية، أو مرض معدٍ أو بسبب خلافات بين الزوجين تتعذر معها الحياة الزوجية، وخاصة عدم طاعة

الزوجة للزوج، أو الخيانة الزوجية. وقد سجلت منذ بداية القرن الماضي إلى الآن ثلاث حالات طلاق تمت عند هذه الطائفة، وكانت بسبب استحالة الحياة الزوجية بين الزوجين، وخروج المرأة عن طاعة زوجها، والعقم. هذا ويحرص السامري على عدم الوصول للطلاق بسبب قلة الإناث في الطائفة السامرية وفرص الحصول على زوجة بديلة تعد من الفرص النادرة (مقابلة مع الكاهن حسني واصف، 2015).

2:3:2:2 الطلاق عند أصحاب الديانة المسيحية:

حرّمت الديانة المسيحية الطلاق، فإن "ما جمعه الرب، لا يفرقه الانسان"، وشددت في موضوع انحلال الرابطة الزوجية، إلا في بعض المذاهب المسيحية التي أباحت الطلاق والانفصال حديثاً ضمن أسباب موجبة وفي أضيق الأحوال (السريني، 1992).

فالمذهب الكاثوليكي يمنع الطلاق منعاً باتاً، حيث ينظر إلى الطلاق بمثابة خطيئة، ولكن يجوز التفريق الجسمية بين الزوجين في حال وجدت الخيانة الزوجية، فالصفة الزوجية تبقى مستمرة. بينما أباح المذهب البروتستانتي الطلاق وقيده بسببين: إما في حالة الزنا لأحد الزوجين، أو بسبب اعتناق أحد الزوجين ديانة أخرى. أما الآن فجميع المجتمعات بما فيها الكاثوليكية تعترف بالحق في الطلاق (عيوش، 1985).

ومن الآثار المترتبة على طلاق المسيحية، زوال حقوق الزوجين وواجباتهما، ولا يرث أحدهما الآخر، ولا نفقة أو تعويض لمن حكم له بالطلاق، وتنتظر المرأة فترة العدة التي اختلفت مدتها من مذهب لآخر، فكانت ما بين تسعة إلى عشرة أشهر حتى جاء التصنيف الكاثوليكي الشرقي في العام 1949 ليمنعها، وألغى الوقت المحدد لانحلال الزواج الأول، وانعقاد الآخر (الكيلاني وآخر، 2013، ص: 101).

بلغ عدد المسيحيين الذين يسكنون في مدينة نابلس في سنة 2015 حوالي 670 نسمة يتركز معظمهم في منطقة ريفديا، ويعود وجود المسيحيين في نابلس إلى الفترة التي تلت نزول الإنجيل

على سيدنا المسيح (مقابلة مع الأب يوسف سعادة "أبو غابي"، راعي الكنيسة الكاثوليكية في مدينة نابلس، 2015).

كان الطلاق ممنوعاً عند المسيحيين في فلسطين، إلا أن الكنيسة أخلته لأسباب محددة وذلك بسبب خروج بعض أفراد الطائفة عن المسيحية واعتناق الإسلام، حتى يستطيعوا الحصول على الطلاق، وذلك في القرن التاسع عشر، وبعد أن انتبعت الكنيسة لذلك أقرت الطلاق في المذهب الأورثوذكسي، ومع ذلك لم تشهد الكنيسة منذ بداية القرن الماضي سوى سبع حالات طلاق وذلك بسبب المرض والعقم، وبسبب عدم التكافؤ، والزنا، وكان يتم ذلك عند الكاهن الأكبر في القدس. ويضيف الأب يوسف أن هناك عدداً لا بأس به من المسيحيين من الطوائف الأخرى قد غيروا مذهبهم إلى المذهب الأورثوذكسي، وذلك حتى يتمكنوا من الحصول على الطلاق، وقد كان لهم ما أرادوه، أما الآن فقد تم الحد من هذا الأمر (من مقابلة الأب يوسف، 2015).

4:2:2 الطلاق في الإسلام:

أعطى الإسلام أهمية كبرى للزواج، واعتبره ميثاقاً غليظاً يوثق روابط المجتمع، ويحرص على عدم انحلاله إلا في أضيق الحدود، وعليه أباح الطلاق في حالة ضرر يدفع ضرراً أكبر، بعد أن يكون قد استنفذ كل وسائل إصلاح ذات البين، ووصلت الأمور بين الزوجين إلى استحالة استمرار الحياة الزوجية، ولكنه وضع لانحلاله معايير وقوانين وأنظمة تحفظ كيان المجتمع، واضعاً شروطاً تحفظ للمرأة والأولاد حقوقهما، بعد أن اعتبره أبغض الحلال عند الله، كما جاء في الحديث النبوي الشريف: (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) (رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما وصححه الحاكم).

فالنظام الإسلامي امتاز بالشمولية والدقة لمجمل المناحي الاجتماعية، وجاء متناغماً مع الفطرة البشرية، وهو ما يميزه عن غيره من الديانات السماوية الأخرى. ولتحقيق هذه الغاية نجد الإسلام قد حث على الزواج، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (سورة الروم، آية 63). كما أوضح ذلك الحديث النبوي الشريف: (عن ابن مسعود قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، شاباً لا

نجد شيئاً، فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" (رواه البخاري في صحيحه ومسلم في صحيحه). وبهذا نجده قد عمل على تنظيم التركيبة الاجتماعية، وجعلها متماسكة مترابطة كي تعكس مجتمعاً قوياً.

إن اهتمام الإسلام بالأسرة جاء من خلال الدورة الوظيفية التي تقوم بها الأسرة من إنجاب وتربية وإعداد أجيال ليكونوا نافعين لدينهم ومجتمعهم، محافظين على الأخلاق والقيم الدينية. (الخطيب، 2009)

لذا حظي الزواج بالاهتمام الأكبر على أساس أن الأسرة نواة للمجتمع، فصالحها يعني صلاح المجتمع، وفسادها يعني فساد المجتمع. وقد أجمع علماء الاجتماع أن الزواج عنصر بناء في المجتمع، في حين اعتبر الطلاق عنصر هدم اجتماعي (خشاب، 1966، ص: 82-83).

ومن هذا المنطلق فإن دراسة أحكام الشرائع الخاصة بالطلاق أمر مهم من حيث مشروعيته وأحكامه وأنواعه. وقد شكلت الأحكام الدينية الجزء الأكبر من الثقافة السائدة بهذا الخصوص في معظم الدول والبلدان الإسلامية، وهذا ينطبق على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، كونه مجتمعاً مسلماً على الرغم من وجود أقليات مسيحية وسامرية فيه، وما زالت أحكام الزواج والطلاق والإرث خاضعة لأحكام وقوانين مستمدة من الشريعة حتى يومنا هذا.

3:2: أنواع الطلاق وأحكامه في الإسلام:

1:3:2 أنواع الطلاق:

نظراً لخطورة الطلاق والنتائج المترتبة على انهيار البناء الأسري، سواء أكان على صعيد الزوجة أو الزوج أو عائلتهما، أو على الأبناء والبنات في الأسرة، فإن عواقب عملية الطلاق قد تكون وخيمة يصعب التكهن بنتائجها. ومن هذا المنطلق فقد حدد الشرع أنواع الطلاق القانوني الشرعي وحالة وقوعه، وقد يكون الطلاق بلفظ صريح وقد يكون بلفظ كناية غير صريح، وفي كلتا الحالتين فقد جاء ترتيبه على النحو التالي:

1. **الطلاق الرجعي:** وهو الطلاق الذي يستطيع الزوج فيه إعادة مطلقته إلى عصمته دون عقد أو مهر جديدين، ودون رضاها إذا أبت الرجوع بشرط أن يتم ذلك في أيام العدة والبالغة ثلاثة أشهر، ويعتبر كل طلاق رجعيًا إلا المكمل لثلاث، أو الطلاق قبل الدخول، أو الطلاق على مال، أو أي طلاق ينص أنه بائن.
2. **الطلاق البائن بينونة صغرى:** وهو الطلاق الذي يحدث بين الزوجين وتنتهي معه العدة (المهلة التي حددها الشرع للعودة)، فبعد انتهاء مدة العدة، إذا ما حدث توافق بين الزوجين على إعادة الحياة الأسرية مرة أخرى، فإن ذلك لا بد أن يتم من خلال عقد ومهر جديدين مع رضی الزوجة بذلك.
3. **الطلاق البائن بينونة كبرى:** وهو الطلاق المكمل للثلاثة، وهي المطلقة التي طلقت ثلاث مرات على فترات متباعدة، أو الطلاق قبل الدخول، أو طلاق القاضي، أو الطلاق باتفاق الزوجين مقابل شيء سواء أكان مالا أو غيره، وهنا لا يستطيع الزوج إعادة مطلقته إلى عصمته إلا بعد زواجها من آخر (المحلل) والدخول بها، ومن ثم انتهاء علاقتها بزواجها الثاني إما بالطلاق أو الموت، ويكون بعقد ومهر جديدين، ورضی الزوجة، ويستثنى من هذه الحالة الطلاق قبل الدخول (السرطاوي، 2012، ص: 153).

وهناك طلاق آخر غير رسمي سمي بالطلاق الصامت وهو الهجر، وفيه يتم الانفصال بين الزوجين ويبقىا تحت سقف واحد دون أي ارتباط بينهما أو اتصال على الرغم من حرصهما على العلاقة أمام أولادهما وأمام المجتمع من حولهما، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ (سورة النساء، آية 34) (الخطيب، 2007، ص: 165).

2:3:2 حكم ومشروعية الطلاق في الإسلام:

الطلاق له أكثر من حكم، والذي يحدد حكمه هي الظروف التي يقع فيها، فقد يكون الطلاق مباحًا عند الحاجة إليه وذلك عند سوء عشرة الزوجة أو سوء خلقها، أو في حالة استحالة الحياة الزوجية بين الزوجين، أو في حالة العجز الجنسي عند الزوج (المومني وآخر، 2008، ص: 24). ويكون الطلاق حرامًا إذا حدث وقت الحيض أو طلقها ثلاثًا في جلسة واحدة (المنذري، 1987). ويكون الطلاق مندوبًا إذا تسببت الزوجة بإيذاء الزوج أو أهله، أو فرطت الزوجة في حقوق الله

لتركها الصلاة على الرغم من نصح الزوج لها (المومني وآخر، 2008). ويسمى الطلاق سنياً في جميع الحالات ما عدا حالات الطلاق الحرام أو المكروه، سواء أكان الطلاق متجزأ أو متعلقاً أو مضافاً، ويقصد بالطلاق المعلق تعلقه بشرط، فإذا تم الشرط وقع الطلاق، أما الطلاق المضاف فيكون مضافاً إلى زمن مستقبل (البناء، 2011، ص: 81).

فالطلاق تصرف شرعي، ثبتت مشروعيته في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والإجماع والمعقول. ففي القرآن الكريم نجده في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ۖ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (سورة البقرة، آية 229). وعليه فإن الطلاق مباح مشروع في أصله، كما جاء في كتاب الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة البقرة، آية 236). ورفع الجناح هنا يعني الإباحة، وحتى في شأن الرسول ﷺ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأزْوَاجِكِ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعَنَّ وَأَسْرَحَنَّ سَرَّاحًا جَمِيلًا﴾ (سورة الأحزاب، آية 28).

فالآية الكريمة توضح حل الطلاق إن تعسرت العشرة بين الزوجين، ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فقد أرشده رب العزة سبحانه وتعالى ومن يتبعه إلى أن يخيروا النساء في حال صعوبة النفقة وضيق ذات اليد في أن يصبرن ولهن عظيم ثواب الصبر، أو يفارقن في غير عنت عليهن ولا إضاعة لحقوقهن، وقد روى ابن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، طلق أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها ثم أرجعها (سنن أبي داود).

ومما تقدم نجد أن القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة قد نظما أمور الطلاق والنفقات والعدة وحقوق المطلقة وواجباتها وحقوق المطلق وواجباته، ومارس الصحابة والتابعين الحق في الطلاق دون إنكار، وأجمعت الأمة من لدن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الآن على مشروعية الطلاق وأنه حق للزوج بلا منازعة من أحد (التقرير الفقهي، 2008).

2:3:3 كيفية وقوع الطلاق في الإسلام:

الطلاق هو فسخ عقد الزواج بين الزوجين، وبه تنتهي العلاقة الزوجية فيما بينهما. ويتم الطلاق بين الزوجين فعليًا عندما يقول الزوج لزوجته بلفظ صريح: (أنت طالق)، وفي هذه الحالة تنفصم عرى الروابط بينهما، ويتبع ذلك استخراج ورقة طلاق من المحكمة الشرعية للتوثيق وإن كان الطلاق قد تم بالفعل. وقد يتعلق لفظ الطلاق بشرط كأن يقول: (أنت طالق إن فعلت كذا أو حدث منك كذا... الخ) وهنا يقع الطلاق إن أتت الزوجة بما يخالف رغبة الزوج. ويعد هذا الطلاق طلاقًا سنياً، أي طلاقاً صحيحاً وفق الشريعة الإسلامية. أما حالات الطلاق التي تخرج عن الشروط الصحيحة للطلاق، فتسمى طلاقاً بدعيًا، أي حرامًا، مثل الطلاق في أيام الحيض، و بعد الوطء، أو لفظ صيغة الطلاق بقصد إيقاعه أكثر من مرة.

ويتم الطلاق أيضًا بلفظ ضمني بألفاظ تحتمل حل عقدة النكاح ولم يخصصها الشرع أو العرف، وله احتمالات يتم البت فيها من خلال قانون الأحوال الشخصية لتلك الدولة، على أن تكون موثقة في المحاكم الشرعية فيها. (المومني، 2009، ص:30)

2:3:4 أسباب الطلاق:

تعتبر الحياة الاجتماعية هي الصورة الحقيقية للمجتمع ذاته، حيث تكون هذه الحياة محصلة تضافر عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية وتربوية ودينية واجتماعية لذلك المجتمع، لذلك كان من الأهمية الكبرى دراسة هذه العوامل عند دراسة أية حياة اجتماعية، سواء أكانت قديمة أو حديثة، لما لها من تأثير كبير في هذه الحياة وخاصة ما تتأثر به الحياة الأسرية من زواج وطلاق (دبوس وآخرون، 2014).

كذلك فإن ما يمر به الوطن العربي من حروب وحصار اقتصادي، بالإضافة إلى عوامل الجهل والفقر والمرض وضعف الوازع الديني والعقيدة والتغريب ضد الإسلام والمسلمين، كل ذلك له تأثير سلبي في الحياة الأسرية والاجتماعية، وفي تنشئة الأبناء وفي البيت واستقراره، إضافة إلى تأثيرها

في حالات الزواج والطلاق حيث اختلفت القيم والأخلاقيات، وأثرت أيضًا في الظروف الاجتماعية والتي نراها في حالات الطلاق المعاصر في الوطن العربي.

فالطلاق لا يكون وليد اللحظة، فلا بد من وجود تراكمات قديمة وحديثة، نفسية واجتماعية أثرت في تلك العوامل، تزايدت مع ضغوطات وأحداث طارئة بعد الزواج لم تكن بالحسبان ولم يستعد لها الزوج والزوجة، وبالرغم من اختلاف هذه العوامل فإن أسباب الطلاق لا تختلف كثيرًا من بيئة إلى أخرى، إذ تبقى ظاهرة الطلاق ظاهرة إنسانية لا ينفرد بها مجتمع، ولكن قد تنصدر أسبابًا نراها في بعض المجتمعات رئيسة في الوقت الذي تكون فيه لدى الآخرين ثانوية، كذلك يتحكم الزمان بهذه الأسباب وتتحكم بها عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية (علام، 2013).

إن دراسة الطلاق وأسبابه ليست دراسة حديثة، فقد تناولها العديد من علماء الاجتماع، وكلّ أدلى بدلوه، وكانت أسبابها تتعلق بالبيئة أو الزمن أو الوقت التي أجريت فيها الدراسة. فبعض علماء الاجتماع في بداية النصف الثاني من القرن الماضي قسم أسباب الطلاق إلى نوعين:

أسباب خاصة: من جهة الزوج أو من جهة الزوجة، والتي تتعلق بمرض معدٍ أو مرض يمنع أحد الطرفين من استمرار ممارسة الحياة الزوجية وأداء وظائفها، والعقم، والكرهية، والخيانة الزوجية، وسوء الاخلاق، وإهمال الواجبات الزوجية والمعيشية بالنسبة للرجل والمنزلية بالنسبة للمرأة، أو فارق السن، أو سوء المعاملة، أو تعدد الزوجات بالنسبة للرجل. (الخشاب، 1966، ص: 243).

وأسباب عامة: كالعامل الاقتصادي، لأن المال عصب الحياة، ولذا فإن نزول المرأة للعمل وحصولها على حريتها وازدياد ثقتها بنفسها من خلال شعورها بقيمتها وشخصيتها بالحياة ولذا قد فتح منافذ جديدة للاختلاف والائتلاف بين الزوجين. وقيام الزواج على أسس غير واضحة تتعارض مع الدائم اللازمة لقيام الحياة الزوجية، كالتغير والتوريث وغياب الحب والألفة. كما أن ضعف الوازع الديني والأخلاقي في المجتمعات المدنية الحديثة، وكذلك عدم الإيفاء بشروط متفق عليها بين الرجل والمرأة، إضافة إلى بعض العادات والتقاليد في بعض المجتمعات التي تفرض نظامًا تقليديًا قد لا يتناسب والبيئة التي جاء منها الاثنان (الخشاب، 1966).

وهناك بعض علماء الاجتماع قد برر أسباب الطلاق إلى عدم استقرار الزواج بفعل وتأثير العائلة الممتدة، وغياب الأسرة الفاعلة حيث تفضل الأسرة الممتدة زواج الأقارب، وهذا القرار هو محصلة نظام اجتماعي اقتصادي يطبق فيه الزواج المبكر، حيث تزوج أولادها وهم ليسوا على قدر كبير من المسؤولية، ولأن الأسرة في هذه الحالة تتكفل بالإنفاق على الزواج فإنه يغيب دور الزوج في المساهمة في المعيشة مما يضعف دوره في الأسرة الجديدة، كذلك فإن تأثير انفراد الأسرة الممتدة بطريقة اختيار الزوجة التقليدية يغيب دور الزوج أو الزوجة بالاختيار، وهنا قد تظهر بعض المشاحنات والتوترات بين الأفراد في هذه العائلة، وخاصة بين الحماة أو ابنتها أو مع زوجة أخو الزوج، وهنا يبدأ الصراع من أجل فرض مراكز القوة في العائلة. وأخيراً يظهر تأثير بعض المعتقدات المنبثقة من الثقافة لتلك الأسر كالاعتقاد بالسحر والاعتقاد بالفال الجيد والسيء، والحظ والنحس، مما يكون لها تأثير واضح في الحياة الزوجية التي قد تنتهي بالطلاق، خاصة بين غير المتعلمين من الطبقة الدنيا. وهناك أبعاد بين الزوجين تتعلق بينهما من ناحية الرضا أو الإشباع أو الوفاء الزوجي تؤدي إلى الطلاق بينهما (شكري وآخرون، 2011، ص: 68). ويمكن تلخيص أسباب الطلاق التي أشارت إليها كثير من الدراسات بالشكل التالي:

1. سوء الاختيار والإكراه وعدم الكفاءة.
2. الفساد الأخلاقي وعدم الالتزام بالواجبات من أحد الطرفين أو كلاهما.
3. الخيانة الزوجية.
4. عوامل الإثارة والفساد في التقنيات الحديثة والإعلام والتربية.
5. البرود الجنسي عند الزوجة والضعف الجنسي لدى الزوج.
6. الشح والنقتير وعدم الإنفاق على الرغم من المقدرة.
7. الفهم الخاطيء لمعنى القوامه (الرجال قوامون على النساء).
8. عمل المرأة وإهمالها لواجباتها الزوجية والأسرية بحجة المشاركة في النفقات.
9. الزواج من أجنبيات.
10. تعاطي الكحول أو المخدرات، ومصاحبة أصدقاء السوء.
11. تكرار حالات الطلاق في أسرة أحد الزوجين أو كلاهما (الزباد، 2010، ص: 276-295).

2:3:5 التغيرات الاجتماعية والطلاق:

تعريف التغير الاجتماعي نظرياً: إنه: "التحول التلقائي أو المخطط الذي يطرأ على البنى التحتية والفوقية للمجتمع، إذ تتحول من نمط بسيط إلى نمط معقد" (الحسن، 1999، ص: 193-194). وقد أوضح عاطف غيث التغير الاجتماعي بأنه: "أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، والنظم، والعادات، وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو كنتاج للتغير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي" (غيث، 1979، ص: 415).

أما التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي: فهو التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية المكونة للمجتمع نظراً لدخوله في مجال جديد كالتحول من الزراعة إلى الصناعة مثلاً.

وقد استحوذ موضوع الطلاق على اهتمام كثير من علماء النفس والاجتماع لما له من آثار سلبية على الفرد والمجتمع. وعلى الرغم من أن الطلاق قد يبدو لنا أنه قرار فردي، لكنه في الحقيقة يتأثر بالعوامل والظروف الاجتماعية المحيطة به (الخطيب، 2009). وعادة ما يفكر الفرد في قرار الطلاق عندما يصل إلى طريق مسدود يشعر معه أنه من المستحيل مواصلة رحلة الحياة مع الطرف الآخر، ويقصد بالطلاق هنا هو: إنهاء علاقة زوجية بحكم الشرع والقانون. ذلك أن الطلاق ظاهرة تكاد تكون عامة في جميع المجتمعات الإنسانية البدائية والمتقدمة على حدٍ سواء، وتنتشر في جميع أنماط المعيشة البدوية والريفية والحضرية، وإن اختلفت درجاتها من مجتمع إلى آخر باختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية. (الخطيب، 2009)

وقد وضع سوروكن (Soroken, 1937) تصنيفاً تصورياً للمتغيرات المؤثرة في أيّة ظاهرة من

الظواهر الاجتماعية وحدد هذه الظواهر على النحو التالي:

1. متغيرات ثقافية: وتتضمن اللغة والدين والقيم والمعايير والعادات والتقاليد وعناصر الثقافة

المادية كالمخترعات والأساليب التكنولوجية وغيرها.

2. متغيرات نفسية ترتبط بالشخصية الإنسانية للفرد بصفة أساسية، وبخاصة الدوافع

والانفعالات والغرائز.

3. المتغيرات الاجتماعية: وتشمل مجموعة تفاعلات البشر وعلاقاتهم المتبادلة، كما تشمل كل ما يتعلق بالإنسان من ارتباطات مهنية وثقافية واقتصادية وسكنية (سوروكن، 1937).

ويعتبر التغيير في ميدان الحياة الاجتماعية عاملاً أساسياً يترتب عليه ضرورة تكيف الأفراد ومرونتهم وفقاً لما تتطلبه هذه المستجدات. ومن المظاهر التي صاحبت التغيير الاجتماعي ظاهرة الطلاق، ويعود سبب ظهورها بشكل واسع في العصر الحديث إلى عدم مسايرة العلاقات الأسرية للتغيير الذي حدث في المجتمع، وكذلك نتيجة لتمسك الرجل بسلطاته التقليدية. (الجنابي، 1983، ص: 109-110).

وترى الباحثة أن آثار التغييرات المتسارعة الجديدة أثرت في البناء الأسري وأدت إلى بعض المشاكل التي قد تنتهي بالطلاق، وذلك من خلال نظرة متأنية في السمات التالية:

2:3:5:1 اختلاف العلاقات:

إن اختلاف العلاقات بين الزوجين والتي قد تؤدي إلى الطلاق قد تنتج عن أسباب كثيرة نورد منها:

1- **اختلاف الطباع:** إذ تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في تشكيل شخصية الأفراد، وفي تحديد الأدوار المتوقع من الفرد أدائها في المستقبل، فكلما نشأ الزوجان في وسطين مختلفين أدى ذلك إلى حدوث المشاكل بينهما. وقد يحدث أن ينشأ أحد الزوجين في أسرة متسلطة ديكتاتورية، في حين تكون نشأة الآخر في أسرة ديمقراطية، مما يُحدث في النهاية صداماً بين الزوجين قد يؤدي إلى الطلاق (الخطيب، 1993).

2- **النفور الطبيعي:** ويرجع النفور الطبيعي بين الزوجين إلى عوامل نفسية أو اجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن طريقة الزواج التقليدي التي كانت ناجحة في الماضي قد لا تتناسب مع المجتمع اليوم، وهو ما قد يحدث النفور وعدم توافق الأزوجة مما يؤدي إلى الطلاق.

3- **تدخل الأهل:** إن تقبل أهل الزوجين للطرف الآخر يلعب دوراً مهماً في استمرار الحياة الزوجية، وقد يرجع سبب تدخل الأهل في كثير من الحالات إلى عدم وجود الخصوصية، نظراً لارتباطات العائلة وسعيها للتماسك. ورغم التغييرات التي طرأت وحولت الأسرة من

أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، إلا أن القيم المتصلة بالعلاقة بين الوالدين والأبناء ما زالت كما هي، وما زال كثير من الأمهات والأقارب يرون أن من حقهم بل ومن واجبهم التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة أبنائهم (الخطيب، 1993).

4- **سوء العشرة:** ويرى كثيرون أن سوء العشرة من الزوج أو الزوجة قد يكون أحد الأسباب المؤدية إلى الطلاق، ويظهر ذلك جلياً عند المناقشة بأن تحاول الزوجة فرض رأيها على زوجها أو عدم طاعتها والتزامها لأوامره، أو أنها "تكديّة" أو "زنانة". وترى بعض الزوجات سوء العشرة في محاولة الزوج فرض رأيه عليها واستخدام وسائل مثل الضرب والتهديد والتحقير، وكلها أسباب قد تؤدي إلى الطلاق عند تفاقمها. فما زال كثير من الرجال يصرون على أن تظل العلاقة بين الزوجين علاقة رأسية تسلطية تقوم على الأوامر من جهة الرجل والطاعة العمياء من جانب المرأة من جهة أخرى، في حين تأمل المرأة في وجود علاقة أساسها المودة والرحمة والاحترام المتبادل (الخطيب، 1993).

5- **عدم الإنجاب:** إن عجز أحد الزوجين عن القيام بهذه الوظيفة قد يؤدي إلى حدوث الطلاق، وذلك لرغبة الآخر في الإنجاب وحب الأطفال التي تكتمل سعادة الأسرة بهم.

6- **الزواج من أخرى:** يثير الزواج من أخرى في نفس الزوجة الضغينة ويجعلها تطالب بالطلاق لرغبتها في عدم مشاركة أحد لها في زوجها.

2:5:3:2 اختلاف دور المرأة:

إن التغيرات الاجتماعية وما رافقها من زيادة فرص التعليم والعمل للمرأة، وظهور الحركات النسوية المطالبة بالمساواة الجندرية الكاملة بين الرجل والمرأة، يرى فيه البعض بأنه نوع من أنواع التطرف الذي قد يناصر مبدأ القوامة للرجل، كذلك فإن ظهور الحركات المطالبة بحقوق المرأة قد جعل العلاقة المستقرة تعاني من الاضطراب والخلل، ذلك لأن هذه التغيرات لم يصاحبها توعية كافية للمرأة بالكيفية التي يمكن الحصول بواسطتها على حقوقها، فالدعوى البراقة كثيراً ما تدفع المرأة وتجعلها تتنازل في مقابل حصولها على حقوقها المزعومة عن أسرتها واستقرارها، فقد أحدث هذا الأمر تغييراً في الأدوار داخل الأسرة. فحتى الثلاثين عاماً الماضية كان الزوج يقود الأسرة بسلام وهدوء دون دعوى وشعارات، لكن مع مساهمة المرأة في الإنفاق على الأسرة جعلها تصر

على المطالبة بالمساواة من منطلق أنها تساهم مثل الرجل في نفقات المنزل، ويرى بعضهم في هذا استقواء للمرأة قد يدفعها للمطالبة بالطلاق عند أي خلاف (الشملول، 2005).

وبذلك، وبمرور الوقت قد تفقد العلاقة الزوجية لونها وطعمها بين الزوجين، ويطفو على سطح علاقتهما التوتر العام، مما يوسع الهوة بينهما ليزداد الضغط على الأعصاب، ويبدأ كلاهما في البحث عن مبررات واهية قد تقودهما إلى الطلاق (ضميرية، 2010).

3:5:3:2 التكنولوجيا والطلاق:

إن وسائل الاتصال الحديثة الناتجة عن الطفرة التكنولوجية التي حدثت في السنوات الأخيرة، غيرت دون أدنى شك كثيرًا من المعالم في حياتنا العملية والدراسية والعائلية. ففي الوقت الذي أصبحت فيه هذه التكنولوجيا في متناول الجميع، حملت معها كثيرًا من المشاكل الأسرية التي لم نكن نعرفها من قبل، فقد أدت بعض استخداماتها إلى اعتناق اتجاهات وأساليب عرض مستخدمة كانت أكثرها انتشارًا ما يسمى بالاتجاه الواقعي الذي يركز على تجسيد الواقع وإبراز أهم ملامحه خصوصًا السلبية منها، وقد لاقى هذا الاتجاه إقبالًا جماهيريًا خصوصًا بين فئة الشباب الذي وجد فيه الفرصة للتمرد على السلوكيات التقليدية المتعارف عليها، وذلك تحت مسمى التحديث والتقدم والعولمة، وهي مسميات ظاهرها حضاري وباطنها خروج عن الالتزام والدين. (الزيدي وآخرون، 2009).

لقد أصبحت الأجهزة الحديثة بديلاً عن العلاقات والحوارات بين الأفراد وجهًا لوجه، كما ازدادت ساعات استخدام هذه الأجهزة بالإضافة إلى استخدام الأطفال الأصغر سنًا لمثل تلك الوسائل، وعلى الرغم من إيجابيات وسائل الاتصال والتواصل إلا أنه على الجانب الآخر ظهرت صفات سلبية لهذه التكنولوجيا الحديثة، وكان أهم مظاهرها الاكتئاب والعزلة والانطوائية وعدم قبول الفرد لقيم المجتمع، كما أدت في كثير من الحالات إلى الشك بين الزوجين أو الخطيبين وكانت سببًا مباشرًا في انفصال الزوجين عن بعضهما. وقد أفادت بعض الدراسات لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي (الفايس بوك) و(تويتر)، إلى ارتفاع معدلات الطلاق بين الأزواج في 45 دولة في الفترة ما بين 2010-2014، وأنه من بين أسباب الانفصال بين الأزواج دائمي استخدام مواقع التواصل

الاجتماعي هي اكتشاف أحد الزوجين رسائل غير ملائمة، كذلك تعليقات فظة فيها مجافاة للزوج أو الزوجة، وأن مستخدمي الفيس بوك لهم حظ أكبر للاتصال مع المستخدمين الآخرين بما فيهم شركائهم السابقين مما قد يؤدي إلى الخيانة العاطفية أو الجسدية. وأكدت الدراسة أنه كلما أصبح الاتصال بالانترنت أسهل، زاد الإغراء الذي يفرزه العالم الافتراضي، فالانترنت أصبح كالعنكبوت بعدة أرجل (الخاقاني، 2015).

وترى الباحثة أنه بالرغم من الفوائد الجمة التي نجنها من تطور التكنولوجيا من خلال تعدد مواقع التواصل الاجتماعي التي ربطتنا بالعالم أجمع وخلال تطور شبكة الاتصالات والانترنت، إلا أن الاستخدام السيء لبعض هذه التكنولوجيا قد أثر في العلاقات الاجتماعية كثيراً بعد أن أصبحت واحدة من أسباب هدم الأسرة بالطلاق. فقد بات كثير من الأزواج يبحثون عن زوجاتهم فلا يجدون إلا أمام الحاسوب، وكذلك الحال بالنسبة للزوجات، حتى بات الأمر في كثير من الأحيان لا يطاق.

4:2 النظريات المفسرة للطلاق:

قدمت النظريات الاجتماعية مجموعة من التفسيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لحدوث الطلاق وارتفاع معدلاته، وجميعها تتعلق بالحياة المدنية الحديثة وما ترتب عليها من ضعف الروابط الأسرية والزوجية، مما جعل كثيرين من الأزواج يتخلون عن علاقاتهم الزوجية بسهولة، ومن هذه التفسيرات مايلي:

- 1- قيام الحياة الحديثة على الفردية وتحقيق الذات، مما أدى إلى ضعف قيم الإيثار والتعبيرية والتضحية التي تقوم عليها الحياة الزوجية والأسرية، وتجعل كل من الزوجين يلجأ إلى الطلاق، ولا يعبأ بالأضرار التي تلحق بغيره بسبب الطلاق.
- 2- تغيير قوانين الزواج والطلاق وإعطاء الفرد الحرية في الزواج والطلاق، وجعل الرجال والنساء لا يحتملون الصعوبات التي تواجه الحياة الزوجية ويتجهون إلى إنهاؤها لأسباب بسيطة.

3- الأزمات والصعوبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها الأسرة والمجتمع نتيجة تعرض الحياة الزوجية لضغوط وتوترات لا تنتهي غالباً إلا بالطلاق.

4- سوء الاختيار في الزواج، ووجود تباين كبير بين الزوجين في السن والمستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، مما يجعل التفاهم الزوجي صعباً وتزيد الخلافات التي لا تحل إلا بالطلاق (مرسي، 1991، ص: 301-302).

ومن هذه النظريات المفسرة للطلاق نذكر:

2:4:1 نظرية التعلم:

أرجعت هذه النظرية الطلاق إلى عدم حصول كل من الزوجين على الإثابة من الآخر، وذلك لشعورهما بالحرمان من إشباع حاجتهما في الزواج أو تعرضهما للعقاب وشعورهما بالتوتر والقلق في تفاعلها معاً، مما يجعل استمرار علاقتهما الزوجية شيئاً مؤلماً لا يقدران على تحمله، فيكون الطلاق وسيلة لتخليصهما من مشاعر الحرمان والتوتر والقلق في وجودهما معاً، وقد يكون الطلاق في هذه الحالة طريقة لمساعدة كل منهما في الحصول على فرصة أخرى في الزواج من شخص آخر. فكل شخص (طبقاً لهذه النظرية) يترك العلاقة الزوجية التي حرم فيها من إشباع حاجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية (مرسي، 1991، ص: 301).

2:4:2 نظرية التبادل:

تتعلق فكرة هذه النظرية - وهي أقرب إلى النظريات الاقتصادية- في البحث عن أفضل الأنظمة، وهي تلك التي تأتي بأعظم قدر من الفائدة والرفاهية والحرية لأكبر عدد ممكن من الناس، هذا المبدأ الخاص بعلم الاقتصاد استخدم في علم الاجتماع من خلال مضامين اجتماعية تشمل:

- ندرة محاولة الفرد الانتفاع المادي بالدرجة القصوى.
- عدم تصرف الأفراد بشكل عقلاني دائماً.
- يخضع تبادل الأفراد للتأثير والتأثر بالمؤثرات الخارجية المنظمة.
- عدم وجود معلومات كافية لدى الأفراد لجميع البدائل الجاهزة والموجودة بالفعل.

وهذه المضامين تنطبق على كل فعل اجتماعي يقوم به أفراد المجتمع، فالزواج والطلاق والأسرة وعلاقة المودة التي يسعى إليها الأفراد من خلال الزواج، كلها تقع في خانة المنفعة التي تؤكد عليها النظرية التبادلية، فمدى جاذبية الزواج الحالي تتوقف على المزايا والعيوب التي يراها الأزواج في زواجهم (عبد اللا، 2012).

وقدم بيتر بلاو (Peter Blau) منظوره عن التبادل في الحياة الاجتماعية معتبراً إياه المبدأ الرئيس الذي تهض عليه الطبيعة البشرية، إذ يؤدي هذا التبادل إلى استقرار البناء الاجتماعي كما أنه يؤدي إلى حدوث عملية التغير، فبالرغم من أن بيتر بلاو يبدأ بدراسة عملية التبادل الاجتماعي وتحليلها على مستوى العلاقات الفردية، إلا أنه يعمل على تجسير العلاقة بين هذا المستوى الأولي ومستوى التنظيمات والمجتمع، ويرى بلاو أن عملية التبادل تتم في أساسها بافتراض الأفعال الطوعية، فترتبط الحوافز والاختيارات فيها بالمرئود المتوقع من قبل الآخرين، وفي تناوله لعملية التبادل الاجتماعي ينظر بلاو إلى الحياة الاجتماعية كسوق تفاوض تتيح للإنسان الاختيار من بين بدائل (بلاو، 1964).

وقد قام جورج ليفنجر (Levinger) بتوظيف هذه النظرية في تفسير الطلاق، حيث افترض إمكانية حدوث الطلاق عندما تصبح مزايا الإبقاء على علاقة الزواج أقل من عيوبها. بمعنى آخر فإن جاذبية الزواج تتوقف على المزايا والعيوب التي يراها الأزواج في زواجهم. فعندما تكون كفة المزايا أرجح تكون الجاذبية أكثر لاستمرار الزواج. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه القرارات التي يتخذها الأفراد تكون في النهاية جزء من عملية التبادل الاجتماعي التي هي جزءاً من عملية التكامل والتضامن الاجتماعي (<http://ar.wikipedia.org>)

3:4:2 النظرية الوظيفية:

يرى أنصار هذه النظرية أن لكل فرد في المجتمع مجموعة من الاحتياجات الغريزية والاجتماعية والعاطفية التي يسعى إلى إشباعها، ويحاول كل مجتمع إشباع هذه الاحتياجات عن طريق النظم الاجتماعية المختلفة، واستمرار أي نظام مرهون بالوظائف التي يؤديها لإشباع هذه الحاجات، وإذا فقد هذا الجزء وظيفته انتهى وزال. والأسرة وفقاً لهذه النظرية جزء من البناء الاجتماعي، لها عدة

وظائف هامة تساعد على استمرار المجتمع، مثل إنجاب الأطفال، ومساعدة الأفراد على التكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية المحيطة بهم، وإعداد الأفراد لأدوارهم المستقبلية، وإشباع احتياجات أفرادها الطبيعية، وغرس قيم المجتمع وثقافته في الأفراد، وتخفيف الضغوطات التي قد يواجهها الأفراد أثناء تأديتهم لأدوارهم الاجتماعية، وإذا لم تستطع الأسرة تحقيق هذه الوظائف، فإن أحد الزوجين أو كليهما سيقرران الانفصال وإنهاء الزواج (الخطيب، 2002، ص: 235-237).

4:4:2 النظرية البنائية الوظيفية:

يؤكد أنصار النظرية البنائية الوظيفية أن البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة كالنظام السياسي والاقتصادي والديني والتعليمي والأسري، والعلاقة بين هذه النظم تقوم على الترابط والتساند والاعتماد المتبادل بين الأجزاء، ويحرص المجتمع على تحقيق هذا التوازن بين هذه النظم، ولكل جزء من أجزاء البناء دور ووظيفة يؤديها تساعد على استمرار البناء، وأن الهدف الرئيس لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره، لذا فإن حدوث الطلاق معناه وجود خلل في النظم الاجتماعية المختلفة وعجزها عن القيام بوظائفها وأدوارها المتوقعة منها مثل: وجود البطالة أو الفقر أو ضعف الوازع الديني أو عدم الاستقرار السياسي وغيرها مما ينعكس على الأسرة ويؤدي إلى حدوث الطلاق. (الخطيب، 2007، ص: 92).

إن نظام الأسرة هو نظام فرعي داخل النظام الاجتماعي الرئيس، وله بناء، وكل جزء في هذا البناء له وظائف، وأي خلل في البناء أو الوظائف قد يعرض الأسرة إلى الطلاق، ذلك أن نظام الأسرة مرتبط بالمجتمع، وأي خلل في أي منها يؤثر على كافة أجزائه، إذ أن أي خلل في هذا البناء يؤثر على باقي أفراد المجتمع، وبهذا يكون تأثيره المباشر على الأسرة الصغيرة مما قد يؤدي إلى الطلاق.

5:4:2 النظرية التفاعلية الرمزية:

يرى علماء التفاعلية الرمزية أن الأسرة يجب ألا تدرس كنموذج مثالي بل يجب أن تدرس كما هي في الحياة اليومية، فليس هناك أسرتان متشابهتان لدرجة التطابق، فكل أسرة لها علاقتها

الخاصة التي تميزها عن غيرها من الأسر. وتلعب الأسرة دورًا هامًا في تلقين الأفراد ادوارهم المستقبلية. وكل أسرة لها مجموعة من الرموز والمعايير التي تعلمها لأبنائها في مرحلة الصغر والتي تصبح جزءًا من أدائهم لأدوارهم المستقبلية، وهذه الرموز والمعاني تختلف من أسرة إلى أسرة، فالفرد يحاول أن يستوعب الدور المتوقع منه أولاً، ثم يحاول من خلال تعامله اليومي مع الآخرين إدخال بعض التعديلات على دوره، وفقاً للرموز التي اكتسبها في مرحلة الصغر، ووفقاً للظروف المحيطة به، لذلك نجد أن أية علاقة زوجية تختلف عن العلاقات الزوجية الأخرى، وكلما كانت المعاني والرموز التي اكتسبها الزوجان من أسرهما متقاربة ساعد ذلك على تحقيق التقاهم بينهما، والعكس صحيح، فكلما كانت المعاني والرموز متباعدة بل متنافرة بين الزوجين أدى ذلك إلى خلق فجوة بينهما مما قد يؤدي إلى الطلاق (الخطيب، 2007، ص: 80-81).

الفصل الثالث

الطلاق في المجتمع الفلسطيني

1:3 مقدمة.

2:3 معدلات الطلاق في العالم.

3:3 معدلات الطلاق في العالم العربي.

4:3 معدلات الطلاق في فلسطين.

5:3 التغيرات في المجتمع الفلسطيني وأثرها على معدلات الطلاق.

• 1:5:3 التغير الاجتماعي.

• 2:5:3 التغير السياسي.

• 3:5:3 التغير الثقافي.

• 4:5:3 التغيرات الاقتصادية.

• 5:5:3 التغيرات وعمل المرأة.

6:3 الآثار المترتبة على الطلاق.

• 1:6:3 الآثار الواقعة على المرأة المطلقة.

• 2:6:3 الآثار الواقعة على الرجل المطلق.

• 3:6:3 الآثار الواقعة على أولاد المطلقين.

• 4:6:3 الآثار الواقعة على المجتمع بأكمله نتيجة الطلاق.

7:3 أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في فلسطين.

الفصل الثالث

الطلاق في المجتمع الفلسطيني

1:3 مقدمة:

يتناول هذا الفصل بالتحليل والتفسير أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي عصفت بالمجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومحافظة نابلس على وجه الخصوص. لذا سيتم استعراض هذه التغيرات ومحاولة ربطها بالتغيرات التي أصابت معدلات الطلاق. إن التغيرات الحالية والمتسارعة بفضل تطور عوامل التواصل والاتصال والتكنولوجيا والتي تمتد جذورها إلى بداية هذا القرن، خلقت تغيرات جذرية في المجتمع كان لها أثر في مختلف مناحي الحياة وفي الطلاق موضوع الدراسة.

فالعلاقة تبدو بصورة واضحة وجلية بين معدلات الطلاق وحجم التغيرات الاجتماعية، وتمتاز هذه العلاقة بأنها علاقة طردية، فمعدلات الطلاق تعد مؤشرًا على حجم التغيرات في القيم والمعايير والأبنية الاجتماعية.

وغالبًا ما تنعكس التغيرات الاجتماعية على نوايات المجتمع - سواء أكانت مشكّلة أو في طور التشكيل - فتهدد تماسكها واستقرارها وتؤثر تلك التغيرات في نواة المجتمع الأسر مما يؤثر بالتالي في المجتمع بأسره، وذلك قد يضعف الروابط الاجتماعية عندما يكون التأثير سلبيًا، أو يزيدها تماسكًا عندما يكون التأثير إيجابيًا. وإذا كان التماسك يزيد من قوة الأسرة فإن الضعف يؤدي إلى خلخلتها مما يؤدي بالتالي إلى خلخلة النظم الزوجية حتى تصل إلى انحلالها بالطلاق.

وبنظرة متأنية إلى واقع المجتمع الفلسطيني نجد أنه قد تعرض إلى كثير من المحن والأحداث منذ أواسط القرن العشرين، ففي أعقاب حرب 1948 تشرد الشعب الفلسطيني وتمزق نسيجه الاجتماعي وهجر أكثر من ثلاثة أرباعه إلى المناطق المجاورة، وخسر المجتمع الفلسطيني حوالي 77.5% من أراضيه. وبعد العام 1948 أُلحقت الضفة الغربية بإمارة شرق الأردن بما عرف بالمملكة الأردنية الهاشمية، والتي ظلت تسيطر على الضفة الغربية حتى حرب 1967 حيث

سقطت كامل الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقد نتج عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة ولقطاع غزة كثيرًا من التغيرات السياسية التي أفرزت تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية (أبو لغد، جانيت، 1972).

2:3: معدلات الطلاق في العالم:

تسلط وسائل الإعلام الضوء على المشكلات المختلفة التي تواجهها دول العالم سواء أكانت مشكلات اقتصادية أو اجتماعية، كما أن توافر الإحصاءات المختلفة في مختلف دول العالم تتيح للباحثين تحليل وتفسير تلك البيانات، كما تمكنهم أيضًا من التنبؤ بمسيرة الظاهرة مستقبلاً. ويعد الطلاق أحد المظاهر الاجتماعية الأكثر تأثيرًا مما له من أبعاد وانعكاسات، ويحاول كثير من الباحثين ربط تلك المتغيرات من خلال استعراض التغيرات الثقافية والاجتماعية، إلا أنه من المهم أن نكون حذرين في عملية المقارنة بين معدلات الطلاق في الدول المختلفة نظرًا لارتباط الزواج والطلاق بالمعتقدات والثقافة من جهة، ومن جهة أخرى فإن آثار وانعكاسات الطلاق تختلف من دولة إلى أخرى، فتأثيرات الطلاق في الدول المتطورة تختلف كمًا ونوعًا عن آثارها في الدول النامية أو المتخلفة، كذلك ينطبق عند المقارنة بين الدول الغربية ودول العالم العربي، ولكن من الأهمية الاطلاع على معدلات الطلاق في سنوات مختارة في بعض الدول العالمية لأنه يصعب وضع جميع الدول واستعراضها.

وقد تمت الإشارة إلى معدلات الطلاق في بداية هذه الدراسة، حيث أشارت إلى ارتفاعها بصورة جلية في الدول الأجنبية والعربية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ارتفعت معدلات الطلاق من 40% إلى 50% في بداية الألفية الثالثة (عبد اللا، 2012).

وفي بحثه عن ظاهرة الطلاق في العالم أشار جدور إلى ارتفاع معدلات الطلاق في كل عام، وذلك عند مقارنة حالات الطلاق في عدد من السنين في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة في عدد من الدول وذلك من واقع سجلات تلك الدول (جدور، 2007).

في تقارير التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 2006) وكذلك في الكتابين السنويين للسكان، الصادرين عن الأمم المتحدة في العامين (1998، 2003)، كشفت هذه المصادر عن كثير من البلدان التي ارتفعت فيها حالات الطلاق حتى باتت ظاهرة لافتة للنظر، كما أن هناك العديد من المقالات الصحفية والتقارير الصادرة عن معظم هذه البلدان تشير إلى ذلك، ويكشف لنا الجدول التالي عن قليل مما أسفرت عنه نتائج البحث بوساطة محرك البحث (جوجل)، حيث أوردت فيه الباحثة بعضًا من أعلى النسب الخاصة بالطلاق الخام إلى الزواج في بعض الدول، وكذلك أقلها، متجاوزة عن عدد كبير من الدول كانت النسب فيها أقل من 50% وأكثر من 20%.

أعلى نسب الطلاق في العالم				
البلد	معدل الزواج الخام	معدل الطلاق الخام	نسبة الطلاق إلى الزواج %	تاريخ البيانات
بلجيكا	4.2	3.0	71	(2010)
البرتغال	3.7	2.5	68	(201)
المجر	3.6	2.4	67	(2010)
التشيك	4.4	2.9	66	(2010)
اسبانيا	3.6	2.2	61	(2010)
لوكسمبورغ	3.5	2.1	60	(2010)
استونيا	3.8	2.2	58	(2010)
كوبا	5.2	2.9	56	(2010)
فرنسا	3.8	2.1	55	(2010)
الولايات المتحدة	6.8	3.6	53	(2011)
أقل نسب الطلاق في العالم				
تشيلي	3.3	0.1	3	(2009)
فيتنام	5.7	0.2	4	(2007)
الباهاما	6.1	0.3	5	(2007)
غواتيمالا	3.8	0.2	5	(2008)
طاجيكستان	13.5	0.8	6	(2009)

ومن الجدول أعلاه نجد أن أعلى نسبة للطلاق الخام إلى الزواج قد جاءت في الدول الأوروبية تحديداً، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن أقلها جاء في دول آسيا وأمريكا الجنوبية. ففي دولة مثل بلجيكا بلغت نسبة الطلاق الخام إلى الزواج (71%) والبرتغال (68%) وجاءت الولايات المتحدة بنسبة (53%)، في حين نجد أن تشيلي وهي من دول أمريكا الجنوبية قد تحققت فيها أقل نسبة إذ بلغت (3%) في حين بلغت النسبة في طاجيكستان وهي من دول آسيا (6%). ويلاحظ أن الدول التي تتمتع فيها المرأة بحيز واضح للحرية ترتفع فيها معدلات الطلاق.

وترى الباحثة أنه على الرغم من اختلاف البيئة والمكان، فإن ما جاء في الجدول أعلاه يؤكد النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة، ألا وهي أنه كلما زادت الحرية الممنوحة للمرأة ازدادت حالات الطلاق، ونحن نعلم مدى الحرية التي تتمتع بها المرأة الغربية، حيث ترى في الزواج نوعاً من القيود التي تحد من حريتها. وفي هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى أن نسبة المطلقات اللواتي كان السبب الرئيس عندهن يشير إلى أن (الزواج تقييد للمرأة) قد جئن بنسبة (71.5%)، تلاه (أتضايق من الوسط الاجتماعي الذي أعيش فيه) بنسبة (60.3%)، وهو ما تعاني منه المرأة في الدول الأوروبية وأمريكا، وأن هذه المشاعر والأحاسيس قد بدأت تنتقل إلينا بصورة أو أخرى، في حين أن (الطلاق أضعف علاقاتي الاجتماعية) قد تراجع فباتت نسبته (34.5%) وهي نسبة تعتبر قليلة جداً.

3:3 معدلات الطلاق في العالم العربي:

في مواكبة لما يحدث في العالم من تطورات فإن الوطن العربي كان لا بد أن يتأثر بهذه الأحداث، وعليه فقد ارتفعت نسبة الطلاق في الوطن العربي بشكل بات يهدد استقرار الأسرة، حيث نجد أن نسبة الطلاق في المملكة العربية السعودية قد بلغت 24%، وفي البحرين على الرغم من قلة عدد سكانها فقد بلغت 35%، وفي قطر 23%، وفي مصر نجد أن هناك حالة طلاق قد حدثت كل ستة دقائق عام 2008 (عبد اللا، 2012).

وفي المجتمع الكويتي نجد أن معدل حالات الطلاق الخام إلى الزواج في آخر عشر سنوات من القرن العشرين قد وصلت إلى 28.4%، إلا أنها ارتفعت بشكل ملحوظ ما بين الأعوام 2000-2004 لتصل إلى 34.7%، وهذا المعدل يعتبر مرتفعاً بالنسبة إلى مجتمع لا يتجاوز تعداد سكانه 2.6 مليون نسمة لعام 2004 (الأمم المتحدة، 2006، 297). وقد يكون للتحويلات الاقتصادية المرتبطة بالثروة النفطية، وارتفاع أسعارها، دور في جعل إمكانية الزواج عند كثير من الرجال سهلة، كما أن تطور المكانة الاجتماعية للمرأة جعلها تفضل الطلاق على العيش مع زوجة أخرى.

وفي الأردن نجد أن المتوسط قد ارتفع في نهاية القرن الماضي إلى 16.5%، ومع بداية القرن الحادي والعشرين استمر التصاعد إذ بلغ 18.4% في الأعوام 2000-2004 (جدور، 2007).

وفي المجتمع اللبناني كان معدلها في نهاية القرن العشرين 10.7%، ارتفعت في السنوات الأربع الأولى من القرن الحادي والعشرين إلى 13.3%. وكذلك الحال في سوريا فإنه يلاحظ انخفاض معدلات الظاهرة مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى سواء بعقد التسعينيات من القرن العشرين أو السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، إذ تراوحت ما بين 8.7% إلى 8.4%. وهي نفس الحالة التي انطبقت على المجتمع الليبي، إذ تراوحت في نفس الفترة ما بين 7.5% إلى 5.1% وهي تعتبر من النسب القليلة على مستوى العالم (جدور، 2001).

ومما تقدم نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي قد جاءت في مقدمة النسب المرتفعة، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع مستوى المعيشة والتطور العلمي والتكنولوجي الذي أصبح متوفرًا لدى مواطنيها.

4:3 معدلات الطلاق في فلسطين:

نشرت دائرة الإحصاء الفلسطيني في بداية العام 2015 عددًا من الجداول الإحصائية تبين حالات الزواج والطلاق ومعدلاتها الخام في كافة أنحاء فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). وقد حرصت دائرة الإحصاء على أن تظهر في تلك الجداول حالات الزواج والطلاق في كل محافظة من محافظات الوطن، والجدول رقم (1) في هذه الدراسة مأخوذ عن الجدول الصادر عن دائرة الإحصاء المتعلق بعقود الزواج المسجلة في فلسطين حسب المحافظة للأعوام (1997-2014)، وحتى يتسنى للمطلع على هذه الدراسة الفائدة فقد رأت الباحثة أن تضع الجدول المأخوذ عن دائرة الإحصاء الفلسطيني كملحق من ملاحق هذه الدراسة وهو الملحق رقم (3).

الجدول رقم (1): أعداد عقود الزواج المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظة نابلس للأعوام (1997-2014) والمأخوذ عن الملحق رقم (3) الصادر عن دائرة الإحصاء الفلسطينية

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	محافظة نابلس
1997	15883	7609	2340
1998	16285	8115	2352
1999	16099	8775	2342
2000	14867	9023	2164
2001	14483	10152	1919
2002	12319	10292	1241
2003	14782	11485	2060
2004	15551	12083	2307
2005	16706	12170	2365
2006	16380	11853	2194
2007	18576	14109	2707
2008	19114	16663	2822
2009	19839	18477	2714
2010	20185	17043	3017
2011	20165	16119	2803
2012	23764	16528	3414
2013	25388	17310	3558
2014	27638	16094	3857

الملحق رقم (3) اقتصر على عقود الزواج المسجلة في فلسطين حسب المحافظات للأعوام (1997-2014)، وبإلقاء نظرة على هذا الملحق ترى الباحثة أن العام (2002) قد شهد هبوطاً حاداً في عدد عقود الزواج في معظم محافظات الضفة، في حين أن المعدلات في قطاع غزة قد بقيت حول معدلاتها العامة، مع هبوط طفيف في العام 2006.

وإذا ما أنعمنا النظر في الجدول رقم (1) والخاص بعقود الزواج المسجلة في محافظة نابلس لتحليل هذه التطورات نظراً لأنها مدار هذا البحث، وجدنا أن عدد عقود الزواج في العام (2001) قد بلغت (1919) عقدًا، وفي العام (2002) بلغت (1241) عقدًا، وفي العام التالي (2003) بلغت (2060). ومن النظرة الأولى نجد أن العام (2002) قد تعرض لشيء ما أدى إلى هذا الهبوط، وعندما نعود للعام (2002) لدراسة الوضع العام فيه، نجد أنه قد شهد أوج انتفاضة الأقصى التي عمّت كافة أرجاء الضفة، وأنه قد شهد مواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي كانت أقرب إلى الحرب الحقيقية، مما قد يكون قد شغل أفراد المجتمع بالهم العام الذي أبعدهم عن حاجاتهم

الخاصة ومنها الزواج والفرح، في حين أن عدم وجود تراجع لافت للنظر في حالات الزواج في قطاع غزة، ذلك لأن القطاع لم يتأثر بانتفاضة الأقصى بذات الحدة والقوة التي تأثرت بها الضفة الغربية نظراً لانسحاب الجيش الاسرائيلي منه قبل الانتفاضة.

وعند النظر فيما يخص السنوات (2010-2015) وهي مدار البحث في محافظة نابلس، نجد أن إقبال الشباب على الزواج قد تراجع قليلاً في العام (2011) عن العام الذي سبقه، في حين أنه عاد إلى نموه الطبيعي القريب من النمو السكاني في السنوات التالية.

وعندما نلقي نظرة على حالات الطلاق المسجلة في فلسطين للأعوام (1997-2014) فإنه لا بد من استعراض ما جاء في الملحق رقم (4) الذي اختص بحالات الطلاق. جدول رقم (2): أعداد عقود الطلاق المسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظة نابلس للأعوام (1997-2014) والمأخوذ عن الملحق رقم (4) الصادر عن دائرة الإحصاء الفلسطينية.

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	محافظة نابلس
1997	2143	1306	284
1998	2213	1252	344
1999	2388	1373	398
2000	2120	1426	324
2001	2207	1480	339
2002	1775	1270	216
2003	2360	1549	346
2004	2304	1657	331
2005	2466	1745	412
2006	2232	1524	302
2007	2398	1645	375
2008	2804	2205	433
2009	3244	2517	470
2010	3273	2877	624
2011	3392	2763	558
2012	3749	2825	590
2013	4095	3019	614
2014	4725	2878	694

وبإلقاء نظرة على الملحق رقم (4) المتعلق بوقوعات الطلاق المسجلة في فلسطين حسب نوع الطلاق والمحافظة والخاص بالأعوام (1997-2014) نجد أن العام (2002)، الذي شهد تراجعاً في حالات الزواج، أنه قد شهد تراجعاً حاداً أيضاً في وقوعات الطلاق في كافة محافظات الضفة الغربية، في حين أن معدلات الطلاق في قطاع غزة قد احتفظت بمعدلاتها. وبالنظر إلى الجدول رقم (2) والخاص بوقوعات الطلاق في محافظة نابلس نجد أنها قد بلغت (339) حالة في المحافظة في العام (2001)، في حين أنها قد تراجعت في العام التالي (2002) لتصبح (216) حالة، وفي السنة التالية (2003) عادت إلى الارتفاع حتى بلغت (346) حالة، وبالتأكيد فإن هذا الأمر يعود لما حدث في العام (2002)، حيث شهد هذا العام انتفاضة الأقصى التي شغلت أفراد المجتمع - كما سبق وأن قلنا- بالهم العام، مما خلق حالة من التضامن نتيجة للأحداث التي عاشها المجتمع قد قللت من حالات الطلاق ذلك لأنهم قد تفرغوا لما لحق بالمجتمع من أضرار وويلات.

وعند النظر إلى الأعوام (2010-2015) نجد أن هناك ارتفاعاً يتناسب مع معدلات الزواج، حيث نجد أن العام (2011) قد شهد هبوطاً خفيفاً في حالات الطلاق تتناسب مع الهبوط الذي حدث في حالات الزواج ثم عاد الأمر إلى معدلاته الطبيعية في الأعوام (2012-2013) ثم ارتفع بنسبة أكبر في العام (2014) حيث بلغ (694) حالة وفي العام (2015) بلغ (725) حالة.

جدول رقم (3): معدلات الطلاق العام في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظة نابلس للأعوام (1997-2014) والتي تم استنتاجها من الملاحق رقم (3 و4) الصادرة عن دائرة الإحصاء الفلسطينية

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	محافظة نابلس
1997	13,49 %	17,16 %	12,14 %
1998	13,59 %	15,43 %	14,62 %
1999	14,83 %	15,65 %	16,99 %
2000	14,26 %	15,80 %	14,97 %
2001	15,24 %	14,58 %	17,66 %
2002	14,41 %	12,34 %	17,40 %
2003	15,96 %	13,49 %	16,79 %
2004	14,81 %	13,71 %	14,35 %
2005	14,76 %	14,34 %	17,42 %
2006	13,63 %	12,86 %	13,76 %
2007	12,91 %	11,66 %	13,85 %
2008	14,67 %	13,23 %	15,34 %
2009	16,35 %	13,62 %	17,32 %
2010	16,21 %	16,88 %	20,68 %
2011	16,82%	17,15 %	19,91 %
2012	15,77 %	17,09 %	17,28 %
2013	16,13 %	17,44 %	17,26 %
2014	17,09 %	17,88 %	18,00 %

وبالقاء نظرة على الجدول رقم (3) والخاص بمعدلات الطلاق العام في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحافظة نابلس تحديداً - لأنها مدار البحث- ترى الباحثة أن النسب المئوية للطلاق في الضفة الغربية قد بقيت تتصاعد بشكل متواتر حتى العام (2002) حيث هبطت هبوطاً قليلاً، وقد يعود هذا الهبوط لما سبق وأن ذكرته الباحثة من خصوصية العام (2002) لأنه يمثل أوج انتفاضة الأقصى، إلا أن هذه النسبة قد عادت للارتفاع الملحوظ في العام التالي، ثم تراجعت ثانية في العامين (2006 و2007) بشكل ملحوظ وقد يرجع ذلك إلى الظروف التي عاشتها الضفة نظراً للأوضاع السياسية من جهة، ومحاولات انفصال القطاع عن الضفة من جهة أخرى، وقد عادت بعد ذلك للتصاعد النسبي إذ بلغت ذروتها في العام (2014) حيث بلغت (17.09%).

وهو أيضًا ما ينطبق على معدلات الطلاق العام في قطاع غزة، مع ملاحظة أن انخفاضها ازداد في الأعوام (2006 و 2007) ثم عادت للارتفاع التدريجي حتى بلغت ذروتها في العام (2014) إذ بلغت (17.88%).

وبإلقاء نظرة على معدلات الطلاق العام في محافظة نابلس، نجد أنها قد استقرت على وتيرة ارتفاعها غير متأثرة بما أصاب الضفة الغربية وقطاع غزة من انخفاض في العام (2002)، في حين أنها تأثرت أكثر في الأعوام (2006 و 2007) وهي أعوام محاولات انفصال القطاع عن الضفة الغربية حيث تراجعت إلى (13.76%) بعد أن وصلت في العام (2005) إلى (17.42%)، ولكنها عادت للتصاعد النسبي، حيث بلغت ذروتها في الأعوام (2010 و 2011) حيث بلغت (20.68%، و 19.91%) على التوالي، وإن كانت ترى الباحثة أن العام (2015) ربما قد أتى بجديد نظرًا للارتفاع الملحوظ في بدايته.

3:5 التغيرات في المجتمع الفلسطيني وأثرها في معدلات الطلاق:

سمة التغير والتبدل في أحوال الناس والثقافات والمجتمعات والحضارات من أهم القضايا التي شغلت بال الفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في مختلف فروع المعرفة على مر العصور، ومنهم بشكل خاص المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

يمتاز التاريخ الحديث بتسارع وتيرة التغير من حيث الحجم والشمولية، فالتغيرات التي تحصل اليوم في عام واحد قد توازي التغيرات التي حدثت في مئات السنين في الماضي، وهذا يتطلب جهدًا أكبر من الباحثين لدراسة وتحليل التغيرات وآثارها المختلفة على مختلف الأصعدة في المجتمع.

إن التغيرات السياسية والأمنية التي شهدتها المجتمع الفلسطيني منذ منتصف القرن العشرين قد أحدثت تغييرات جذرية واسعة لعبت دورًا رئيسًا فيما آلت إليه الأحداث بعد ذلك، فقد تمخض ذلك عن فقدان الشعب الفلسطيني لأرضه وتهجير جزء كبير من سكانه ووقع نصف السكان تحت الاحتلال، مما خلق تغييرات جذرية ثقافية واقتصادية واجتماعية انعكست على مختلف مناحي الحياة، وأدت في كثير من الأمور إلى وجود مشكلات مختلفة كانت تتزايد يومًا بعد يوم.

إن فتح أسواق العمل الاسرائيلي للعمال الفلسطينيين والتمازج الفلسطيني على طرفي خط الهدنة التي رُسمت معالمه في العام 1948 أدت إلى تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وثقافية. وكان للمقاومة الفلسطينية، وللدور الذي قامت به منظمة التحرير أثر كبير في مجمل الحياة الفلسطينية، وكان لاندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى في نهاية العام 1987 أثر في ظهور قيم ثقافية واجتماعية جديدة (عماوي، 2007).

كان الحدث الأبرز في حياة الشعب الفلسطيني هو قيام سلطة وطنية على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب اتفاقية أوسلو، فشهدت الحياة الفلسطينية منعطفًا جديدًا نحو إقامة دولة مستقلة والتخلص من الاحتلال، وعززت الأمل في قيام حياة ديمقراطية حرة، مبنية على المشاركة الفعالة في صناعة المستقبل والقرار المستقل، فتمت عمليات انتخابات مختلفة من رأس الهرم إلى القاعدة، وقيام نظام جديد قائم على التعددية، فكانت هناك تشريعات وقوانين فلسطينية جزء منها يختص بالمرأة تحقق لها تطلعاتها، فعملت على تحرر المرأة وزيادة إقبالها على التعليم والعمل وتخفيف القيود التقليدية التي قيدتها، لتصبح عنصرًا فعالاً في عملية بناء مجتمع جديد وتكون عنصرًا في عملية التنمية (الهوراني، 2000).

إن الأحداث التي مر بها المجتمع الفلسطيني أصابت مختلف مكونات المجتمع ونظمه، وامتد تأثيرها لتشمل كل الجغرافيا الفلسطينية، فلم تسلم أية رقعة جغرافية فلسطينية من الأحداث والتغيرات، وقد ظهر تأثير تلك التغيرات بشكل جليّ في المرأة الفلسطينية مما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق، وسوف يتم عرض لمثل تلك التغيرات وتأثيرها في المرأة بشكل عام والطلاق بشكل خاص، لذا قامت الباحثة بتصنيف تلك التغيرات على الرغم من صعوبة الفصل بين جوانبها المختلفة.

3:5:1 التغيير الاجتماعي:

التغيير الاجتماعي (Social Change) "يشير إلى تلك العملية المستمرة Continuous Process والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية (الطنوبي، 1996).

ويعتبر التغيير الاجتماعي سمة وظاهرة اجتماعية، وأية نظرة متفحصة إلى المجتمع تدل على أنه في تغير مستمر. فالتغيير منذ القديم حتى اليوم صفة أساسية ملازمة للمجتمعات الإنسانية على اختلافها، والمجتمع بطبيعته متغير، فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية، ويضيف عليها تمشياً مع واقعه الاجتماعي ومتطلباته المستجدة، أما مدى التغيير وسرعته واتجاهه فذلك يعتمد على طبيعة المجتمع والظروف التي تحيط به (الدقس، 1996).

وعن طبيعة التغيير الاجتماعي فإن النظم الاجتماعية ليست كائنات عضوية تنمو وتتغير وتتحرك من منطقة إلى أخرى أو تنتقل في أطر الزمان والمكان، بل إن الإنسان هو الذي يحمل هذا الشيء المجرد في رأسه، والناس هم الذين يقومون بتغيير أفكارهم أو سلوكهم، ويؤثر بعضهم في بعض، وينقلون الأفكار وطرائق السلوك من جيل إلى جيل آخر، فإذا وقع مجتمع من المجتمعات تحت تأثير ضغوط أو قوى جديدة وحدث تغير ما في البيئة، فإن توافق المجتمع مع البيئة يختل فيحاول المجتمع استعادة التوافق أو التوازن مستعملاً ثقافته أو طريقة حياته الأصلية، فإذا فشل فإنه يلجأ إلى تعديل أو تغيير ثقافته بما تتطلبه الضغوط الجديدة حتى يستعيد حالة التوافق أو التوازن. وعليه فالتغيير الاجتماعي هو "النمط الناتج عن ردود الفعل الثقافية الاجتماعية التي يقوم بها مجتمع ما لاسترداد توافقه مع قوى البيئة المؤثرة فيه (كناعنة، 1987).

وحول الظروف التي تزيد من وتيرة التغيير الاجتماعي، فإنها ترتبط مباشرة بالعوامل التي تؤدي إلى التغيير، وعليه يمكن أن نتوقع التغيرات السريعة التي أصابت المجتمع الفلسطيني. فإذا أخذنا العامل السكاني نجد أن الهجرات الداخلية والخارجية الفلسطينية تسطر أرقاماً قياسية. فالفلسطينيون يتواجدون في كل مكان من هذا العالم، الأمر الذي ترتب عليه تغيرات في القيم وفي العادات والتقاليد. أما العامل التكنولوجي فيرى كثيرون بأنه السبب الرئيس وراء التغيير، لأنه يقرب المسافة بين الشعوب بوسائل الاتصال المسموعة والمرئية، ووسائل النقل الجوي والبري والبحري (عماوي، 2007).

وعليه نستطيع القول: إن التغيير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمع -أي التغيير المفاجئ أو السريع ومدى تأثيره على القيم المجتمعية- هو ما يؤثر في الظواهر الاجتماعية. ويعتبر التغيير في

ميدان الحياة الاجتماعية عاملاً أساسياً يترتب عليه ضرورة تكيف الأفراد ومرونتهم وفقاً لما يتطلبه من مستحدثات. ومن هنا يتضح أن الأفراد أدوات حية وعناصر مرنة تستجيب بسهولة لدواعي التغيير حتى يمكنهم مسايرة ركب الحضارة (الجنابي، 1983).

ومن الأمور التي صاحبت عمليات التغيير الاجتماعي، وارتفعت وتيرتها بصورة واضحة هي ارتفاع معدلات الطلاق، وذلك نتيجة لتمسك الرجل بسلطاته التقليدية، مما جعل آثار التغيير الجديدة في الأسرة يؤدي إلى بعض المشاكل التي تؤدي في النهاية إلى الطلاق، وذلك نظراً لظهور عوامل كثيرة ساعدت على ذلك، منها التغيير الجغرافي والديموغرافي الذي عمل بدوره على نمو التغيير السياسي والتغيير الاقتصادي والتغيير الثقافي، إضافة إلى ما طرأ على بنية الأسرة من تطورات بعد أن خرجت المرأة للعمل بشكل لافت.

ومن كل ما تقدم، ومن نتائج فرز الاستبانة، ترى الباحثة أن أهم مظاهر التغيير الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني بعد منتصف القرن العشرين ما يلي:

- تفكك العائلة الممتدة، وظهور الأسرة النواة.
- ضعف في العلاقات الاجتماعية القرابية لتحل محلها علاقات الجيرة والعمل.
- تغيير في أنماط المهن والنشاطات الاقتصادية.
- الابتعاد عن العمل الجماعي والأسري.
- انتشار التعليم والإقبال عليه بشكل لافت للنظر بين الذكور والإناث على حدٍ سواء.
- دخول المرأة إلى مجالات العمل الاقتصادي بعيداً عن النشاط الزراعي.
- التغيرات في الأدوار والوظائف لكل من الرجل والمرأة، وظهور علاقة جديدة أسرية تحكم العلاقة بين الزوجين.
- بناء الشخصية والثقة بالذات من جانب المرأة، والمشاركة الفعالة في الحياة العامة وفي عمليات اتخاذ القرار.
- ارتفاع تكاليف الزواج وارتفاع تكاليف المعيشة للأسرة.

- الانفتاح على الثقافات والمجتمعات الاخرى والتأثر بها، وهذا بفضل تطور وسائل الاتصال والتواصل.

- تحول الحياة الاجتماعية من الحياة البسيطة إلى الحياة المعقدة، والتي تحمل في ثناياها الكثير من المشاكل.

وأن هذه المظاهر قد أثرت في البناء والعلاقات الأسرية، كما أسهمت في ارتفاع معدلات الطلاق.

2:5:3 التغيير السياسي:

تعتبر الأمور السياسية التي تعرض لها الفلسطينيون في القرن الماضي من أهم عوامل التغيير التي حدثت له، إذ تعرض خلالها الشعب الفلسطيني إلى العديد من الويلات والنكبات، كانت تولد في كل يوم حالة جديدة يجد هذا الشعب نفسه مضطراً على التأقلم معها والتكيف تحت سطوة ثقلها فوق عاتقه وذلك تبعاً للتحول الديموغرافي القسري في فلسطين.

وتعتبر الدراسات والأبحاث التي تتناول الحراك الديموغرافي للشعب الفلسطيني من أهم الدراسات نظراً للواقع الديموغرافي الذي ارتبط بالواقع السياسي الذي تعرض فيه الشعب الفلسطيني للقتل والتشريد والتهجير، وذلك تبعاً للأطماع اليهودية في فلسطين والتي تركزت أساساً في المحاولات الحديثة لخلق وجود يهودي قسري فيها.

لقد بدأ التغلغل اليهودي في فلسطين بالعمل على شراء الأرض في ظل الحماية للامتيازات الأجنبية، على الرغم من ذلك لم يكن للتسلل اليهودي دور مؤثر بشكل نوعي في اتجاهات النمو السكاني في فلسطين حتى العام 1914، حيث لم يتجاوز ما امتلكه اليهود (1%) من مساحة فلسطين، إلا أنه بعد الانتداب البريطاني على فلسطين بدأت سلطات الانتداب بتقديم التسهيلات اللازمة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تنفيذاً للوعد الذي قطعه على نفسه وزير الخارجية بلفور في العام 1917، وتبعاً لذلك فقد بدأت نسبة اليهود إلى مجموع السكان في فلسطين بالارتفاع حتى بلغت (31.5%) في أيار عام 1948 (ابراهيم، 2007).

وترى الباحثة أنه في الفترة الممتدة من وعد بلفور في العام 1917 حتى قيام دولة إسرائيل عام 1948، تعرض الشعب الفلسطيني إلى مجموعة من الأحداث السياسية التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل بنيته الاجتماعية، وما طرأ على هذا الشعب من تأثيرات في بنيته الاقتصادية والثقافية الفكرية، إذ فرضت عليه الظروف القسرية التعامل مع واقع جديد. فلقد كان لهجرة اليهود المكثفة بعد وعد بلفور عام 1917 أثر كبير في المجتمع الفلسطيني، نظرًا لما أوجدته هذه الهجرات من اجتلاب لعادات وتقاليد وثقافات متعددة لانتماء هؤلاء المهاجرين إلى بيئات مختلفة متعددة، وانعكاس كل ذلك على المجتمع الفلسطيني المختلط طوعاً أو قسراً مع هذه الفئات المتعددة.

نتيجة لما سبق بدأت الحاجة للاصطفاف تضغط بقوة على هذه الفئة من أجل مقاومة المحتلين الجدد لشعورهم أنهم السبب وراء حرمانهم من أعمالهم. إضافة إلى الشعور المتنامي عند المثقفين الفلسطينيين بأن هؤلاء المهاجرين الجدد جاءوا للسيطرة على الأرض والخيرات وإقامة كيان خاص بهم، تنفيذاً للوعد الذي قطع لهم، كما أن الوازع الديني كان محفزاً للجميع بأن يقفوا ضد أطماع هؤلاء الغزاة، فنتج عن ذلك كله صدامات بين الفلسطينيين واليهود بدأت بصورة فردية، ثم انطلقت بشكل جماعي فيما سمي بعد ذلك بهبة البراق عام 1929 بعد أن حاول اليهود السيطرة عليه بدافع ديني، ثم بدأ الصراع الشديد يشتد حتى كانت ثورة عام 1936 والإضراب المشهور الذي خاضه الفلسطينيون في نفس العام (ابراهيم، 2007).

في هذه الفترة بدأ شعور الحقد والكراهية في قلوب الفلسطينيين يتنامى ضد الإنجليز واليهود وذلك لإدراكهم بأن الإنجليز وراء هذه الهجرات، وقد لمس الفلسطينيون ذلك بوضوح من خلال التمييز في معاملة الإنجليز بينهم وبين اليهود. ففي الوقت الذي سهل فيه الإنجليز لليهود الهجرة والتسلح والتدريب كانوا يضيّقون على الشعب الفلسطيني بكل الوسائل (الحوارني، 2000).

في مطلع العقد الخامس من القرن الماضي شهد المجتمع الفلسطيني تحولات نوعية في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فبعد العام 1948 أصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية حتى العام 1967، فكان لاحتكاك الشعبين - شرقي النهر وغربه- دورٌ بارزٌ في بلورة حياة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة، إلا أنه في

منتصف العام 1967 احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وأصبحت كامل فلسطين التاريخية تحت نير الاحتلال البغيض مما أثر بالسلب في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جديد (عماوي، 2007).

لقد كان للتغيرات السياسية التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني انعكاسات كبيرة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكان لآثار السياسية أثر في التشرّد والتهجير مما خلق تأثيرات على كينونة الأسرة وبنائها وتفككها، ومن أبرز تلك التغيرات وأهمها تلك التغيرات الحاصلة على نسق الزواج في ريفنا الفلسطيني خلال القرن الماضي، لدرجة أن البعض يعتبر بأن التحولات التي حصلت في تقاليد الزواج ومفاهيمه خلال القرن الماضي تضاهي التحولات التي حدثت منذ ظهور الإسلام حتى نهاية القرن التاسع عشر (بركات، 1984).

إن كثيراً من العادات والقيم تغيرت بفعل التغير في العوامل الديموغرافية، فمثلاً كان الزواج قبل الاحتلال يتم في معظمه يوم الخميس ليلة الجمعة، وبعد الاحتلال اختلفت هذه العادة التي يعتبرها البعض سُنّةً محمديّة، وأصبحت معظم الزيجات تتم يوم السبت ليلة الأحد نظراً لتغير موعد العطلة الأسبوعية، فبعد أن كانت العطلة يوم الجمعة أصبح معظم العمال والموظفين يعطلون يوم السبت لأن الغالبية العظمى منهم باتت تعمل في المزارع والورش والمصانع الإسرائيلية، وعليه فقد فُرضت عليهم العطلة الأسبوعية يوم السبت بدلاً من يوم الجمعة (عماوي، 2007).

وترى الباحثة أن التغير السياسي بعد الاحتلال قد أثر في سلطات الرجل التقليدية، وذلك نظراً لعوامل كثيرة أثرت في دور المرأة في المجتمع وكان من أبرزها: اتساع نطاق أفق ثقافتها وخروجها للعمل ومشاركتها للرجل في النضال ضد الاحتلال مما أكسبها ثقة كبيرة في نفسها، وعمق دورها الإيجابي في تنمية الأسرة والإنفاق عليها، فكان لذلك كله دوره بصورة أو بأخرى على معدلات الطلاق في المجتمع.

3:5:3 التغير الثقافي:

يميل علماء الاجتماع إلى التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي. فأولهما هو الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية، بينما الثاني يعترى القيم والمعتقدات والمُثل والرموز الشائعة في

المجتمع. غير أن الواقع الفعلي، يشير إلى صعوبة الفصل بين هذين النمطين من التغيير؛ إذ أن التغيير الثقافي، يسببه أشخاص هم جزء من البناء الاجتماعي، كما أن للتغيير الاجتماعي مكونات ثقافية بالغة الأهمية في تحديده. ومع ذلك، فإنه في الإمكان عزل بعض التغييرات الثقافية، كتلك التي تنتاب مجالات اللغة والفن والفلسفة، عن السلوك الاجتماعي. وقد ساعد المناخ الفكري السائد في علم الاجتماع، على تبني علمائه مصطلح التغيير الاجتماعي، للإشارة إلى كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الإنسانية. وأسهم في رواج هذا المصطلح نشر كتاب "التغيير الاجتماعي"، لمؤلفه ويليام أوجبرن، عام 1922، الذي أوضح فيه دور العوامل: البيولوجية والثقافية، في حدوث التغيير الاجتماعي.

وقد تباينت وتعددت التعريفات التي أُعطيت للثقافة، كما تداخل أحيانا مفهوم الثقافة مع مفهوم الحضارة، إلا أن التعريف الذي قال به الانتربولوجي الإنجليزي تايلور TYLOR، والذي يعتمد عليه كثيرون، قال: "الثقافة بمعناها الاثنوغرافي الواسع، هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع" (Tylor, 1871).

وهذا التعريف لا يفصل بين الثقافة Culture والحضارة Civilization، حيث يذهب بعض العلماء إلى قصر مفهوم الثقافة على السمات المعنوية من عادات وقيم وأنماط تفكير وتعبير وأدوات التواصل المكتوبة أو الشفهية، أما الحضارة فهي بالإضافة إلى ما سبق تشمل مظاهر التقدم العمراني والمادي.

ومن هنا يمكن القول: إنّ الثقافة هي مجموعة من العناصر لها علاقة بطرق التفكير والشعور والسلوك، يتشاطرها أفراد الجماعة وتكتسبها وتتعلمها وتشارك فيها، وتعطي للأشخاص شخصيتهم المتميزة.

لقد امتاز الشعب الفلسطيني بثقافته ومنتفقيه الذين تركوا بصماتهم في مختلف أرجاء العالم وهذه حقيقة واقعة لمسناها من خلال الحضور المتميز في المؤسسات العلمية والأكاديمية والثقافية وفي الأحزاب والحركات السياسية العربية وفي الندوات الفكرية العالمية، ذلك لأنهم كانوا يعبرون عن

قضية تحرر وطني محل توافق داخلي ودعم عالمي. لم تكن القضية الفلسطينية آنذاك قد تشذرت وانقسمت بهذه الحدة الإيديولوجية الموجودة اليوم، ويحاول المجتمع الفلسطيني بكل الوسائل والسبل المحافظة على ثقافته وأصالته خصوصًا بعد إدراك الفلسطينيين لما تتعرض له الثقافة والهوية الثقافية الفلسطينية من أخطار جسيمة يحاول أعداؤها طمسها والتشكيك فيها تمهيدًا لاندثارها (أبراش، 2004).

وترى الباحثة أن أيامنا هذه تشهد فيها القيم والمفاهيم اضطرابًا واهتزازًا خطيرًا جرّاء انتشار الظلم والاضطهاد، حيث تعتمد كوسيلة لتصفية الحسابات الشخصية أو الحصول على المنافع والمكاسب الأنانية عن طريق التزلف لأصحاب السلطة والجاه، وهكذا نجد أن المخاطر المترتبة على انحسار القيم والمفاهيم الاجتماعية تتحول إلى ممارسات تقليدية.

إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية في مجتمعنا الفلسطيني أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم. وهي أحد عوامل تشوه وتميع الوضع الاجتماعي الفلسطيني. والناجمة عن بروز التعصب أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة التي تركز الولاء لرموز التخلف المرتبطة مصلحيًا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث. وفي سياق حالة الهبوط السياسي - الاجتماعي - الثقافي الراهنة سيتراكم دور وتأثير الجوانب السلبية المضادة لتطال معظم مكونات المجتمع الفلسطيني (حلس، 2014).

وترى الباحثة أن هذه العوامل مجتمعة كان لها دورٌ في ارتفاع معدلات الطلاق، وذلك بعد أن وجد بعضهم في الانفتاح الثقافي لونًا من ألوان الخروج على العادات والتقاليد والأعراف، وبدأ يجد في هذا الأمر منفذًا ليتخلص من بعض الأعباء وأكثرها سهولة بالنسبة للبعض، ألا وهي أعباء الواجبات الأسرية، فالثقافة المجتمعية تلعب دورًا كبيرًا في استقرار أوضاع الأسرة الفلسطينية وبالتالي أوضاع المجتمع بشكل عام. إن ارتفاع مستوى المرأة التعليمي يجب أن يُسخر لإيجاد الحلول لا لإبراز نقاط الخلاف. فارتفاع مستوى المرأة الثقافي يجب أن يعين على استيعاب الأمور وإدراك المخاطر التي يمكن أن تؤثر في النسق العام للمجتمع.

3:5:4 التغييرات الاقتصادية:

ترتبط الأسرة الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً وموضوعياً مع المجتمع ومع كل ما يدور فيه، ولا يمكن فهمها أو بحثها كظاهرة منعزلة، بل ينبغي النظر إليها في ضوء التركيب الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع الذي نجد انعكاساته المباشرة على الوضع الأسري بشكل عام ووضع المرأة بشكل خاص. ونظراً لهذا الارتباط نجد أن ما وقع على الأسرة الفلسطينية والمرأة من تخلف وحرمان وتبعية هو ناجم عن تراكم المشكلات، هو بفعل ما وقع على المجتمع الفلسطيني، الذي عرف أشكالاً من الأوضاع الاقتصادية المتخلفة، كان معظمها بسبب ما تعاقب عليه من أنظمة استبدادية تسلطية من أهمها الحكم العثماني، والانتداب البريطاني، وكذلك النظام الاحتلالي الاستعماري الاستيطاني الصهيوني الذي أخذ يهيمن على المناطق الفلسطينية منذ صدور وعد بلفور في العام 1917، ذلك الوعد الذي أعطى وطناً قومياً لليهود في فلسطين، والذي نتج عنه قيام دولة إسرائيل عام 1948م (الحوارني، 2000).

وإذا ما نظرنا إلى جانبي المعادلة (التطور الاقتصادي وتمكين المرأة) في الواقع الفلسطيني، نجد أن الجانبين يتميزان بالعديد من المشاكل والتدهور الهيكلي لهما. فعلى صعيد واقع الاقتصاد الفلسطيني، نجد أنه اقتصاد صغير نسبياً وضعيف في بنيته، وتابع في حركته للمؤثرات الخارجية، وخصوصاً الإسرائيلية منها، ويعاني من إدارة ذاتية فيها القليل من الكفاءة والفعالية، فأزمة الاقتصاد الفلسطيني هي أزمة "مركبة" تبدأ أولاً وبشكل أساسي باستمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، وتمر بمزاجية المساعدات الدولية، وتنتهي بضعف كفاءة الإدارة الذاتية وفعاليتها. وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين منذ اندلاع الانتفاضة إلى إحداث تغييرات كبيرة على المؤشرات الأساسية في سوق العمل الفلسطيني. فانخفض عدد العاملين الفلسطينيين في السوق الإسرائيلي بين العامين 2000-2003 إلى أكثر من النصف ليبلغ 57.3 ألف عامل خلال العام 2003. وفاقم هذا الانخفاض من مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، حيث تجاوز معدل البطالة 25.6% من إجمالي القوى العاملة، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 38.4% بين المجموعات الشبابية. كما فاق معدل البطالة بين الذكور مثيله بين الإناث، إذ بلغ 26.9% مقابل 18.6% للإناث لعام 2003، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع نسبة العاملين الذكور الذين فقدوا

أعمالهم في إسرائيل بسبب الإجراءات الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك فإنه يلاحظ أن هنالك تراجعاً في منسوب المساعدات الدولية ووتيرة صرفها، إلى جانب تحويل اهتمامها إلى البرامج الإغاثية الطارئة/التعويضية بدلاً من المشاريع التطويرية العامة، فتراجع معدل هذه المساعدات من 500 مليون دولار سنوياً إلى أقل من 250 مليون دولار، يذهب جزء كبير منها لدعم الموازنة الجارية (كعكبان، 2005).

3:5:5 التغيرات وعمل المرأة:

بدأ نضال المرأة الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين، حيث ساندت الرجل في احتجائه واعتصامه ومظاهراته في المطالبة بوقف هجرة اليهود إلى فلسطين وإلغاء وعد بلفور، وبدأت بإنشاء جمعيات نسائية لخدمة الهدف الوطني. وبعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية سنة 1948 وتهجير الشعب الفلسطيني تأسست عدة مؤسسات اجتماعية نسوية تسعى إلى رعاية المجتمع الفلسطيني وخاصة الفقراء والأيتام من أبناء الشهداء وغيرهم، وأخذت تقدم المساعدات التعليمية والصحية، وانضمت المرأة للتطبيقات الوطنية والحركات الرافضة للاحتلال، وبعد حرب 67 واستيلاء إسرائيل على الجزء المتبقي من فلسطين، حدثت بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أثرت في المجتمع والأسرة والمرأة الفلسطينية، مما اضطر المرأة الفلسطينية إلى دخول سوق العمل كمعيلة ومحافظة على أسرته، وخاصة أن كثيراً من الرجال أصبحوا في سجون الاحتلال، فعملت في وظائف لا تحتاج إلى المهارة وبأجر أقل. وبدأ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي تأسس بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964م يشكل مركزاً هاماً لنشاط المرأة الفلسطينية في مختلف مناطق وجود الشعب الفلسطيني، وشكلت المرأة بعد العام 1978م في فلسطين المحتلة لجان العمل التطوعي على شكل أطر جماهيرية نسوية، تقوم بالخدمات الصحية والتعليمية، والزراعية، والاتحادات النقابية، كما أصبحت التعاونيات مدخلاً لتنظيم المرأة في المدن والقرى والمخيمات، تقدم الخدمات للشعب الفلسطيني، كما لعبت دوراً مميّزاً في انتفاضة 1987 وذلك من خلال دورها الفاعل في تشكيل اللجان الشعبية على مستوى الأحياء، وقد أنشأت عددًا من المراكز النسوية المتخصصة لطرح قضايا المرأة الاجتماعية، ونشر الثقافة والتوعية بين النساء (الهوراني، 2000).

ولقد ساهمت المرأة الموظفة بوضوح في سد حالات الفقر والعوز لكثير من الأسر، وهذا أمر هام في سبيل الحفاظ على الكرامة والعزة الشخصية وكف اليد عن السؤال وما يترتب عليه من ذلّ وتعرض للمهانة، كما أضاف عمل المرأة قوة اقتصادية أخرى لكثير من الأسر مكنها من تحقيق حياة أفضل. غير أن خروج المرأة للعمل خارج المنزل أدى إلى تزايد المشكلات التربوية وانفلات الأبناء من الرقابة الأسرية، بل وتصاعد صعوبات التكيف مع البيئة وبروز المشكلات النفسية عند الأطفال واضطراب العلاقة الزوجية بسبب عدم قدرة الزوجات غالبًا على التوفيق بين الأعباء الأسرية ومسؤوليات العمل، كما رافق ذلك المواقف السلبية للأزواج وعدم تعاونهم-غالبًا- فيما يتعلق بمساعدة الزوجات على إدارة شؤون المنزل الداخلية (الرشيدي، 2006).

لقد زاد الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمعات بشكل عام، وبدأ إشراكها في السلطات الإدارية، وعملية اتخاذ القرارات "نوعًا ما" في جميع الميادين، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، مما أدى إلى عدة إصلاحات وإجراءات للنهوض بدورها لتحقيق الازدهار. فبعد تحرير أجزاء من الأرض وبسط السلطة الوطنية الفلسطينية عليها، ركزت المرأة في المناطق الريفية على التدريب والتعليم والعمل على خدمة الأسرة والمجتمع، وتنفيذ المشروعات الزراعية الصغيرة والمتنوعة جنبًا إلى جنب مع الرجل أو بدونه، فالتحقت بمراكز التنمية الريفية، وأعدت الكوادر الإرشادية الزراعية لدراسة المشكلات التي تواجه نشاطها، وخلقت المشاريع الإنتاجية النسوية بإشراف وزارة الزراعة الفلسطينية، فظهرت مشاريع تربية النحل وتربية الدواجن ومشاريع إنتاج الخضار في البيوت البلاستيكية، ومشاريع تربية الأغنام والماعز والأبقار. في حين نجد إن غالبية النساء في المخيمات والمدينة اتجهن إلى مجال صنع الملابس، حيث تصل النسبة إلى 79.7% من مجموع النساء العاملات في المنشآت الصناعية، إضافة إلى العاملات في مجال صناعة النسيج (5.4%)، أي أن حوالي 85% من العاملات في المنشآت الصناعية يعملن في تلك الأنشطة التي تندرج في إطار الأعمال التقليدية للنساء (الهوراني، 2000).

6:3 الآثار المترتبة على الطلاق:

لا شك أن الطلاق يترك بصمته وآثاره السلبية على المطلقين وعلى أولادهم وعلى المجتمع بأسره، وأن الضرر الذي يقع على هذه الفئات نتيجة الطلاق أكبر بكثير من فوائد ومقاصد الطلاق. وعندما ننظر إلى الجوانب الاجتماعية والتربوية في المجتمع نجد أن الضرر يقع على أربع فئات:

1. **المرأة المطلقة**، فهي التي تحس بألم الطلاق في المقام الأول خصوصًا إذا لم يكن لها معيل غير الزوج أو مصدر رزق آخر.
2. **الرجل**، نظرًا لكثرة تبعات وآثار الطلاق من مؤخر صداق ونفقة وحضانة وأمور مالية أخرى.
3. **الأولاد**، وذلك في البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب وفي الرعاية والإشراف من قبل الأب إن كانوا مع الأم.
4. **المجتمع بأكمله**، إذا لم تراخِ التزاماته وأدابه، فإن انحلال الزواج يكون وسيلة للكراهية والخصام بين أفراد المجتمع خصوصًا من أقارب طرفي النزاع إذا وصل ذلك إلى ساحات المحاكم، وفي تشرد الأولاد وعدم الرعاية من قبل الأبوين تكثر جرائم الأحداث، ويتزعزع الأمن والاستقرار في المجتمع (خضير، 2004).

وترى الباحثة ضرورة الحديث عن كل فئة من هذه الفئات لتبيان الضرر الواقع عليها تربويًا واجتماعيًا، مع إلقاء الضوء على آثار وسلوكيات كل فئة بعد الطلاق فلعل هذا يعطي جرس إنذار للمقدمين على الطلاق.

1:6:3 الآثار الواقعة على المرأة المطلقة:

ويمكن في هذا المجال تحديد أبرز النقاط لكي نصل إلى الغاية المرجوة، وعليه نقول:

1. **الناحية الاقتصادية**: إن أبرز ما يفعله الزلزال الاجتماعي الأسري (الطلاق) على الزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج أثناء قيام الحياة الزوجية، خصوصًا إذا لم يكن لها عائل

آخر أو مورد رزق آخر تعيش منه حياة شريفة كريمة بعيدة عن المنزقات الأخلاقية التي لا يعصم منها صاحب دين قوي (عمر، 2004، ص: 233).

هذا وقد ذكر الشيخ عطية صقر في موسوعته "الأسرة تحت رعاية الإسلام" أنه قد جاء في خطط المقرئزي "ج4، ص293" أن الست الجليلة (تنكار باي خاتون) بنت الظاهر بيبرس عملت رباطاً بمبنى كبير سمته رباط البغدادية كانت تودع فيه النساء اللواتي طلقن أو هجرهن أزواجهن حتى يتزوجن أو يرجعن إليهم، صيانة لهن لما كنَّ فيه من شدة الضبط وغاية الاحتراز، وكان لهذا الرباط شيخة صالحة تعظ النساء (صقر، 2006). وقد أطلق عالم الاجتماع (الأمير كان) على المطلقات "ربات البيوت الفقيرات" أو "الفقر المؤنث"، نتيجة لأن المطلقة بعد طلاقها أصبحت متعبة مالياً وجسدياً إن كانت تعمل خارج المنزل (خضير، 2004).

2. الناحية النفسية: الهموم والأفكار التي تنتاب المرأة وشعورها بالخوف والقلق من المستقبل ونظرة المجتمع السيئة لها كمطلقة، فمعظم المطلقات كُن ربات بيوت، وبعد الطلاق يبدأ تفكيرهن بمستقبلهن يأخذ منحى جديداً، فالبعض يفكرن بالعودة إلى مقاعد الدراسة مثلاً لإكمال تعليمهن الثانوي أو الجامعي، وبعضهن يتجه للتعليم المهني كالتطريز والخياطة لعل ذلك يدر عليها دخلاً يحسّن ظروف معيشتها الاقتصادية، وبعضهن يتوجهن للبحث عن عمل حتى يعتمدن على أنفسهن، وبعضهن لم يكن لديهن مؤهل أو إمكانيات تساعدها في العمل مما يجعلها تعاني العوز والفقر.

وقد وجدت حالات من النساء نتيجة لهذا الشعور بالخوف يتعرضن لمشاكل نفسية، مثل: الانطواء على النفس والعزلة نتيجة لكلام الناس مثلاً، ولكن الآثار الاجتماعية أكبر وأكثر من النفسية، فقد تتعرض المرأة لموضوع علامة استفهام حولها: لماذا طلقت؟ وما هو السبب؟ والسؤال الدائم لها عند خروجها من البيت لأي سبب كان مما يقيد حريتها. وقد أكدت دراسة ميدانية في الأردن أن أكثر من 90% من المطلقات عدن إلى بيوت أهلهن بعد طلاقهن مما شكل عبئاً آخر على ذويهن (خضير، 2004).

3. **عدم الرغبة في الزواج من المطلقات:** قلة الفرص المتوفرة لديها في الزواج مرة أخرى لاعتبارات اجتماعية متوارثة من جيل إلى آخر، حيث تكون فرصتها الوحيدة في الزواج من رجل أرمل أو مطلق أو مسن، وبناءً عليه، فإن مستقبلها غير واضح ومظلم، فتعود بعد الطلاق حاملة جراحها وآلامها ودموعها في حقيبة ملابسها. وكون مجتمعاتنا التقليدية - وللأسف وليس الدين طبعًا- يعتبرونها الجنس الأضعف، فإن معاناتها النفسية تكون أكبر إذ أنها وبحكم التنشئة الاجتماعية واقتناعها أن الزواج ضرورة اجتماعية لا بد منها لأنه (الستر) بالمفهوم التقليدي، فهي بطلاقها تفقد هذا الستر وتصبح عرضة لأطماع الناس وللاتهام بالانحرافات الأخلاقية نظرًا للظن بعدم وجود الحاجز الجنسي الفسيولوجي (العذرية) الذي يمنعها من ذلك! وهي ليست مسؤولة فقط عن انحرافها بل عن انحراف الرجل أيضًا لأنها أصل الفتنة والغواية، لذلك عرف مجتمعنا جرائم الشرف ضدها وجعلها مرتبطة بالمرأة فقط (مركز الدراسات النسوية، 1992).

4. **نظرة المجتمع إلى المطلقة:** نظرة المجتمع للمطلقة هي نظرة فيها ريبة وشك في سلوكها وتصرفاتها مما تشعر معه بالذنب والفشل العاطفي والجنسي وخيبة الأمل والإحباط، مما يزيدا تعقيدًا ويؤخر تكيفها مع واقعها الحالي، فرجوعها إذن إلى أهلها، وبعد أن ظنوا أنهم ستروها بزواجها، وصدمتهم بعودتها موسومة بلقب "مطلقة" الرديف المباشر لكلمة "العار" عندهم، وأنهم سيتصلون من مسؤولية أطفالها وتربيتهم وأنهم يلفظونهم خارجًا مما يرغم الأم في كثير من الأحيان على التخلي عن حقها في رعايتهم إذا لم تكن عاملة أو ليس لها مصدر مادي كافٍ لأن ذلك يتقل كاهلها ويزيد معاناتها، أما إذا كانت عاملة تحتك بالجنس الآخر أو حاملة لأفكار تحررية، فتلوها السنة السوء فتكون المراقبة والحراسة أشد وأكثر إيلاّمًا. (مركز الدراسات النسوية، 1992).

3:6:2 الآثار الواقعة على الرجل المطلق:

ترى الدكتورة عبلة محمد الكحلاوي (2002): "إن الطلاق يصيب كبد الرجل وعقله وقلبه وجيبه؛ لأنه الخروج طواعية من أنس الصحبة وسكينة الدار ورحابة الاستقرار إلى دائرة بلا مركز"،

وهذه العبارة تصور مدى خطورة آثار الطلاق على الرجل وهو الذي يملك بيده وعقله وقلبه ولسانه إيقاع الطلاق، وما يكون ذلك من عاقلٍ واعٍ، إلا إذا وصل الأمر إلى حالة استحالة العشرة ونفور الصحبة، وهناك آثار كثيرة اجتماعية ونفسية وتربوية تقع على الرجل المطلق منها:

1. **الناحية المالية:** الضرر الواقع عليه من كثرة تبعات الطلاق المالية كمؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة وحضانة الأولاد، الأمر الذي سينعكس أيضًا على الزوجة الثانية وأولادها، هذا إذا قبلت به زوجة أخرى لترعى مصالحه وأولاده في ظل وجود الأعباء المالية عليه الناتجة عن الطلاق.

2. **الناحية النفسية:** قد يصاب المطلق بالاكتئاب والانعزال واليأس والإحباط، وتسيطر على تفكيره أوهام كثيرة وأفكار سوداوية وتهويل الأمور وتشابكها، وهذا الأمر يخلق عنده الشك والريبة من كل شيء يقترب منه أو يرنو نحوه فيفقد أفكاره والاتزان بأحكامه والاستقرار والتوازن، بمعنى آخر، تصبح أفكاره لا تتسم بالثبات، بل التقلب والتضارب، وتصبح أحكامه عديمة الرصانة والتماسك فضلاً عن التردد وعدم التشوق لمقابلة الأصدقاء (عيسى، 2012). وإن هذا الاكتئاب وفقدان التوازن الاجتماعي وضياح أمن واستقرار البيت يشوبه قلق من فكرة فشل زواج آخر، أو أنه رجل غير مرغوب فيه ومشكوك فيه من قبل المخطوبة الثانية لطلاقه الأولى.

3:6:3 الآثار الواقعة على أولاد المطلقين:

هناك إجماع بين علماء الاجتماع وعلماء النفس على أهمية الأبوين في تربية الأطفال خاصة وأن دور الأم يعتبر الرئيس في التنشئة المبكرة في السنوات الأولى من حياته كنقطة انطلاق لنموه وتطوره جسديًا وفكريًا وإن سلوك الطفل يتأثر متأثرًا بالغًا بأمه وأبيه في سنواته الأولى والتي تنعكس هذه الفترة في التنشئة على باقي حياة الطفل إلى أن يصبح رجلاً (خضير، 2004).

وتتمثل الآثار الناتجة عن الطلاق على الأولاد في عدة أمور منها:

1. **العطف والحنان:** البعد عن إشراف الأب إن كانوا مع الأم والبعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب، وفي هذه الحالة يكون الأطفال عرضة لوقوعهم تحت رحمة زوجة أبيهم بعد أهمهم التي من المستحيل أن تكون بالنسبة لهم أمًا خصوصًا بعد أن تتجرب عددًا من الأولاد وتعاملهم بطريقة أفضل من أولاد زوجها، مما يؤثر سلبيًا فيهم ويصبحوا عرضة للانحراف والوقوع في الجنوح.

2. **التفكك والتشرد:** عدم الإشراف على الأولاد من قبل الوالدين واهتزاز الأسرة وعدم استقرارها يعطي مجالاً لهم للعيش في الشوارع والتشرد والانحراف واحتراف مهن محرمة. لأن صدمة انفصال والديه بالطلاق تكاد تقتلهم بعدما يفقدون معاني الإحساس بالأمن والحماية والاستقرار حتى باتوا فريسة صراعات بين والديهم خصوصًا إذا تصارع كلٌّ منهما من يكسب الطفل إلى جانبه حتى لو أدى ذلك إلى استخدام وسائل غير أخلاقية كتشويه صورة الطرف الآخر أمام ابنه واتخاذ كل السبل الممكنة حتى لو لم تكن أخلاقية للانتصار على خصمه، فيعيش الطفل هذه الصراعات بين والديه، مما يفقده الثقة بهما ويجعله يفكر في البحث عن عالم آخر للعيش فيه قد يعرضه عن حب وحنان والديه مما يعرضه في بعض الأحيان إلى الوقوع فريسة في أحضان المتشردين والذين يقودونه إلى عالم الجريمة.

3. **الناحية النفسية والجسدية:** يؤثر الطلاق في صحة الأولاد النفسية والجسدية خصوصًا إذا كانوا في سن الخامسة أو السادسة أو أكثر نتيجة لعدم اهتمام والديهم بهم في خضم المشاكل العائلية بينهما وعدم إشراف والدهم الذي قد لا يشاهدهم إلا في مركز الشرطة عن طريق القضاء أو أحد المؤسسات الاجتماعية، مما يؤدي إلى هبوط معنويات الأطفال فيواجه ذلك باليأس والبكاء ويعيش حياة توتر وقلق واضطراب ويتعطشون للحنان والمحبة والرعاية، فضلًا عن الأمور المالية التي تزيد نسبتها مع كبر سنهم نظرًا لفقدان تجمع الأب والأم معًا.

4. **التسيب:** أما إذا تجاوز عمر الأولاد سن السابعة، فإن سلبيات الطلاق تكون لديهم أكثر وأكبر لأنه في هذه الحالة قد يدرك أسباب الشقاق والنزاع الدائم بين والديه، ولذلك ينعكس على الأولاد سلبيًا بالتسرب من المدارس والانحراف في السلوك، وضعف الثقة بالنفس وعدم القدرة على

التطور الفكري، وعدم التوازن ومشاركة الجماعة وحرمانهم من التنشئة الاجتماعية السليمة مما يجعلهم يلجأون إلى التشرذم.

5. **الانحراف:** وقد يصل الحد إلى استخدام المخدرات والمسكرات للابتعاد عن هموم الأسرة فكل هذه الآثار السيئة التي يتركها الطلاق على الأولاد تستدعي منا وقفة قوية لحصار وتطوير أسباب الطلاق في المجتمع والعمل الجاد للحد منها (أحمد، 2001).

3:6:4 الآثار الواقعة على المجتمع بأكمله نتيجة الطلاق:

إن الطلاق بخلوه من الآداب التي حددها الإسلام والقيم المجتمعية التي تقوم عليها الأسرة عند وقوعه ما يلحق الضرر على المجتمع بأسره لأن المجتمع يتكون من أسر مترابطة تكوّن نسيجه، فانحلال وتفكك هذه الأسر يسبب اضطرابات اجتماعية يعاني منها المجتمع ومن الأمثلة على ذلك:

1. انحلال الزواج وسيلة لزرع الكراهية والنزاع والمشاجرة بين أفراد المجتمع خصوصاً إذا خرج الطلاق عن الحدود المرسومة والمحدد له كما ذكرت سابقاً، والذي يجر وراءه أقارب كل طرف في خصام وتقاضٍ واقتتال مما يسبب مشاحنات وعدم استقرار في المجتمع، وبدلاً من أن يعمل الأهل والأقارب لإصلاح ذات البين والصلح بينهما يصبحا مصدرًا للخصام والانحياز والتعصب المؤدي إلى زعزعة واستقرار المجتمع، يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (سورة النساء، آية 35).

2. إن الأحداث الناتجة عن الطلاق تؤثر في شخصية الرجل، وما ينتابه من هموم وأفكار وأعباء مالية قد تجره إلى تصرفات تضر بمصلحة المجتمع وعدم أداء عمله على أكمل وجه، وقد تجره لاتخاذ سلوك نحو الجريمة كالسرقة والاحتيال وغير ذلك، وهذه الهموم والآلام قد تنتاب المرأة أيضاً مما يجعلها تفكر بأية طريق للحصول على وسيلة للعيش وقد تسلك طرقاً منحرفة وغير سوية في ذلك مما يؤثر سلباً في المجتمع.

3. تشرد الأولاد وعدم رعايتهم والاهتمام بهم نتيجة غياب الأب وتفكك الأسرة وعدم اهتمام الأم يجعلهم يتجهون إلى سلوك غير سوي، فتكثر جرائم الأحداث وبتزعزع الأمن في المجتمع، ويزداد معدل انحراف الأحداث والتخلف الدراسي وزيادة الأمراض النفسية بين الأطفال والكبار أيضاً (خضير، 2004).

وترى الباحثة أنه لأجل هذه الآثار الناتجة عن الطلاق يجب أن يدرك كل فرد في المجتمع أن الطلاق إذا خرج عن المفهوم والغرض الذي أباحه الله سبحانه وتعالى له واعتبره أبغض الحلال إليه، فإنه سيوصل المجتمع إلى مهاوي الردى، لأن الله سبحانه وتعالى يريد الحياة السعيدة والمستقرة والمستقرة للأسرة الإسلامية، وفي إباحته للطلاق إنما يقصد إلى السعادة للأسرة الإسلامية شريطة أن يسير الطلاق نحو الهدف الذي وضع من أجله وليس من أجل التدمير والانحلال.

7:3 أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في فلسطين:

مما لا شك فيه أن النظم الاجتماعية المستمدة من مبادئ الدين قد جعلت الطلاق في أضيق الحدود، وذلك في حالة استحالة العشرة بين الزوجين، بعد استنفاد كل سبل الإصلاح والتقريب بينهما، فيكون الطلاق العلاج الذي يوقف نزيف المشاعر، ومخرجاً من الضيق، وفرجاً من الشدة، على الرغم من كونه أبغض الحلال عند الله (الرملي، 2012).

فمن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق حسبما أفرزته الاستبانة التي تم توزيعها على المطلقات في محافظة نابلس هي:

1. تدخلات الأهل في الحياة الزوجية، إذ حصل على أعلى نسبة في هذه الدراسة وجاءت بواقع (72%)، ذلك أن كثيراً من الأزواج يعطون آذانهم إلى ذويهم فيعيشون حياة ذويهم بدلاً من أن يعيشوا حياتهم الخاصة، وهذا قد لا يُرضي أحد الطرفين فتحدث المشاكل التي تؤدي إلى الطلاق.
2. توتر الزوج وعصبيته الزائدة تؤدي في الغالب إلى إثارة المشاكل، مما قد يسبب بدوره الطلاق، وقد جاء هذا السبب في المرتبة الثانية حيث حصل على (70.4%).

3. سلطوية الرجل ودكتاتوريته، فكثير من الأزواج ما زالوا يعيشون دور (سي السيد) الذي يأمر فيطاع، وعند أية حالة للنقاش معهم تكون كلمة الطلاق هي الأولى على ألسنتهم، وقد حصل هذا السبب على (69.4%) في الدراسة الحالية.
4. عدم الانسجام العاطفي والاجتماعي بين الزوجين، إذ يشعر أحدهما أو كلاهما بأن الطرف الآخر لا يناسبه، لسبب أو لآخر، لأنه لم يأت على الصورة التي كان قد رسمها في خياله عن رفيق العمر فكانت نسبته (64.2%).
5. بخل الزوج، ذلك أن بعض الزوجات لا يحتملن البخل الناتج عن الحرص الشديد من قبل الزوج وبخاصة إذا كان الزوج هو مصدر الإعالة الوحيد للأسرة وكانت نسبته (58.4%).
6. المشاكل بين أهل الزوج وأهل الزوجة التي تنعكس على الأسرة، وهنا حدث ولا حرج، فهذه المشاكل تنعكس بشكل سلبي على حياة الأسرة الجديدة، مما يؤدي إلى الانفصال السريع، وقد جاءت النسبة (58%) في الدراسة الحالية.
7. سوء الاختيار، كأن يسيطر على عقل الرجل عند البحث عن الزوجة عامل الجمال فقط ولا يضع أي اعتبار لعوامل أخرى، وقد تأتي تلك الجميلة غبية أو خرقاء، أو متعالية مغرورة بجمالها فتحول حياته إلى جحيم، وهو ما قد يسببه اختلاف المستويات الثقافية التي نالت نسبة (52.6%)، وهنا عندما يفيق يبدأ في التفكير في الطلاق، أو قد يكون هناك اختلاف في الطبقة والمكانة الاجتماعية والتي شكلت ما نسبته (51.6%) من الحالات، أو أن يبحث عن ذات الجاه والنسب وأن تكون من أسرة غنية فتأتي وقد تعودت في بيت أهلها على مستوى من المعيشة لا يستطيع أن يوفره لها فيبدأ الشقاق والخلاف ويبدأ التفكير في الطلاق، أو قد يتزوج المرأة لمالها طمعاً في ثروتها التي ورثتها عن أبيها أو بأي سبب من الأسباب فإذا بصاحبة المال تعامله معاملة العبد المملوك، فتستيقظ رجولته في وقت متأخر ويكون الطلاق هو الحل، وقد سبق وأن نصحن رسولنا صلى الله عليه وسلم عندما قال لنا: (تُنكحُ المرأةُ لأربعٍ لمالِها ولِحَسَبِها وَجَمالِها وَلِدِينِها فَأظْفَرُ بِذاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذاتِ). (سنن أبي داود وسنن النسائي).

8. عدم الوعي لدى الزوجين وذلك بعدم مراعاتهم لاحتياجات البيت، وذلك لقلّة خبرة كل منهما بالحياة الزوجية فلم يتم إعداد الرجل والفتاة كأب وأم أو ربه بيت، فهي تعتقد أن الزواج فستان فرح وحفله أو فسح ومرح وفرح طول الوقت لا تدرى شئ عن مسؤولياته وكانت النسبة (55.6%).
9. عدم معرفة كل من الزوج أو الزوجة بدوره ومسؤولياته داخل الأسرة أو تجاه الطرف الآخر، فينشأ بينهما سوء فهم قد يؤدي بالعند إلى الطلاق.
10. الندية في التعامل والمبارزة، فالزوجة تحاول أن تكون نداءً لزوجها وبالتالي تحدث المشكلات التي قد تصل إلى الطلاق.
11. عدم تقدير الزوجين أو أحدهما لقدسية الزواج وغياب الصراحة بينهم.
12. محاولة كل منهما وخصوصًا الزوج فرض شخصيته على الطرف الآخر بحيث يريد أن يكون كل شيء كما يحب هو. (الرملي، 2012)

وأوضحت المختصة النفسية في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني "دسبينا قسطنطينيدس" خلال برنامج رأي عام الذي يبثه تلفزيون "وطن" إن العادات والتقاليد التي تفرض عقد القران قبل أن يتم التفاهم بين الخطيبين هي من أهم الأسباب التي تجعلهما يصلان إلى الطلاق مما يؤثر سلبيًا في مستقبل الطرفين ويوصم الفتاة بـ"المطلقة"، الأمر الذي يشعرها بالفشل في مجتمع ينبذ الطلاق (شبكة فلسطين للحوار، 2011).

وفي ذات الوقت، فقد ظهرت أسباب جديدة لحصول الطلاق بين الأزواج في فلسطين ومنها المشاكل المرتبطة بالتكنولوجيا المتطورة من انترنت وفيسبوك وفصائيات وما تبثه من مسلسلات وأفلام عربية وتركية وأجنبية... وقد أوضح بعض هذه الصور سماحة الشيخ يوسف دعبس رئيس مجلس القضاء الأعلى للقضاء الشرعي ورئيس المحكمة العليا الشرعية والقائم بأعمال قاضي قضاة فلسطين في المحاكم الشرعية، ففي حديثه مع الحدث/رام الله، تحدث عن موضوع الطلاق قائلاً: "هناك كثير من الأسباب والحالات التي لا يمكن الوقوف عليها وحصرها والتي تؤدي إلى حصول الطلاق، وقد تكون منها الجدية أو الهزلية. وقد يكون أهم هذه الأسباب هو عدم التفاهم بين

الزوجين في الحياة الزوجية على متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية أو عدم التكافؤ في السن، وعدم الكفاءة في أمور أخرى كثيرة جدًا مما يحتاجه كل من الزوجين، وبالتالي عدم فهم كل منهما الآخر، وما يترتب من حقوق على الطرف الآخر" (كامل، 2015).

وعن مدى مساهمة الانترنت والتطور التكنولوجي في زيادة حالات الطلاق، قال: "ساهم التقدم والتطور التكنولوجي بوسائله الحديثة في رفع نسبة الطلاق، وهناك من يطلع على عادات الآخرين من خلال هذه الوسائل، ويريد أن يطبق ذلك في واقع الحياة. وقد ساهم ذلك في رفع حالات الطلاق، فقد كانت الأسباب قديمًا محصورة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أو الدينية، وهناك نسب طلاق مرتفعة جدًا قد تصل إلى ربع أو ثلث حالات الزواج في الشهر، وفي فلسطين يوجد ظرف خاص وهو هجرة الزوج إلى خارج الوطن بحثًا عن فرص عمل. وهناك من يطلق زوجته من أجل الحصول على هوية إسرائيلية كي يتمكن من العمل في إسرائيل" (ادعيس، 2014).

الفصل الرابع المنهج والإجراءات

- 1:4 منهج الدراسة.
- 2:4 مجتمع الدراسة وعينتها.
- 3:4 أداة الدراسة.
- 4:4 صدق الأداة.
- 5:4 ثبات الأداة.
- 6:4 إجراءات الدراسة.
- 7:4 المعالجة الإحصائية.

الفصل الرابع

المنهج والإجراءات

1:4 منهج الدراسة:

قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمدت الباحثة على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، وجمع البيانات عن طريق الاستبانة، التي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

2:4 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع حالات الطلاق الحاصلة في الأعوام (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015) في محافظة نابلس وعددها (3805) حالة، والجدول رقم (4) يبين ذلك:

جدول رقم (4): عدد حالات الطلاق في السنوات (2010 - 2015)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد الحالات	624	558	590	614	694	725	3805

حيث قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية مؤلفة من (150) حالة بدافع 4% من مجموع حالات الطلاق موزعة على سنوات الدراسة. وبعد الدراسة الميدانية وجمع البيانات فقد تم استبعاد (37) حالة من العينة العشوائية، حيث رفضت (32) حالة منهن الإجابة عن أسئلة الاستمارة، وذلك لخصوصية الموضوع من وجهة نظرهن، كما تم استبعاد (5) استمارات لعدم اكتمال الإجابات فيهن عن الأسئلة، وبذلك تكون عدد حالات الطلاق التي شكّلت عينة الدراسة (115) حالة، وفي الجدول رقم (5) وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	أقل من 20 سنة	5	4.3
	من 20 وأقل من 30 سنة	64	55.7
	من 31 وأقل من 40 سنة	35	30.4
	من 40 سنة فأكثر	11	9.6
مدة الحياة الزوجية	الطلاق تم قبل الدخول	24	20.9
	أقل من سنة	23	20.0
	من 1- 3 سنوات	25	21.7
	أكثر من 3 وأقل من 10 سنوات	26	22.6
مكان السكن	من 10 سنوات فأكثر	17	14.8
	ريف	47	40.9
	مخيم	17	14.8
المستوى التعليمي	مدينة	51	44.3
	أمي	2	1.7
	ابتدائي	3	2.6
	إعدادي	15	13.0
وجود أطفال	ثانوي	32	27.8
	جامعي	63	54.7
	نعم	53	46.1
دخل الأسرة	لا	62	53.9
	أقل من 2000 شيكل	24	20.9
	من 2000 وأقل من 3000 شيكل	9	7.8
	من 3000 وأقل من 4000 شيكل	12	10.4
	من 4000 شيكل فأكثر	7	6.1
السكن مع الأهل	بدون إجابة	63	54.8
	سكن مستقل مع الزوج	75	65.2
	سكن مشترك مع أهل الزوج	35	30.4
	سكن مشترك مع أهل الزوجة	5	4.3
المجموع		115	100.0

3:4: أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة أداة لدراستها على المبحوثات من المطلقات في محافظة نابلس،

وتضمنت الاستبانة ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: ويتضمن البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتضمن بيانات تتعلق بال المطلقة، وبيانات تتعلق بالمتطلق، وبيانات تتعلق بالزواج، وبيانات تتعلق ببداية الخلافات الزوجية.

المحور الثاني: ويتضمن أسباب الطلاق، وآثار الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

المحور الثالث ويتضمن تأثير الطلاق في الأبناء، بالإضافة إلى أحد الأسئلة المفتوحة الذي يتعلق باستجابات عينة الدراسة من المبحوثات عن السبب الرئيس للطلاق بين الزوج والزوجة. وقد قامت الباحثة بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بحالات الطلاق في المجتمع.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني.
3. المناقشات والأفكار مع المتخصصين في مجال الدراسة.

وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن المطلقة التي قامت بتعبئة الاستبانة، وتتضمن البيانات الشخصية والظروف العائلية.

الجزء الثاني: واشتمل على محورين و(58) فقرة موزعة على مجالين هما: أسباب الطلاق، وتأثيرات الطلاق، النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وتمت الاستجابة عن هذه الفقرات من خلال مقياس ليكرت الخماسي للمجال الأول (أسباب الطلاق) وتبدأ بالدرجة (كبيرة جداً) وتعطى (5) درجات، و(درجة كبيرة) وتعطى (4) درجات، و(متوسطة) وتعطى (3) درجات، و(قليلة) وتعطى درجتين، و(ليس سبباً) وتعطى درجة واحدة، وليكرت الرياعي للمجال الثاني (الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية) وتبدأ بالدرجة (أوافق بشدة) وتعطى (4) درجات، ثم (أوافق) وتعطى (3) درجات، ثم (معارض) وتعطى (درجتين) و(معارض بشدة) وتعطى (درجة واحدة)، وذلك حسب مقياس استجابات الاستبانة. وقد تكونت الأداة من (58) فقرة كما يبين الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): فقرات الاستبانة تبعًا لمجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	الفقرات
1	أسباب الطلاق	31	1 - 31
2	الآثار النفسية المترتبة على الطلاق	13	32 - 44
3	الآثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق	8	45 - 52
4	الآثار الاقتصادية المترتبة على الطلاق	6	53 - 58
المجموع		58	

4:4 صدق الأداة:

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في شؤون الدراسات النسوية، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكّمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من (58) فقرة، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (ملحق رقم 2).

5:4 ثبات الأداة:

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) والجدول رقم (7) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول رقم (7): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	أسباب الطلاق	31	92.5
2	أثر الطلاق النفسي	13	91.9
3	أثر الطلاق الاجتماعي	8	80.9
4	أثر الطلاق الاقتصادي	6	80.7
الثبات الكلي		58	94%

يتضح من الجدول رقم (7) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة تراوحت بين (80.47 - 92.5) للمجالات الرابع (أثر الطلاق الاقتصادي) والأول (أسباب الطلاق)، في حين بلغ الثبات الكلي (94%) وهو معامل ثبات عالٍ وفيه بأغراض البحث العلمي.

6:4 إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
2. تحديد أفراد عينة الدراسة حيث تم الحصول على حالات الطلاق من (3805) حالة في محافظة نابلس تمت في الأعوام ما بين (2010-2015)، وتم اختيار العينة العشوائية الطبقية وذلك بالاستعانة بالجمعيات النسوية والمحاكم الشرعية حسب الجداول الإحصائية العشوائية.
3. قامت الباحثة بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة.
4. إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

7:4 المعالجة الإحصائية:

وبعد جمع البيانات، وترميزها، ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، فقد استخدمت الباحثة التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقدير وزن استجابات عينة الدراسة، والجداول المتقاطعة ومصفوفة ارتباط بيرسون (Person Correlation Matrix) لفحص العلاقة بين مجالات الدراسة، بالإضافة إلى الاختبارات الإحصائية ومنها اختبار التباين الأحادي وذلك لفحص الفروق في متغيرات العمر ومدة الحياة الزوجية ومكان الإقامة والمستوى التعليمي ومتغير دخل الأسرة ومتغير السكن مع الأهل، واختبارات للعينتين المستقلتين لفحص الفروق حسب متغير وجود أطفال، ومعادلة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاختبار، واختبار المقارنات البعدية LSD من أجل معرفة الفروق في الفرضيات التي تم رفضها.

الفصل الخامس

خصائص المطلقين والمطلقات

- 1:5 مقدمة.
- 2:5 توزيع حالات الطلاق على سنوات الدراسة.
- 3:5 الخصائص العمرية للمطلقات والمطلقين.
 - 1:3:5 العمر عند الزواج للمطلقات والمطلقين.
 - 2:3:5 العمر عند الطلاق للمطلقات والمطلقين.
- 4:5 الخصائص التعليمية للمطلقات والمطلقين.
- 5:5 الخصائص العملية للمطلقات والمطلقين بعد الطلاق.
- 6:5 الدخل الشهري الحالي للمطلقات.
- 7:5 مكان الإقامة للمطلقات والمطلقين بعد الطلاق.
- 8:5 نوع السكن قبل الطلاق للمطلقات والمطلقين.
- 9:5 نوع السكن بعد الطلاق للمطلقات والمطلقين.
- 10:5 الحالة الاجتماعية للمطلقات والمطلقين بعد الطلاق.
- 11:5 الرغبة في الزواج عند المطلقات.
- 12:5 زواج الأقارب والطلاق.
 - 1:12:5 الزواج القربي والطلاق، ومدة الحياة الزوجية.
 - 2:12:5 الزواج القربي والطلاق، وعلاقته بالسكن.
 - 3:12:5 الزواج القربي والطلاق، والفترة ما بين الخطوبة والزواج.
 - 4:12:5 الزواج القربي والطلاق، والعلاقة المعرفية قبل الزواج.
- 13:5 نوع السكن والتعليم، وعلاقتهم بالطلاق.
- 14:5 فترة الخطوبة والطلاق.
 - 1:14:5 متغيرات فترة الخطوبة والتعليم، وعلاقتهم بالطلاق.
 - 2:14:5 متغيرات فترة الخطوبة والدخل، وعلاقتهم بالطلاق.
 - 3:14:5 العلاقة القرابية ومدة الحياة الزوجية، وعلاقة ذلك بالطلاق.

الفصل الخامس

خصائص المطلقين والمطلقات

1:5 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تحليل خصائص المطلقين والمطلقات سواء أكانت خصائص ديموغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية، بالإضافة إلى البيئة الخاصة التي أثرت في عمليات الطلاق، وقد جمعت البيانات بالنسبة لخصائص المطلق والمطلقة من بيانات الاستمارة التي وُزعت على المطلقات، وبالتالي فإن مصداقية البيانات عن الزوجات قد تكون أكبر من البيانات التي أعطيت عن الزوج، إضافة إلى أن البيانات والمعلومات حول الزوج بعد الطلاق قد لا تكون واضحة أو معروفة بعد عملية الطلاق.

2:5 توزيع حالات الطلاق على سنوات الدراسة:

من خلال عينة الدراسة العشوائية التطبيقية التي تمت دراستها، أظهرت البيانات أن أعداد المطلقات قيد البحث في ارتفاع مستمر مع الزمن كما يتضح من الجدول رقم (8).

جدول رقم (8): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الدراسة

السنة	عدد المطلقات	النسبة المئوية %
2010	12	10.44
2011	11	9.56
2012	16	13.91
2013	28	24.35
2014	33	28.70
2015	15	13.04
المجموع	115	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن هناك تراجعاً طفيفاً قد حدث في العام (2011)، وترى الباحثة أن هذا التراجع قد يعود إلى الهبة الجماهيرية التي اجتاحت الوطن العربي وما تمخضت عنه من أحداث ونتائج، ذلك أن تلك الهبة قد شغلت المجتمعات العربية وحتى العالمية بما أحدثته من إرباك في الأوضاع السياسية والاجتماعية، مما شغلهم بالهم العام بعيداً عن الهموم الخاصة إلا أن الأمر عاد ثانية للصعود بوتيرة شبه متناسقة، وأن ما أظهره الجدول من انخفاض في معدلات الطلاق في

العام (2015) لا يعتبر استثناءً، وإنما يعود ذلك الانخفاض إلى أن الدراسة الميدانية قد أجريت في شهري تشرين أول وتشرين ثاني من العام 2015، وقد اشتملت على المطلقات من الشهور الخمسة الأولى من العام (2015)، وعليه فإنها لا تمثل أعداد أو عينة الدراسة للعام (2015) بالكامل، وذلك نظرًا لعدم توفر بيانات إحصائية في المحاكم عن الفترة المتبقية من العام 2015.

إن تصاعد ارتفاع عدد المطلقات في العينة يعود إلى ارتفاع معدلات الطلاق من سنة لأخرى، ذلك أن ارتفاع معدلات الطلاق في محافظة نابلس يسير بصورة متوازنة مع ارتفاع معدلات الطلاق بشكل عام في الضفة الغربية وفي مختلف دول العالم، وقد يعود ارتفاع معدلات الطلاق في الضفة الغربية وفي محافظة نابلس - مدار البحث كما أفرزته الاستبانات- إلى عدة أسباب، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- 1- الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون في المحافظة، مثل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الدخل والمعيشة التي تجعل من الصعب على الأزواج مواجهة احتياجات أسرهم وزوجاتهم.
- 2- التحولات السريعة في البيئة الاجتماعية والنسيج الاجتماعي التي تساهم في رفع معدلات الطلاق.
- 3- التصادم بين النمط التقليدي في الزواج والنمط الحديث والتغيرات في مفاهيم الطلاق، فقد أصبح الطلاق أيسر وأسهل، ووقعه أقل تأثيرًا على المحيطين به.
- 4- التكاليف الكبيرة للزواج وترتيباته، مما يعجز كثيرًا من الأزواج بالسير قدمًا في تكوين الأسرة، وهذا ما يفسر ظهور وارتفاع معدلات الطلاق قبل الدخول.
- 5- الوعي النسوي بحقوقهن من خلال ارتفاع معدلات التعليم والعمل، حيث أصبحت المرأة ترفض النمط التقليدي للزوجة.
- 6- كثرة مغريات الحياة نتيجة للانفتاح الاجتماعي من خلال استخدام التكنولوجيا وشبكات الانترنت ووسائل الاتصال.

3:5 الخصائص العمرية للمطلقات والمطلقين:

يعتبر العمر عند الزواج مؤشراً مهماً في عمليات استقلالية قرار الأسرة سواء أكان للذكور أو الإناث، ففي الأعمار المبكرة للزواج يكون تعلق الفتاة والشاب بأهلهم والخضوع لهم أكبر بكثير من الأعمار المتأخرة، فقدره الشخص على اتخاذ القرار وتكامل الشخصية يزداد بازدياد العمر، بالإضافة إلى الاكتفاء الاقتصادي الذاتي، كما يعتبر العمر عند الطلاق أيضاً من المؤشرات الهامة في عملية استقرار الأسرة أو تفككها. ولتحليل خصائص المطلقات والمطلقين العمرية فإنه من الأهمية بمكان النظر إلى أعمار المتزوجين والمطلقين لكي نستطيع تحليلها والوقوف على الخصائص المتعلقة بها، سواء أكانت الأعمار عند الطلاق أو عند الزواج.

من المعلوم أن زواج الإناث المبكر غالباً ما يترافق مع عدم القدرة على القيام بالدور المتوقع أن تقوم به المرأة للتكيف مع الحياة الجديدة نظراً لصغر العمر وعدم النضوج الانفعالي والعاطفي والاجتماعي، حيث تكون المرأة أقل تعليماً وخبرة في الحياة، لذا فهي أضعف في عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تعلق الفتاة بوالديها. أما بالنسبة للمطلق فإن الزواج في الأعمار المبكرة يعكس عدم النضوج والقدرة الاجتماعية والاقتصادية، وعليه فإن تأثير أهل الزوج على الأسرة الجديدة سوف يبقى كبيراً، وخصوصاً أن تدخلات الأهل غالباً ما تلعب دوراً سلبياً في التأثير على استقرار واستمرار الرابطة الزوجية، كما أن الزواج المبكر للشباب غالباً ما يشكل ضغوطاً اقتصادية قد تكون سبباً في عدم تحمل الأسرة الجديدة للأعباء الاقتصادية (العزوني، أسعد، 2016) و(خندقجي، حنان، 2014).

1:3:5 العمر عند الزواج للمطلقات والمطلقين:

جدول رقم (9): العمر عند الزواج للمطلقات والمطلقين

العمر عند الزواج	المطلقات	النسبة المئوية %	المطلقين	النسبة المئوية %
أقل من 20 سنة	33	28.7	1	0.9
من 20 وأقل من 30 سنة	73	63.5	72	62.6
من 30 وأقل من 40 سنة	5	4.3	38	33
من 40 سنة فأكثر	4	3.5	4	3.5

بالقاء نظرة على البيانات الواردة في الجدول رقم (9) نجد أن (28.7%) من المطلقات قد تزوجن وهن (أصغر من 20 سنة)، في حين أن أقل من (1%) من الشباب تزوجوا في عمر (أقل من العشرين)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الثقافة التقليدية للمجتمع حيث يرتفع عمر الزوج عن عمر الزوجة بحوالي 6 سنوات في المجتمع الفلسطيني، ذلك أن الشاب هو المسئول الأول في الإنفاق على عملية الزواج وتكوين الأسرة، في المقابل فإننا نجد أن أعداد المتزوجين والمتزوجات متقاربة جدًا في الفترة العمرية (من 20 وأقل من 30 سنة)، في حين أن الزواج بعد هذا يبدأ بالانخفاض بشكل لافت للنظر، إذ نجد أن معدلاته قليلة، ومن هنا نستنتج بأن غالبية الزواج تتم في الفترة العمرية (من 20 وأقل من 30 سنة) حيث شكّلت تلك النسبة حوالي الثلثين لكل من الذكور والإناث، في حين أن أقل من (8%) من النساء تزوجن بعد سن الثلاثين مقابل (42%) للذكور. إن ارتفاع أعمار الزواج تعود إلى زيادة الإقبال على التعليم وخصوصًا التعليم الجامعي بالنسبة للإناث، أما بالنسبة للذكور فإن ارتفاع تكاليف الزواج وتحمل الذكور تلك المسؤولية يحتاج إلى وقت طويل لجمع أكبر قدر من المال لإتمام عملية الزواج.

2:3:5 العمر عند الطلاق للمطلقات والمطلقين:

جدول رقم (10): العمر عند الطلاق للمطلقات والمطلقين

العمر عند الطلاق	المطلقات	النسبة المئوية %	المطلقين	النسبة المئوية %
أقل من 20 سنة	10	8.7	-	-
من 20 وأقل من 30 سنة	69	60.0	45	39.1
من 30 وأقل من 40 سنة	27	23.5	46	40.0
من 40 سنة فأكبر	9	7.8	24	20.9

من الجدول رقم (10) يتضح أن حوالي (70%) من المطلقات كانت أعمارهن (أقل من 30 سنة) في حين نسبة النساء المطلقات (فوق سن 40 سنة) لم تتجاوز (8%)، في المقابل فإن حوالي (80%) من المطلقين لم تزد أعمارهم عن (40 سنة)، وهذا يعني أن احتمالية الطلاق ترتبط عكسيًا مع العمر وهذا أمر طبيعي، فالطلاق في الأعمار المبكرة قد يعود إلى:

1- عدم القدرة على تكيف الزوجين معًا يحول دون الوصول إلى قيام أسس وقواعد مشتركة

لبناء أسرة مستقلة.

- 2- يتميز العمر المبكر بالعنفوان وعدم تقدير جيد للمواقف المترتبة على الطلاق.
- 3- عدم الإنجاب، حيث يعتبر الأطفال حلقة وصل وقاعدة للتماسك والاستقرار الأسري.
- 4- تفضيل كلا الزوجين الطلاق للتخلص من تبعات الإنفاق على الأطفال أو انعكاسات الطلاق على الأطفال.

4:5 الخصائص التعليمية للمطلقات والمطلقين:

جدول رقم (11): المستوى التعليمي للمطلقات والمطلقين

النسبة المئوية %	المطلقين	النسبة المئوية %	المطلقات	المستوى التعليمي
7.0	8	1.7	2	أمي
8.7	10	2.6	3	ابتدائي
20.9	24	13.0	15	إعدادي
28.7	33	27.8	32	ثانوي
34.8	40	54.7	63	جامعي

يكشف لنا الجدول رقم (11) أن أعلى نسبة من المطلقات والمطلقين هم من الجامعيين إذ بلغت نسبتهم للمطلقات (54.7%) وللمطلقين (34.8%)، في حين أن أدنى نسبة كانت من الأميين إذ جاءت للمطلقات الأميات بنسبة (1.7%) والمطلقين الأميين بنسبة (7%).

وهذا يعطينا دلالة مفادها أنه كلما ازداد تعليم الفرد ذكرًا كان أم أنثى فإنه يزداد تشوقًا للانعتاق من رباط الزوجية الذي يكبله، وهذا يوقفنا عند السؤال رقم 49 في الاستبانة والذي نصه (الزواج تقييد لحرية المرأة) والذي حصل على نسبة (71.5%) وهي نسبة كبيرة، وهو ما يتوافق مع نسب الطلاق في الدول المتقدمة والتي أعطت حرية واسعة للمرأة كما أظهره الجدول الوارد في الصفحة 45 من هذا البحث. إن التعليم وخصوصًا الجامعي يمنح الأزواج قوة في الشخصية، وقدرة على الخروج عن القيم والتقاليد التقليدية، كما أن التعليم يعطي للزوجات دافعًا أقوى للعمل والاستقلال الاقتصادي.

5:5 الخصائص العملية للمطلقات والمطلقين بعد الطلاق:

جدول رقم (12): الحالة العملية للمطلقات والمطلقين

النسبة المئوية %	المطلقين	النسبة المئوية %	المطلقات	الحالة العملية
69.6	80	36.5	42	أعمل
9.6	11	63.5	73	لا أعمل
20.9	24	-	-	لا أعرف

يظهر لنا الجدول رقم (12) أن النسبة الكبرى من المطلقات لا يعملن إذ بلغت نسبتهم (63.5%)، في حين أن المطلقين الذين يعملون بلغت نسبتهم (36.5%). وهذا قد يكون مؤشراً على استقلالية الدخل بالنسبة للمطلقين وحاجة المطلقات لمن ينفق عليهن. ويشير الجدول إلى أن عمل المرأة قد يرتبط طردياً بالطلاق، فهناك نسبة ليست بسيطة (36.5%) من النساء المطلقات كُن من العاملات، وهذه النسبة وإن كانت قليلة إلا أنها في الواقع مرتفعة جداً إذا أخذنا أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة لا تتجاوز (20%)، كما أن ارتفاع نسبة المطلقات من غير العاملات قد يعكس المستوى المتدني لدخل الأسرة، وقد يكون هذا الوضع أكثر وضوحاً في مناقشة دخل الأسرة.

5:6 الدخل الشهري الحالي للمطلقات:

جدول رقم (13): مقدار الدخل الشهري الحالي للمطلقات

النسبة المئوية %	المطلقات	الدخل الشهري
63.5	73	لا تعمل
12.2	14	أقل من 2000 شيكل
7.8	9	من 2000 وأقل من 3000 شيكل
10.4	12	من 3000 وأقل من 4000 شيكل
6.1	7	من 4000 شيكل فأكثر

يظهر الجدول رقم (13) أن ما يقرب من ثلثي المطلقات لا يوجد لديهن أي دخل مادي، وبالتالي تقع مسؤولية إعالتهم على عاتق أسرهن السابقة (الأهل)، بينما (20%) من المطلقات يقدر دخلهن (أقل من 3000 شيكل)، وتتقاضى (16%) من المطلقات دخلاً (يزيد عن 3000

شيكل). هذا يعكس الوضع الاقتصادي السيء الذي تعيشه المطلقة أو غالبية المطلقات بعد الطلاق، الأمر الذي يتطلب جهداً وعملاً من المؤسسات التي تهتم بالرعاية بالفئات المهمشة لتقديم الدعم أو التدريب أو المساعدة في إيجاد فرص عمل لحوالي ثلثي المطلقات للحفاظ على كينونة المجتمع وقيمه، وذلك من أجل توفير حياة كريمة لهن.

7:5 مكان الإقامة للمطلقات والمطلقين بعد الطلاق:

جدول رقم (14): مكان الإقامة للمطلقات والمطلقين

مكان الإقامة	المطلقات	النسبة المئوية %	المطلقين	النسبة المئوية %
ريف	47	40.9	40	44.7
مخيم	17	14.8	14	12.2
مدينة	51	44.3	44	38.3
خارج البلاد	-	-	14	12.2
في السجن	-	-	2	1.7
لا أعرف	-	-	1	0.9

يظهر لنا الجدول رقم (14) بأن جميع المطلقات يعشن في الضفة الغربية وهن موزعات على أنماط السكن الثلاثة، والتي تظهر أن توزيع حالات الطلاق تتطابق بشكل تقريبي مع نسبة توزيع السكان، أما بالنسبة للذكور المطلقين فإن حوالي (12%) يعيشون خارج البلاد، في حين أن هناك حوالي 12% يقبع فيهما المطلقان الذكور في السجن، وكثيراً ما تحصل بعض حالات الطلاق خصوصاً في ظل الأحكام الطويلة على السجناء وذلك لإعطاء الزوجة حريتها وإعطائها فرصة لترتيب حياتها من جديد، فقد تتاح لها فرصة الزواج مرة أخرى خصوصاً إذا كان عمر الزوجة صغيراً أو إذا كان لا يوجد لديها أطفال.

8:5 نوع السكن قبل الطلاق للمطلقات والمطلقين:

جدول رقم (15): نوع السكن قبل الطلاق للمطلقات والمطلقين

نوع السكن	المطلقات والمطلقين	النسبة المئوية %
سكن مستقل مع الزوج	75	65.2
سكن مشترك مع أهل الزوج	35	30.5
سكن مشترك مع أهل الزوجة	5	4.3

يظهر لنا الجدول رقم (15) أن نسبة (65.2%) من المطلقات والمطلقين قبل الطلاق كانوا يعيشون في سكن مستقل، في حين أن من كانوا يعيشون مع أهل الزوج كانت نسبتهم (30.5%) وهذه نسب قد يؤخذ منها ما أوردته المبحوثات من أن تدخلات الأهل في حياتهم الزوجية قبل الطلاق قد يكون لها دور محدد في عملية الطلاق.

9:5 نوع السكن بعد الطلاق للمطلقات والمطلقين:

جدول رقم (16) : نوع السكن بعد الطلاق للمطلقات والمطلقين

نوع السكن	المطلقات	النسبة المئوية %	المطلقين	النسبة المئوية %
سكن مستقل	16	13.9	43	37.2
سكن مشترك مع الأهل	94	81.7	42	36.5
أخرى أو خارج البلاد	5	4.3	7	6.1
لا أعرف	-	-	23	20.0

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن غالبية المطلقات يسكن مع الأهل داخل الضفة الغربية، وأن نسبة المطلقات اللواتي يعدن إلى السكن مع أهلهن فاق (80%)، وهناك 5 زوجات انتقلن إلى السكن مع أهلهن خارج البلاد. لا بد أن نذكر أن بعض الزوجات تتم بين أقارب ممن يسكنون خارج الضفة الغربية، وتعاني هؤلاء الزوجات من إجراءات الاحتلال بمنع إقامتهن أو زيارتهن لأزواجهن في داخل الضفة الغربية فيكون الحل للتغلب على هذه المعضلة بالانفصال والطلاق. هناك (14%) من المطلقات يسكن في بيت مستقل، وقد يكون هناك بعض العوامل التي تشجع المطلقات على السكن المستقل، ومن هذه العوامل:

- 1- عمل المرأة وكفاية دخلها للبقاء في سكن مستقل، ويزداد تأثير هذا العامل في حالة وجود عدد من الأبناء والبنات يعيشون مع المطلقة.
- 2- أن يكون السكن المستقل عقاراً مسجلاً باسم الزوجة.
- 3- ضعف قدرات الأهل وصغر حجم بيت الأهل، أو في بعض حالات اليتيم.

في المقابل نجد أن نسبة المطلقين من الذكور ممن يسكنون مع الأهل حوالي (36%)، وقد يعزى هذا إلى:

1- حدوث الطلاق قبل الدخول.

2- حداثة الطلاق، بمعنى أن الظروف غير متاحة للحد الأدنى للمطلق للزواج ثانية.

3- ضعف الإمكانيات المالية التي لا تسمح له بالعيش بصورة مستقلة أو استئجار سكن خاص

10:5 الحالة الاجتماعية للمطلقات والمطلقين بعد الطلاق:

جدول رقم (17) : المطلقات والمطلقين الذين تزوجوا بعد الطلاق

هل تزوجت	المطلقات	النسبة المئوية %	المطلقين	النسبة المئوية %
نعم	25	21.7	54	47
لا	90	78.3	42	36.5
لا أعرف	-	-	19	16.5

نلاحظ من الجدول رقم (17) أن نسبة المطلقات اللواتي لم يتزوجن بعد الطلاق بلغت (78.3%) وهي نسبة مرتفعة جداً، وقد يكون ذلك نتيجة لنظرة المجتمع للمطلقات أو عدم رغبة المطلقة في خوض التجربة مرة أخرى، في حين أن نسبة المطلقين الذين تزوجوا بعد الطلاق بلغت (47%) وأن نسبة من لم يتزوجوا بلغت (36.5%)، في حين أن هناك ما نسبته (16.5%) لا تعرف مطلقاتهم عنهم إن كانوا قد تزوجوا أم لا، لأن العلاقة بينهم قد انقطعت. إن المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات الذكورية، فالقيم والعادات تعطي فرصاً غير متساوية للمطلق والمطلقة للزواج، فزواج الذكور أسهل وأكثر قبولاً مقارنة بالإناث، وفي الغالب نجد أن المجتمع يُبجّل ويعطي الاحترام للمطلقة التي لا تتزوج أو ترفض الزواج في حالة كونها حاضنة لأطفال، فالمجتمع يقدر هذه التضحية للأم بينما يعني الأب من هذه المسؤولية.

11:5 الرغبة في الزواج للمطلقات:

جدول رقم (18): الرغبة في الزواج للمطلقات

الرغبة أو عدمها في الزواج	المطلقات	النسبة المئوية %
تزوجت بعد الطلاق	25	21.7
ترغب في الزواج	46	40
لا ترغب في الزواج	44	38.3

يشير الجدول رقم (18) إلى أن نسبة (22%) من المطلقات قد تزوجن فعلاً ومعظمهن من صغيرات السن أو من المطلقات قبل الدخول، في المقابل فإن عدد المطلقين الذين تزوجوا فعلاً

حوالي (47%). أما المطلقات اللواتي لم يتزوجن فقد أظهرت نتائج الدراسة أن (40%) منهن يرغبن في الزواج ثانية، وهناك (40%) تقريبًا لا يرغبن في الزواج، وقد يعود ذلك إلى:

1- وجود أبناء وبنات بحاجة إلى رعاية الأم.

2- التجربة الصعبة في الزواج وقبل الطلاق الأول جعل كثيرًا من النساء يعزفن عن الزواج ولا يرغبن فيه لأنهن لا يرغبن في إعادة التجربة ثانية.

ومن الممكن أن تتغير اتجاهات الزواج أو الرغبة فيه بصورة أسرع، وهذا يعتمد على تأثير الأهل في المطلقة أو وجود ظروف تغير من هذه الاتجاهات، كما يمكن القول: إن النساء اللواتي أشرن إلى عدم رغبتهن في الزواج قد يكون ذلك بسبب عدم وجود رجل مناسب تقدم لأي منهن.

12:5 زواج الأقارب والطلاق:

يتميز الزواج في المجتمع الفلسطيني بارتفاع معدلات الزواج من الأقارب، وقد ساعدت عوامل كثيرة في زيادة معدلات الطلاق، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الزواج المرتب من قبل الأهل خصوصًا في ظل شبكة العلاقات القرابية وتأثير قرارات كبير العائلة الذي يحاول جاهدًا على زيادة تماسك النسيج الاجتماعي للجماعة القرابية، كما أن طبيعة العمل وسيطرة رب الأسرة على دخل الأسرة أعطى للوالدين القوة في عملية اتخاذ القرار، ويتضح ذلك من خلال ترتيب الزواج من بنات العم والعمة أو الزواج من الدائرة القرابية من الدرجة الأولى، كما أن عزلة المجتمعات عن بعضها وضعف تواصلها بالإضافة إلى الثقافة التقليدية، والتي لا تسمح بالتعارف والاتصال بين الشباب والشابات المقبلين على الزواج عمل على تضيق دائرة الاختيار للزواج، كما أن هناك عوامل أخرى عملت على جعل زواج الأقارب هو المفضل، ومنها:

1- الانسجام والتكيف، فمعظم الأقارب من نفس المستوى المعيشي والاقتصادي الذي يسهل عملية التكيف والتفاعل مع البيئة الجديدة.

2- معظم حالات الزواج كانت تتم على انضمام الأسرة الجديدة إلى الأسرة القديمة والتي ترتبط معها بعلاقة قرابية.

3- قلة تكاليف الزواج من الأقارب مقارنة مع الزواج من خارج هذه الدائرة.

4- زواج البديل والزواج المرتب.

5- الاعتقاد بانخفاض معدلات الطلاق، حيث تلعب العائلة دورًا في منع الطلاق حتى في ظل

المشاكل بين الزوجين.

هذه العوامل وغيرها من العوامل غير المباشرة ساعدت في ارتفاع معدلات الزواج وانخفاض معدلات الطلاق في الماضي. إن حدوث الطلاق من الأقارب قد يخلق شرخًا داخل العائلة الكبيرة قد يؤدي إلى تفككها وتفككها، وهذا يتعارض مع الثقافة التقليدية، وعليه فإن رؤساء العائلة الكبيرة حريصون كل الحرص على أن لا يحدث الطلاق ضمن الزواج القرابي.

استمر نمط الزواج القرابي على الرغم من كل التحذيرات المختلفة، خصوصًا ما يتمخض عن هذا الزواج من سلبيات على عمليات الإنجاب نتيجة للخارطة الجينية من جهة، وتوقع العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى. كما أن الدين الإسلامي وتعليماته التي تشكل الركيزة الأساسية للثقافة، تحض على تغريب النكاح، والزواج من خارج القرابة، لمقاومة جوانب الضعف البيولوجي والاجتماعي، فالأصل في الزواج السكينة والاستقرار للزوجين وكذلك التعارف والتآلف وتوسيع شبكة العلاقات كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (سورة الحجرات، الآية 13)

وبالتوالي في توسيع الدائرة الاجتماعية يتم من خلال الزواج من خارج إطار الدائرة القرابية. إن عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي عصفت بالمجتمع الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين وبدأت بالتسارع بعد النصف الثاني منه والتي عملت بشكل مباشر على:

1- ضعف العلاقات القرابية في العائلة الممتدة وبروز العائلة النوواة.

2- التغيرات في الأنشطة الاقتصادية وتقسيم العمل، عملت على ظهور فردية العمل والدخل.

3- الإقبال الشديد على التعليم من قبل الذكور والإناث، مما خلق الوعي عند الشباب وضعف

سلطة العائلة، وتوسيع دائرة القرار.

4- تمكين المرأة بسبب التعليم والعمل مما جعل لقرارها أهمية كبيرة، وهذا حق أعطاه الدين لها، ولكن تجاهلت هذه الثقافة هذا الحق في كثير من الأحيان.

5- التغييرات السياسية التي أصابت المجتمع الفلسطيني، وما تمخضت عنه من هجرات قسرية وتشنت، بالإضافة إلى عمليات التحضر الكبير.

كل هذه الأمور جعلت معدل الزواج من الأقارب ينخفض بصورة تدريجية ويرتبط ارتباطاً عكسياً مع درجة التطور، وقد صاحب ذلك ارتفاع في معدلات الطلاق، والتي ترتبط بصورة طردية مع عمليات التطور والتحديث، وتدل الإحصاءات المختلفة، سواء أكانت في العالم أو في المجتمع العربي أو الفلسطيني على تزايد معدلات الطلاق بشكل لافت للنظر ومقلق، أو ظهور أنماط جديدة من الطلاق مثل الطلاق قبل الدخول.

5:12:1 الزواج القرابي والطلاق، ومدة الحياة الزوجية:

يتضح لنا من بيانات الجدول رقم (19)، والتي توضح العلاقة القرابية ومدة الحياة الزوجية ومدى ارتباطهما بالطلاق أن:

- حوالي (29%) من المطلقات يرتبطن بعلاقات قرابية مع المطلقين، سواء أكانت من نفس البلد أو من خارجه.
- كانت أعلى نسبة من الطلاق هي من بين المتزوجين من خارج الأقارب ولكن من نفس البلد حيث بلغت النسبة حوالي (42%).
- أقل نسبة من المطلقين بلغت (10%) وهي من المطلقين الأقارب ولكن من خارج البلد، وقد يعود ذلك إلى بعد أهل الزوجة في التأثير على بناتهم.
- نصف حالات الطلاق قبل الدخول كانت من خارج الإطار القرابي ولكن من نفس البلد، وقد يعود ذلك إلى كثرة الاتصال بين المطلقين قبل الزواج أو لخلافات الأهل في عمليات ترتيب الزواج.

- ثلث حالات الطلاق قبل الدخول كانت من خارج منطقة السكن (من بلد آخر)، سواء أكانت من الأقارب أو غيرهم، وقد يعود السبب لقلة التواصل بين الخطيبين.
- أكثر من نصف حالات الطلاق حدثت بعد الزواج بفترة (من 1-10 سنوات)، وقد يعود ذلك إلى استمرار المشاكل وتراكمها وعدم معالجتها بطريقة صحيحة، وقد يترتب على ذلك مشاكل للأبناء، حيث أن معظم الأسر في تلك الفترة قد أنجبوا أطفالاً، قد تؤثر فيهم عملية الطلاق تأثيرات سلبية.
- (41%) من حالات الطلاق قد حدثت قبل مرور سنة على الزواج أو قبله، وهذا يعود إلى المشكلات وصعوبات التكيف مع ذلك.

جدول رقم (19): العلاقة ما بين صلة القرابة بين الزوجين ومدة الحياة الزوجية

مدة الحياة الزوجية						صلة القرابة بين الزوجين
المجموع	أكثر من 10 سنوات	من 3-10 سنوات	من 1-3 سنوات	أقل من سنة	الطلاق تم قبل الدخول	
21	2	4	8	3	4	من الأقارب ومن نفس البلد
48	9	9	9	9	12	من غير الأقارب ومن نفس البلد
12	1	5	2	2	2	من الأقارب ومن خارج البلد
34	5	8	6	9	6	من غير الأقارب ومن خارج البلد
115	17	26	25	23	24	المجموع

2:12:5 الزواج القرابي والطلاق، وعلاقته بالسكن:

أحد الأنماط المميزة الحديثة في المجتمع الفلسطيني هو السكن المستقل للزوجين الجدد، وقد يكون هذا السكن المستقل بعيداً عن الأهل أو في نفس البيت، ويُعتقد أنه كلما اقترب الزوجين من سكن الأهل - أهل الزوج أو الزوجة- تزداد عمليات تدخل الأهل في خصوصية وحياة الزوجين، فترفع من درجات التوتر والمشاكل التي قد تصل في كثير من الأحيان إلى درجة الطلاق، فعلى الرغم من أن (65%) من المطلقات كُنَّ يسكنن في سكن مستقل إلا أن هذه النسبة لا تعكس الواقع.

ويلاحظ انخفاض معدلات السكن المستقل في الزواج من الأقارب سواء أكانوا من نفس البلد أو يعيشون في مناطق متباعدة، وهذا ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (20).

جدول رقم (20): العلاقة ما بين صلة القرابة بين الزوجين ونوع السكن بعد الزواج

نوع السكن بعد الزواج				صلة القرابة بين الزوجين
المجموع	سكن مشترك مع أهل الزوجة	سكن مشترك مع أهل الزوج	سكن مستقل مع الزوج	
21	1	8	12	من الأقارب ومن نفس البلد
48	1	16	31	من غير الأقارب ومن نفس البلد
12	1	5	6	من الأقارب ومن خارج البلد
34	2	6	26	من غير الأقارب ومن خارج البلد
115	5	35	75	المجموع

3:12:5 الزواج القرابي والطلاق، والفترة ما بين الخطوبة والزواج:

تشير بيانات الجدول رقم (21) إلى العلاقة ما بين صلة القرابة وفترة الخطوبة للمطلقات، وتُظهر نتائج هذا الجدول ما يلي:

- انخفاض نسبة الطلاق قبل الدخول بين الأقارب، فقد شكّلت نسبة الطلاق قبل الدخول من الأقارب حوالي (6%) في حين شكّلت من غير الأقارب (18%).
- تزداد احتمالية الطلاق بين الأقارب كلما قلت فترة الخطوبة بين الزوجين عن عام، فعندما زادت فترة الخطوبة عن العام كانت نسبة الطلاق (7%) في حين كانت في فترة أقل من عام (16%).
- تكون فترة الخطوبة الطويلة في حالة الزوجين من خارج إطار القرابة عاملاً مساعداً على الاستقرار الأسري.

يمكن تحليل وتفسير تلك النتائج بأن الزواج من خارج القرابة يحتاج إلى فترة خطوبة أطول للتغاهم والتكيف بين الزوجين، وغالبًا ما يكون ذلك الزواج مبنياً على رغبة وقرار من قبل الزوجين

في الزواج، بالإضافة إلى التحضير لعمليات الزواج والتخطيط المستقبلي لحياة الأسرة أكثر من الزواج المرتب.

جدول رقم (21) : العلاقة ما بين صلة القرابة بين الزوجين ومدة الخطوبة

الفترة ما بين الخطوبة والزواج						صلة القرابة بين الزوجين
المجموع	أكثر من 3 سنوات	من 1-3 سنوات	3 شهور إلى سنة	أقل من 3 أشهر	الطلاق تم قبل الدخول	
21	1	2	9	4	5	من الأقارب ومن نفس البلد
48	0	3	16	16	13	من غير الأقارب ومن نفس البلد
12	2	3	2	3	2	من الأقارب ومن خارج البلد
34	2	2	7	15	8	من غير الأقارب ومن خارج البلد
115	5	10	34	38	28	المجموع

5:12:4 الزواج القرابي والطلاق، والعلاقة المعرفية قبل الزواج:

يشير الجدول رقم (22) إلى طبيعة العلاقة المعرفية قبل الزواج بين المطلقين، وعلاقة ذلك بصلة القرابة، إلى الأمور التالية:

- تقريباً فإن ثلثي المطلقين لم تكن بينهما علاقة قبل الزواج، بينما (8%) من المطلقين ارتبطوا بعلاقة حب قوية قبل الارتباط بالزواج.
- معظم علاقات الحب بين المطلقين كانت من نفس البلد ومن خارج إطار القرابة.
- تشكل علاقة الحب بين المطلقين نسبة قليلة قبل الزواج، أقل من (8%)، إلا أن طبيعة التغيرات الاجتماعية والانفتاح على العالم الخارجي وخصوصاً فيما يتعلق بإقبال الإناث على التعليم والعمل، سوف يزيد من علاقات الود والحب بين الأفراد قبل الزواج.
- أشارت (65%) من المطلقات أنه لم يكن هناك أي نوع من العلاقات بين الزوجين قبل الزواج، وبالتالي فإن إمكانية التفاعل والتكيف في الزواج تكون ضعيفة وقد تعترضها صعوبات لا يمكن للزوجين تجاوزها، وتؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل الطلاق.

جدول رقم (22) : العلاقة ما بين صلة القرابة بين الزوجين والعلاقة قبل الزواج

نوع السكن بعد الزواج				صلة القرابة بين الزوجين
المجموع	علاقة حب قوية	علاقة معرفية بسيطة	لا توجد علاقة مطلقاً	
21	2	10	9	من الأقارب ومن نفس البلد
48	6	13	29	من غير الأقارب ومن نفس البلد
12	1	5	6	من الأقارب ومن خارج البلد
34	0	4	30	من غير الأقارب ومن خارج البلد
115	9	32	74	المجموع

13:5 نوع السكن والتعليم، وعلاقتها بالطلاق:

الاتجاهات الحديثة في عمليات الزواج تميل إلى استقلال الزوجين في العيش بسكن مستقل بعد أن اتضح أن السكن مع الأهل يثير كثيراً من المشاكل والصعوبات التي تؤدي في النهاية إلى الطلاق نتيجة للتدخلات غير الإيجابية من قبل الأهل. كما أن سكن الزوجين مع الأهل يقلل من خصوصية الزوجين وعمليات اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. ومع زيادة تمكين المرأة ووعيها نجد أن السكن المستقل أصبح مطلباً أساسياً قبل الزواج، ويلاحظ أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين زيادة التعليم والسكن المستقل، فقد أظهرت نتائج الجدول رقم (23) مايلي:

- (78%) من المطلقات الجامعيات كُنَّ يعشن في سكن مستقل، مقابل (16%) من الجامعيات كُنَّ يعشن مع أهل الزوج، فيما حوالي (4%) كُنَّ يعشن في سكن مشترك مع أهل الزوجة.
- (53%) من المطلقات اللواتي كان تعليمهن أقل من إحصائي كُنَّ يعشن في سكن مستقل، بينما (47%) منهن كُنَّ يعشن في سكن مشترك مع أهل الزوج.

وإذا تم ربط السكن المستقل للمطلقين مع التعليم، فإنه يمكن ملاحظة أنه مع ارتفاع معدلات التعليم يزداد السكن المستقل وذلك لعدة أسباب:

1. التعليم يؤدي إلى زيادة الوعي الذي بدوره يؤدي إلى التقليل من المشاكل.
2. يرتبط التعليم بزيادة الدخل الذي يجعل من السهولة امتلاك أو استئجار سكن مستقل.
3. رغبة المتعلمات بالاستقلالية أكثر من غير المتعلمات.
4. إصرار كثير من المتعلمات على السكن المستقل قبل الزواج.

جدول رقم (23) : العلاقة ما بين نوع السكن والتعليم للمطلقات

المستوى التعليمي للزوجة المطلقة							نوع السكن
المجموع	دراسات عليا	جامعي	ثانوي	إعدادي	إبتدائي	أمي	
75	5	44	15	8	2	1	سكن مستقل مع الزوج
35	0	10	16	7	1	1	سكن مشترك مع أهل الزوج
5	0	4	1	0	0	0	سكن مشترك مع أهل الزوجة
115	5	58	32	15	3	2	المجموع

14:5 فترة الخطوبة والطلاق:

تعد فترة الخطوبة من أجمل الفترات في حياة الزوجين، خصوصًا في مجتمعات لا تسمح باللقاءات المباشرة وإقامة علاقات بين الجنسين. ففي فترة الخطوبة يتم التعارف والتفاعل بين الزوجين المستقبلين، وفيها يتكيف الفرد مع الآخر، وفيها أيضًا يرسم الزوجين آفاق حياتهما المستقبلية، وغالبًا ما تمتاز هذه الفترة بشيء من الخيال والعاطفة أكثر بكثير من الواقعية، وقد تكون فترة الخطوبة قصيرة جدًا أو طويلة جدًا تحكمها ظروف الخاطبين، وفي بعض الأحيان يكون لفترة الخطوبة القصيرة أو الطويلة سلبياتها على مستقبل الحياة الزوجية. وسنحاول في هذا الجزء ربط مدة الخطوبة والطلاق بمتغيرات مثل التعليم، والدخل، وصلة القرابة.

1:14:5 متغيرات فترة الخطوبة والتعليم، وعلاقتها بالطلاق:

تشير النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (24) إلى أن النسبة الأكبر من الطلاق الذي تم قبل الدخول كان بين صفوف الجامعيات، وتنخفض معدلات الطلاق مع انخفاض المستوى

التعليمي، فنجد أن (79%) من المطلقات قبل الدخول هن من الفتيات الجامعيات، وأن (14%) من الفتيات الحاصلات على مؤهل الثانوية قد وقع عليهن الطلاق قبل الدخول، في حين أن (7%) من المطلقات كان تعليمهن أقل من ثانوي.

كما يشير الجدول إلى أن (38%) من المطلقات الجامعيات قد تطلقن قبل الدخول، وقد يعزى السبب في ذلك إلى الطموحات الكبيرة عند الفتيات الجامعيات في حياة أفضل، بينما كانت هذه النسبة (13%) للفتيات في مستوى التعليم الثانوي، بينما تنخفض النسبة إلى (7%) بين الفتيات من مستويات التعليم الإعدادي فما دون. ويمكن تفسير النتائج بأن الفتيات الجامعيات لديهن طموحات أكثر في زواج أفضل أو عمل أو تقدير للمستقبل، فتفضل الطلاق قبل الزواج والإنجاب على الاستمرار في الزواج ورهن ذلك في المستقبل.

على الأغلب تمتد فترة الخطوبة إلى سنة في المجتمع الفلسطيني لترتيب أمور الزواج والسكن، ولكن في أحيان كثيرة تزيد هذه الفترة أو تقل، فالعائلات المحافظة تفضل أن تكون فترة الخطوبة قصيرة جدًا، في حين إذا تمت الخطوبة أثناء فترة التعليم لأحد الخطيبين فقد تمتد إلى أكثر من سنة. فقد أشارت نتائج الجدول رقم (24) إلى أن:

- (33%) من المطلقات كانت فترة خطوبتهن أقل من 3 شهور.
- (24%) من المطلقات تمت عملية طلاقهن قبل الدخول.
- حوالي (30%) من المطلقات كانت فترة خطوبتهن فترة متوسطة (3 أشهر إلى سنة).
- (13%) من المطلقات امتدت فترة خطوبتهن أكثر من سنة.

وهذا لا يعني أن طول فترة الخطوبة يرتبط عكسيًا مع احتمالية الطلاق، لأن نسبة كبيرة جدًا من الزواج تمت في فترة خطوبة أقل من سنة، وأن نسبة قليلة من الزواج يتم بعد فترة خطوبة أكثر من سنة.

جدول رقم (24): العلاقة ما بين التعليم ومدة الخطوبة

التعليم							الفترة بين الخطوبة والزواج
المجموع	دراسات عليا	جامعي	ثانوي	إعدادي	إبتدائي	أمي	
28	0	22	4	1	1	0	تم الطلاق قبل الدخول
38	1	13	14	7	1	2	فترة بسيطة أقل من 3 شهور
34	4	16	9	4	1	0	من 3 شهور إلى سنة
10	0	6	2	2	0	0	من سنة إلى 3 سنوات
5	0	1	3	1	0	0	أكثر من 3 سنوات
115	5	58	32	15	3	2	المجموع

5:14:2 متغيرات فترة الخطوبة والدخل، وعلاقتها بالطلاق:

يُعدُّ الدخل مؤشراً هاماً في تحديد فترة الخطوبة، فتكاليف الزواج وترتيباته تحتاج إلى مبالغ باهظة، وترتفع هذه التكاليف مع التطور والتقدم. وتشكل المهور جزءاً من هذه التكاليف، ومن المتوقع أن تكون فترة الخطوبة أعلى في ظهورالدخول المنخفضة من أجل توفير التكاليف والمبالغ اللازمة لإتمام الزواج، ويشير الجدول رقم (25) بشكل عام إلى أن:

- (17%) من ذوي الدخل المنخفض استمرت فترة الخطوبة أكثر من سنة، بينما كانت (11%) لذوي الدخل المتوسط (2000-3000 شيقل)، انخفضت إلى (8%) لذوي الدخل (3000-4000 شيقل)، بينما كانت النسبة (صفر%) لذوي الدخل (4000 شيقل فأكثر).
- فترة الخطوبة القصيرة أقل من 3 شهور لذوي الدخل المنخفضة كانت (13%)، بينما كانت (8%) لذوي الدخل المرتفعة (4000 شيقل فأكثر).
- معظم حالات الطلاق كانت من بين المطلقات اللواتي دخلهن (أقل من 2000 شيقل) بنسبة (76%)، بينما كانت نسبة المطلقات اللواتي دخلهن (أعلى من 4000 شيقل) حوالي (6%) فقط.

يعد متوسط دخل الشاب الذي يرغب في الزواج عاملاً مهماً في إتمام عملية الزواج واستقرارها، فالدخل المرتفع يتيح للشباب القيام بتكاليف الزواج معتمداً على دخله وعمله في فترة قصيرة من الخطبة، وهذا يخلق لديه قدرة على اتخاذ القرار بنفسه ولا يعتمد على غيره في مجريات حياته، كما أن الدخل المرتفع يتيح للشباب قضية السكن المستقل وتوفير متطلبات وطموحات الأسرة المقبلة، ويحدث العكس مع أصحاب الدخول المتدنية.

يعد دخل المرأة مؤشراً هاماً أيضاً في الإسراع بعملية الزواج وتقليص فترة الخطوبة والتركيز على السكن المستقل والشخصية المستقلة التي توفر حياة أسرية قائمة على المساواة والحوار أكثر منها عملية تسلطية، فكلما زادت مشاركة المرأة في دخل الأسرة تقل احتمالات الطلاق وتزداد معدلات الاستقرار الزواجي، وهذا ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (24).

جدول رقم (25) : العلاقة ما بين الدخل ومدة الخطوبة

الدخل						الفترة بين الخطوبة والزواج
المجموع	لا يوجد	من 4000 شيقل فأكثر	من 3000 وأقل من 4000 شيقل	من 2000 وأقل من 3000 شيقل	أقل من 2000 شيقل	
28	16	1	2	4	5	الطلاق قبل الدخول
38	23	3	6	1	5	أقل من 3 شهور
34	15	3	3	3	10	من 3 شهور - سنة
10	6	0	1	1	2	من سنة - 3 سنوات
5	3	0	0	0	2	أكثر من 3 سنوات
115	63	7	12	9	24	المجموع

5:14:3 العلاقة القرابية ومدة الحياة الزوجية، وعلاقة ذلك بالطلاق:

قديمًا، وفي ظل سيادة الثقافة التقليدية، كان الزواج المفضل هو زواج الأقارب، وكان قرار الزواج مرتبطاً بكبير العائلة الذي يرتب أمور الزواج حتى قبل بلوغ الفتاة أو الفتى سن الزواج، وفي كثير من الأحيان كان ترتيب أمر الزواج يتم عند ميلاد الفتى والفتاة، وكانت الأولوية للزواج من الأقرب فالأقرب، وبالتالي فإن المثل الشعبي الذي يعزز زواج الأقارب "ابن العم بطيح عن ظهر الفرس" يعكس الواقع التقليدي للزواج، ومع التغير والتطور الاجتماعي بدأت معدلات زواج الأقارب

تتخفص، وبدأت تضعف سلطات كبير العائلة وترتيبات الأهل في الزواج، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون فترات الخطوبة في زواج الأقارب أكثر بكثير من غير الأقارب، وتشير بيانات الجدول رقم (26) إلى:

- (25%) من حالات الطلاق قبل الدخول كانت من زواج الأقارب.
- (18%) من المطلقين الأقارب كانت فترة خطوبتهم قصيرة (أقل من 3 أشهر).
- (32%) من الأقارب استمرت فترة خطوبتهم (من 3 أشهر إلى سنة).
- (50%) من الأقارب كانت فترة خطوبتهم (من سنة إلى 3 سنوات).
- (60%) من الأقارب المطلقين كانت فترة خطوبتهم طويلة (أكثر من سنة)، مقابل (40%) من غير الأقارب.

جدول رقم (26) : العلاقة ما بين صلة القرابة ومدة الحياة الزوجية

صلة القرابة						مدة الحياة الزوجية
النسبة المئوية	المجموع	من غير الأقارب ومن خارج البلد	من الأقارب ومن خارج البلد	من غير الأقارب ومن نفس البلد	من الأقارب ومن نفس البلد	
24%	28	8	2	13	5	الطلاق تم قبل الدخول
33%	38	15	3	16	4	أقل من 3 شهور
30%	34	7	2	16	9	من 3 شهور - سنة
9%	10	2	3	3	2	من سنة - 3 سنوات
4%	5	2	2	0	1	أكثر من 3 سنوات
100%	115	34	12	48	21	المجموع

الفصل السادس

تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها

1:6 مقدمة

2:6 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

- 1:2:6 السؤال الأول.
- 2:2:6 السؤال الثاني.
- 3:2:6 السؤال الثالث.
- 4:2:6 السؤال الرابع.
- 5:2:6 السؤال الخامس.

3:6 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

- 1:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير العمر.
- 2:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير مدة الحياة الزوجية.
- 3:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير مكان الإقامة.
- 4:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي.
- 5:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير وجود أطفال.
- 6:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير دخل الأسرة.
- 7:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير السكن مع الأهل.

4:6 مناقشة وتحليل تساؤلات الدراسة.

الفصل السادس

تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها

1:6 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى استخدام الإحصاء المتقدم لفحص الفرضيات الموضوعية مسبقاً، بالإضافة إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة الموضوعية. وسوف يتم استخدام تحليل التباين (ANOVA) بالإضافة إلى الاختبارات الإحصائية المختلفة مثل اختبار ت (T test) وكذلك اختبار ف (F test) لفحص الاختلافات ومدى قبول ورفض الفرضيات.

2:6: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

ولتفسير نتائج الدراسة ارتأت الباحثة استخدام النسب المئوية التالية بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة:

- (من 80% فأكثر) كبيرة جداً.
- (من 70 وأقل من 80%) كبيرة.
- (من 60 وأقل من 70%) متوسطة.
- (من 50 وأقل من 60%) قليلة.
- (أقل من 50%) درجة قليلة جداً (مخلاتي، 2015).

وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للبحث وهي:

1:2:6 السؤال الأول: ما الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات

في محافظة نابلس؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات مجالات الأداة، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول رقم (27) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الأسباب التي تقف وراء عملية الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	رقمها في الاستبانة	الرقم
كبيرة	72.0	1.49	3.60	تدخلات الأهل في الحياة الزوجية	3	1
كبيرة	70.4	1.44	3.52	توتر الزوج وعصبيته الزائدة	6	2
متوسطة	69.4	1.41	3.47	سلطوية الرجل وديكتاتوريته	5	3
متوسطة	64.4	1.44	3.22	تقييد حرية المرأة	4	4
متوسطة	64.2	1.51	3.22	عدم الانسجام العاطفي والاجتماعي	22	5
متوسطة	62.6	1.51	3.13	الشك والغيرة	7	6
متوسطة	62.6	1.66	3.13	التهديد بالسب والضرب	10	7
قليلة	59.0	1.58	2.95	الانحرافات السلوكية	14	8
قليلة	58.2	1.71	2.91	الخيانة الزوجية	17	9
قليلة	58.8	1.50	2.84	تغيب الزوج عن البيت كثيرًا	15	10
قليلة	58.4	1.59	2.82	بخل الزوج	9	11
قليلة	58.0	1.63	2.80	مشاكل بين أهل الزوج وأهل الزوجة انعكست على الأسرة	19	12
قليلة	55.6	1.54	2.78	عدم التوافق الجنسي بين الزوجين	23	13
قليلة	55.6	1.59	2.78	عدم مراعاة احتياجات البيت	16	14
قليلة	54.0	1.61	2.70	التهديد بالزواج من أخرى	18	15
قليلة	53.0	1.67	2.65	السكن المشترك مع الأهل	31	16
قليلة	52.6	1.47	2.63	اختلاف المستويات الثقافية	11	17
قليلة	51.6	1.47	2.58	اختلاف الطبقة والمكانة الاجتماعية	13	18
قليلة	51.2	1.57	2.56	التكنولوجيا الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي	26	19
قليلة	50.2	1.41	2.51	عدم قدرة الزوج الاقتصادية على المصروف	21	20
قليلة	50.0	1.53	2.50	الفقر وقلة الدخل الأسري	8	21
قليلة جدًا	49.0	1.49	2.45	قلة العمل والبطالة	20	22
قليلة جدًا	45.8	1.37	2.29	اختلاف المستويات العمرية	12	23

قليلة جدًا	45.8	1.49	2.29	الإيمان بالسحر والشعوذة	27	24
قليلة جدًا	42.6	1.50	2.13	مرض الزوج	28	25
قليلة جدًا	42.0	1.39	2.10	سفر الزوج	30	26
قليلة جدًا	41.2	1.39	2.06	عدم الإنجاب	1	27
قليلة جدًا	39.8	1.32	1.99	عمل المرأة	24	28
قليلة جدًا	39.2	1.23	1.91	انعكاس مشاكل العمل	25	29
قليلة جدًا	34.2	1.12	1.71	وجود الزوج في السجن	29	30
قليلة جدًا	33.0	1.08	1.65	إنجاب بنات فقط	2	31
قليلة	52.8	0.82	2.64	الدرجة الكلية		

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (27) أن الأسباب التي تقف وراء عملية الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس كانت بدرجة كبيرة جدًا على الفقرات (3، 6) حيث كان مستوى الإجابة عليها (من 70 وأقل من 80%)، وكانت متوسطة على الفقرات (5، 4، 22، 7، 10) حيث كانت النسبة المئوية (من 60% وأقل من 70%)، وقليلة على الفقرات (14، 17، 15، 9، 19، 23، 16، 18، 31، 11، 13، 26، 21، 8) حيث كانت النسبة المئوية (من 50% وأقل من 60%)، وكانت قليلة جدًا على بقية الفقرات حيث كانت النسبة المئوية (أقل من 50%). وتشير هذه النتيجة إلى أن الأسباب التي تقف وراء عملية الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس كانت ما بين القليلة جدًا والكبيرة فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (33.0%) إلى (72.0%) وهما الفقرات (إنجاب بنات فقط) و(تدخلات الأهل في الحياة الزوجية). غالبًا ما يكون وراء ظاهرة الطلاق أكثر من سبب تتداخل مع بعضها البعض، ولكن يتم التركيز على السبب الرئيس والمباشر أو السبب الأصلي دون الأخذ بعين الاعتبار الأسباب المتولدة عن تفاعل وتقاوم الأسباب. وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية قليلة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (52.8%).

2:2:6 السؤال الثاني: ما الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات مجالات الأداة، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول رقم (28): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الأول (الجانب النفسي)

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	رقمها في الاستبانة	الترتيب
كبيرة	72.5	1.02	2.90	الشعور بعدم العدالة في العالم	35	32
متوسطة	67.5	1.09	2.70	عدم الثقة بالآخرين	35	33
متوسطة	65.0	1.11	2.60	عدم الاطمئنان للناس	34	34
قليلة	59.8	1.10	2.39	سنوات العمر ضاعت هدرًا	39	35
قليلة	58.3	1.14	2.33	المستقبل أمامي أصبح مجهولًا	37	36
قليلة	56.0	1.20	2.24	الخوف من المجهول هو المسيطر على حياتي	41	37
قليلة	56.0	1.20	2.24	سلوكي يمتاز بالعصبية والتوتر	33	38
قليلة	55.5	1.13	2.22	أندم دائمًا على الطلاق	42	39
قليلة	55.5	1.18	2.22	أعيش في فراغ ودوامة كبيرة	32	40
قليلة	52.5	1.10	2.10	أفكر بالموت والانتحار	44	41
قليلة	51.5	1.05	2.06	اليأس يقتلني	38	42
قليلة جدًا	46.8	0.95	1.87	أعيش في عزلة اجتماعية	40	43
قليلة جدًا	44.0	1.02	1.76	زيادة المشاكل التي أعاني منها	43	44
قليلة	57.0	0.78	2.28	الدرجة الكلية		

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (28) أن أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الأول (الجانب النفسي) كانت بدرجة كبيرة على الفقرة (35) حيث كان مستوى الإجابة عنها (72.5%)، وكانت متوسطة على الفقرتين (36، 34) حيث كانت النسبة المئوية (من 60% وأقل من 70%)، وقليلة على الفقرات (39، 37، 41، 33، 42، 32، 44، 38) حيث كانت النسبة المئوية (من 50% وأقل من 60%)، وكانت قليلة جدًا على الفقرتين (40، 43) حيث كانت النسبة المئوية (أقل من 50%). وتشير هذه النتيجة إلى أن أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الأول (الجانب النفسي) كانت ما بين القليلة جدًا والكبيرة فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (44%) إلى (72.5%) وهما الفقرتان (زيادة المشاكل التي أعاني منها) للقليلة جدًا، والكبيرة (الشعور بعدم العدالة في العالم)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية قليلة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (57.0%).

وأما بالنسبة للآثار الاجتماعية فإنه يوضحها الجدول رقم (29).

جدول رقم (29): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الثاني (الجانب الاجتماعي)

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	رقمها في الاستبانة	الترتيب
كبيرة	71.5	1.09	2.86	الزواج تقييد لحرية المرأة	49	45
متوسطة	60.3	1.13	2.41	أتضايق من الوسط الاجتماعي الذي أعيش فيه	50	46
متوسطة	60.0	1.13	2.40	أتألم لبعث الأولاد عن حياتي	51	47
قليلة	55.8	1.09	2.23	القيم والعادات التقليدية غير منصفة للمرأة	48	48
قليلة	52.0	1.22	2.08	بعد الطلاق تصبح المرأة أكثر تدينًا	52	49
قليلة جدًا	49.0	0.97	1.96	أكره المجتمع الذي أعيش فيه	47	50
قليلة جدًا	45.8	0.89	1.83	أتردد في قيام علاقات اجتماعية جديدة	46	51
قليلة جدًا	34.5	0.72	1.38	الطلاق أضعف علاقتي الاجتماعية	45	52
قليلة	53.5	0.68	2.14	الدرجة الكلية		

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (29) أن أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الثاني (الجانب الاجتماعي) كانت بدرجة كبيرة على الفقرة (49) حيث كان مستوى الإجابة عليها (71.5%)، وكانت متوسطة على الفقرتين (50، 51) حيث كانت النسبة المئوية (من 60% وأقل من 70%)، وقليلة على الفقرتين (48، 52) حيث كانت النسبة المئوية (من 50% وأقل من 60%)، وكانت قليلة جدًا على الفقرات (47، 46، 45) حيث كانت النسبة المئوية (أقل من 50%). وتشير هذه النتيجة إلى أن أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الثاني (الجانب الاجتماعي) كانت ما بين القليلة جدًا والكبيرة فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (34.5%) إلى (71.5%) وهما الفقرتان (الطلاق أضعف علاقتي

الاجتماعية) و(الزواج تقييد لحرية المرأة)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية قليلة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (53.5%).

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية فإنه يوضحها الجدول رقم (30).

جدول رقم (30) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الثالث (الجانب الاقتصادي)

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	رقمها في الاستبانة	الترتيب
متوسطة	69.5	1.10	2.78	لا أرغب أن يساعدني أحد مادياً	58	53
متوسطة	62.3	1.15	2.49	أتمنى أن أعيش مستقلة اقتصادياً	57	54
قليلة	54.8	1.05	2.19	أشعر أنني عبء على أهلي	53	55
قليلة	54.0	1.05	2.16	أتخوف من المستقبل	56	56
قليلة	51.5	1.05	2.06	تغير سلبي في نظرة الأهل لي	54	57
قليلة جداً	48.8	1.00	1.95	أعاني من مشكلات مادية كبيرة	55	58
قليلة	56.8	0.76	2.27	الدرجة الكلية		

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (30) أن أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الثالث (الجانب الاقتصادي) كانت بدرجة متوسطة على الفقرتين (58،57) حيث كان مستوى الإجابة عليهما (من 60% وأقل من 70%)، وقليلة على الفقرات (53، 56، 54) حيث كانت النسبة المئوية (من 50% وأقل من 60%)، وكانت قليلة جداً على الفقرة (55) حيث كانت النسبة المئوية (أقل من 50%). وتشير هذه النتيجة إلى أن أثر الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس للمجال الثالث (الجانب الاقتصادي) كانت ما بين القليلة جداً والمتوسطة فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (48.8%) إلى (69.5%) وهما الفقرات (أعاني من مشكلات مادية كبيرة) بالنسبة للدرجة القليلة جداً، و(لا أرغب أن يساعدني أحد مادياً) بالنسبة للدرجة المتوسطة، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية قليلة بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (56.8%).

خلاصة النتائج وترتيب الأبعاد والدرجة الكلية للاستجابات:

جدول رقم (31) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجالات والدرجة الكلية

الرقم	المجال	متوسط الاستجابة	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	درجة الاستجابة
1	أسباب الطلاق	2.64	0.82	52.8	قليلة
2	المجال النفسي	2.28	0.78	57.0	قليلة
3	المجال الاجتماعي	2.14	0.64	53.5	قليلة
4	المجال الاقتصادي	2.27	0.76	56.8	قليلة
5	الدرجة الكلية للمجالات (النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي)	2.23	0.64	55.8	قليلة

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (31) أن أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس كانت قليلة حيث كانت النسبة المئوية من (50%-59%)، وفي المجال النفسي والاجتماعي والاقتصادي كذلك كانت قليلة على جميع المجالات حيث كانت النسبة المئوية بين (50%-59%)، وكانت أيضاً قليلة على الدرجة الكلية لمجالات (الأثر النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي) بدلالة النسبة المئوية (55.8%).

3:2:6 السؤال الثالث: ما أثر ظاهرة الطلاق في الأبناء من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال وهو (ما تأثير ظاهرة الطلاق على أولاد المطلقين) تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لمحور تأثير الطلاق في الأبناء، والجدول رقم (32) يوضح ذلك:

جدول رقم (32) : توزيع استجابات عينة الدراسة حول أثر ظاهرة الطلاق في الأبناء من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
إذا كان الأولاد يعيشون عند أحد المطلقين، فإن الطرف الآخر يجتمع ويراهم كل:	لا يوجد أطفال	74	64.3
	يوميًا	4	3.5
	أسبوعيًا	15	13.0
	شهريًا	8	7.0
	كل ثلاثة شهور	4	3.5
	لا يراهم مطلقًا	10	8.7
الأولاد والذين يعيشون مع طرف:	المستجيبات من المبحوثات اللاتي ليس لديهن أبناء	74	64.3
	يتم تحريضهم من الطرف الآخر	11	9.6
	يتم تعليمهم على محبة الطرف الآخر	30	26.1
هل حصلت تغييرات سلوكية على الأطفال نتيجة عملية الطلاق؟	المستجيبات من المبحوثات اللاتي ليس لديهن أبناء	74	64.3
	نعم	24	20.9
	لا	17	14.8
إذا كان الجواب نعم، فما هي هذه التغييرات؟	المستجيبات من المبحوثات اللاتي ليس لديهن أبناء	74	64.3
	قلة النوم	5	4.3
	اضطرابات سلوكية	13	11.3
	القلق والبكاء	3	2.6
	أخرى	3	2.6
إذا كان هناك أولاد في المدرسة، فقد تأثر تحصيلهم التعليمي نتيجة الطلاق:	المستجيبات من المبحوثات اللواتي ليس لديهن أبناء	74	64.3
	لا يوجد أولاد في المدرسة	12	10.4
	إيجابيًا (تحسن المستوى التعليمي)	5	4.3
	سلبياً (انخفاض المستوى التعليمي)	13	11.3
	لم يتأثر	11	9.6

64.3	74	المستجيبون من المبحوثين الذين ليس لديهم أبناء	شخصية أطفال المطلقة مستقبلاً يمكن أن تكون شخصية
7.8	9	سوية	
12.2	14	مضطربة	
6.1	7	غير مكتملة	
9.6	11	لا أعرف	
100.0	115	المجموع	

يلاحظ من الجدول رقم (32) أن (20.9%) من عينة الدراسة قد أقرّوا بوجود تغيرات سلوكية على أطفال المطلقات، وأن هذه التغيرات تتمثل في اضطرابات سلوكية بنسبة (11.3%) ثم قلة النوم بنسبة (4.3%)، كذلك أظهرت نتائج هذا السؤال أن (11.3%) من عينة الدراسة الذين لديهم أولاد في المدرسة قد لاحظوا تأثيراً سلبياً في تحصيل أبنائهم الدراسي، وفي المقابل أجاب (9.6%) بعدم وجود تغيرات على تحصيل أبنائهم، كذلك أظهرت نتائج هذا السؤال أن (12.2%) من عينة الدراسة والتي لديها أطفال تعتقد أن شخصية أطفال المطلقة يمكن أن تكون مضطربة، و(6.1%) منهن يعتقدن أنها غير مكتملة بينما أجاب (9.6%) بعدم معرفتهم.

4:2:6 السؤال الرابع: ما هي العوامل التي تؤثر في ظاهرة الطلاق مستقبلاً من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لمحور تأثير الطلاق في الأبناء، والجدول رقم (33) يوضح ذلك:

جدول رقم (33) : توزيع استجابات عينة الدراسة للعوامل التي تؤثر في ظاهرة الطلاق مستقبلاً
من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
يلعب أهل الإصلاح في حل المشاكل الزوجية دوراً	إيجابياً	61	53.0
	سلبياً	13	11.3
	ليس لهم دور	26	22.6
	لا أعرف	15	13.0
يلعب الأهل في إصلاح العلاقات قبل الطلاق دوراً	إيجابياً	54	47.0
	سلبياً	37	32.2
	ليس لهم دور	13	11.3
	لا أعرف	11	9.6
إذا كان هناك مؤسسة تعنى بالأسر وتعمل على حل مشاكلها فهل يمكنها	تقلل من نسبة الطلاق	69	60.0
	تزيد من نسبة الطلاق	12	10.4
	ليس لها دور	34	29.6
التغير الاجتماعي المتسارع وحرية المرأة	يزيد من نسبة الطلاق	57	49.6
	يقلل من نسبة الطلاق	19	16.5
	ليس له أثر	39	33.9
وسائل الإعلام المختلفة أدت إلى	زيادة نسبة الطلاق	68	59.1
	قللت من نسبة الطلاق	12	10.4
	ليس لها أثر	35	30.4
يلعب الدين والتدين دوراً	زيادة معدلات الطلاق	22	19.1
	انخفاض معدلات الطلاق	49	42.6
	ليس لها أثر	26	22.6
	لا أعرف	18	15.7
القوانين المعمول بها	تشجع على الطلاق	38	33.0
	تقلل من الطلاق	25	21.7
	ليس لها أثر	52	45.2
القوانين الشرعية المعمول بها بحاجة إلى تعديل	نعم	86	74.8
	لا	29	25.2
القوانين الشرعية المعمول بها تعطي للرجل سلطة في الطلاق (الطلاق التعسفي)	نعم	87	75.7
	لا	28	24.3
القوانين الشرعية المعمول بها في المحاكم تهضم وتنتقص حق المطلقة	نعم	86	74.8
	لا	29	25.2
هل تعتقد أن التشريعات الخاصة بالطلاق بحاجة إلى تعديل؟	نعم	97	84.3
	لا	18	15.7
المجموع			100.0
			115

يلاحظ من الجدول رقم (33) أن (53.0%) من عينة الدراسة يعتقدون بوجود دور إيجابي لأهل الإصلاح في حل المشاكل الزوجية، وأن (47.0%) منهم يعتقدون بدورهم الإيجابي في إصلاح العلاقات قبل الطلاق، وأن (60.0%) يعتقدون بدور المؤسسات في حل المشاكل الأسرية، وأن (49.6%) يرون أن التغيير الاجتماعي يزيد من حالات الطلاق، وأن (59.1%) يعتقدون أن وسائل الإعلام تزيد من حالات الطلاق، و(42.6%) يعتقدون بدور الدين في تقليل نسبة الطلاق في المجتمع، في حين يرى (45.2%) منهم أن القوانين المعمول بها ليس لها أثر في الطلاق، و(74.8%) يعتقدون أن القوانين الشرعية بحاجة إلى تعديل، و(75.7%) يعتقدون بأن هذه القوانين تعطي سلطة للرجل في الطلاق، وأن (74.8%) يعتقدون أن قوانين المحاكم تهضم حق المرأة، وأن (84.3%) يعتقدون بوجوب تعديل قوانين الطلاق.

5:2:6 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس حول السبب الرئيس للطلاق:

ما هو السبب الرئيس للطلاق بينك وبين زوجك؟

لمعرفة السبب الأهم والرئيس للطلاق فقد وجهت الباحثة من خلال الاستمارة التي وزعت على المبحوثات سؤالاً مفتوحاً تستطيع المستجيبة من خلاله كتابة السبب الرئيس للطلاق، وقد تم تصنيف وتبويب تلك الأسباب في نقاط رئيسة كما يظهر الجدول رقم (34).

جدول رقم (34) : توزيع استجابات عينة الدراسة من المبحوثات على السؤال الذي نصه:
(ما هو السبب الرئيس للطلاق بينك وبين زوجك؟)

الرقم	السبب	التكرار	النسبة المئوية %
1	بدون استجابة	8	5.5
2	سوء أخلاق المعاملة الزوجية	20	13.7
3	مرض الزوج (عدم الإنجاب)	12	8.2
4	عدم وجود تفاهم بين الزوجين	15	10.3
5	الحالة الاقتصادية السيئة وبخل الزوج	13	8.9
6	ضعف شخصية الزوج	16	11.0
7	تدخل الأهل في شؤون الأسرة	34	23.3
8	الخيانة الزوجية عبر الإنترنت	4	2.7
9	وجود فجوة ثقافية بين الزوجين	9	6.2
10	وجود عناصر الشك والغيرة وعدم الثقة بين الزوجين	7	4.8
11	أسباب خاصة	8	5.5
	المجموع	145	100.0

يتضح من الجدول (34) أن السبب الرئيس للطلاق يعود إل تدخلات أهل الزوج في شؤون الأسرة، فمعظم هذه التدخلات تنطلق من حرص الأسرة على ابنها وحياته ويكون ذلك على حساب الزوجة.

إن استمرار مثل تلك التدخلات تؤدي إلى ضغوط نفسية واجتماعية على الزوج، وإن تراكم تلك الأمور يجعل من الصعب الاستمرار في الحياة الزوجية، وقد أشارت حوالي 30% من المطلقات إلى أن هذا هو السبب الرئيس. ومما يزيد من تدخل الأهل في الحياة الزوجية لأبنائهم هو السكن المشترك مع الأهل، وإن عدم الاستقلالية في السكن لا يشعر المطلقة بالاستقلالية في حياتها العامة والخاصة، وغالبًا ما يكون السكن المشترك مع الأهل ناتج عن سوء الوضع الاقتصادي للزوجين، وبالتالي نرى كثيرًا من الأسر الفلسطينية في محافظة نابلس - بغض النظر عن أماكن إقامتها - تشتتر لزوج ابنتها سكنًا مستقلًا ويظهر ذلك جليًا في القرى والمخيمات.

وغالبًا ما يتأثر المطلق بآراء وتوجيه عائلته، خصوصًا إذا كانت شخصيته ضعيفة وغير قادر على اتخاذ القرار، لقناعته بأن عائلته هي صانعة القرار، وبالتالي لا ينصف الزوجة في حالة وجود أية مشكلة نظرًا لضعف شخصيته.

إن سبب ضعف شخصية الزوج قد تكون عائدة إلى عدة أسباب منها صغر سنه أو حبه لأهله أو سوء وضعه الاقتصادي، حيث قام عدد من المستجيبات بإيراد هذه الأسباب ضمن إجابتهن.

3:6 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير العمر.

وتنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير العمر.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير العمر فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول التالية تبين النتائج:

جدول رقم (35): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العمر لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المجال
0.86	2.34	5	أقل من 20 سنة	أسباب الطلاق
0.82	2.68	64	من 20 وأقل من 30 سنة	
0.88	2.63	35	من 30 وأقل من 40 سنة	
0.72	2.54	11	من 40 سنة فأكبر	
0.63	1.82	5	أقل من 20 سنة	الدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية
0.64	2.23	64	من 20 وأقل من 30 سنة	
0.69	2.32	35	من 30 وأقل من 40 سنة	
0.43	2.13	11	من 40 سنة فأكبر	

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (العمر)، ولمعرفة دلالة الفروق، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول رقم (36).

جدول رقم (36) : نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى لمتغير العمر

أسباب الطلاق	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أسباب الطلاق	بين المجموعات	0.691	3	0.230	0.328	0.805
	داخل المجموعات	77.782	111	0.701		
	المجموع	78.472	114			
التأثيرات النفسية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.238	3	0.413	0.659	0.579
	داخل المجموعات	69.488	111	0.626		
المجموع	70.726	114				
التأثيرات الاجتماعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.276	3	0.425	0.904	0.441
	داخل المجموعات	52.190	111	0.470		
المجموع	53.465	114				
التأثيرات الاقتصادية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	2.781	3	0.927	1.608	0.192
	داخل المجموعات	63.991	111	0.576		
المجموع	66.771	114				
الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.270	3	0.423	1.017	0.388
	داخل المجموعات	46.204	111	0.416		
المجموع	47.475	114				

* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ ANOVA)

يتبين من الجدول (36) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير العمر. فقد بلغت قيمة الدلالة لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية أكبر من (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية.

2:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير مدة الحياة الزوجية:

وتنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى إلى متغير مدة الحياة الزوجية. ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير مدة الحياة الزوجية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول التالي تبين النتائج:

جدول رقم (37) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إلى متغير مدة الحياة الزوجية لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مدة الحياة الزوجية	المجال
0.84	2.34	24	الطلاق تم قبل الدخول	أسباب الطلاق
0.82	2.75	23	أقل من سنة	
0.90	2.62	25	سنة إلى 3 سنوات	
0.75	2.74	26	من 3-10 سنوات	
0.80	2.81	17	أكثر من 10 سنوات	
0.53	1.83	24	الطلاق تم قبل الدخول	الدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية
0.69	2.31	23	أقل من سنة	
0.62	2.22	25	سنة إلى 3 سنوات	
0.59	2.45	26	من 3-10 سنوات	
0.63	2.36	17	أكثر من 10 سنوات	

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (مدة الحياة الزوجية)، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (38).

جدول رقم (38): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى إلى متغير مدة الحياة الزوجية

أسباب الطلاق	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	بين المجموعات	3.238	4	0.809	1.183	0.322
	داخل المجموعات	75.235	110	0.684		
	المجموع	78.472	114			
التأثيرات النفسية	بين المجموعات	4.443	4	1.111	1.843	0.126
	داخل المجموعات	66.283	110	0.603		
	المجموع	70.726	114			
التأثيرات الاجتماعية	بين المجموعات	2.877	4	0.719	1.564	0.189
	داخل المجموعات	50.589	110	0.460		
	المجموع	53.465	114			
التأثيرات الاقتصادية	بين المجموعات	11.572	4	2.893	5.765	*0.000
	داخل المجموعات	55.199	110	0.502		
	المجموع	66.771	114			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	5.459	4	1.365	3.573	*0.009
	داخل المجموعات	42.016	110	0.382		
	المجموع	47.475	114			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (38) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق تعزى إلى متغير مدة الحياة الزوجية، بينما يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول تأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى إلى متغير مدة الحياة الزوجية. فقد بلغت قيمة الدلالة لأسباب الطلاق (0.322) وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية (0.009).

أما بالنسبة لمجالات الطلاق، فتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق تعزى لمتغير مدة الحياة الزوجية لمجالات التأثيرات النفسية والاجتماعية، في المقابل يوجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في مجال التأثيرات الاقتصادية.

ولمعرفة لمن تعود الفروق على المجال الثالث (الاقتصادي) والدرجة الكلية تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (39) يبين ذلك.

جدول (39) : نتائج اختبار (LSD) للفروق على متغير مدة الحياة الزوجية للمجال الاقتصادي والدرجة الكلية

المجال الاقتصادي	المستوى	أقل من سنة	1-3 سنوات	3-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
الدرجة الكلية	المستوى	أقل من سنة	1-3 سنوات	3-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
	الطلاق تم قبل الدخول	-0.47713*	-0.39010*	-0.61673*	-0.52355*
الطلاق تم قبل الدخول	المستوى	أقل من سنة	1-3 سنوات	3-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
	الطلاق تم قبل الدخول	-0.66153*	-0.50472*	-0.86165*	-0.84355*

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتضح من الجدول رقم (39) وجود فروق بين مستوى (الطلاق تم قبل الدخول) وبقية المستويات ولصالح بقية المستويات في مجال التأثيرات الاقتصادية والدرجة الكلية.

3:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير مكان الإقامة:

وتنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير مكان الإقامة.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير مكان الإقامة فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول التالي تبين النتائج:

جدول رقم (40) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مكان الإقامة للأسباب وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مكان الإقامة	المجال
0.81	2.66	30	قرية	أسباب الطلاق
0.92	2.82	17	بلدة	
0.96	2.65	17	مخيم	
0.77	2.57	51	مدينة	
0.68	2.30	30	قرية	الدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية
0.68	2.43	17	بلدة	
0.67	2.37	17	مخيم	
0.57	2.08	51	مدينة	

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (مكان الإقامة)، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (41).

جدول رقم (41): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى إلى متغير مكان الإقامة

أسباب الطلاق	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أسباب الطلاق	بين المجموعات	0.821	3	0.274	0.391	0.760
	داخل المجموعات	77.652	111	0.700		
	المجموع	78.472	114			
التأثيرات النفسية	بين المجموعات	3.006	3	1.002	1.643	0.184
	داخل المجموعات	67.720	111	0.610		
	المجموع	70.726	114			
التأثيرات الاجتماعية	بين المجموعات	1.139	3	0.380	0.508	0.493
	داخل المجموعات	52.326	111	0.471		
	المجموع	53.465	114			
التأثيرات الاقتصادية	بين المجموعات	4.383	3	1.461	2.600	0.056
	داخل المجموعات	62.388	111	0.562		
	المجموع	66.771	114			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.303	3	0.768	1.886	0.136
	داخل المجموعات	45.172	111	0.407		
	المجموع	47.475	114			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (41) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير مكان الإقامة. فقد بلغت قيمة الدلالة لأسباب

الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية أكبر من (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية.

4:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي:

وتنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول التالي تبين النتائج:

جدول رقم (42) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المستوى التعليمي لأسباب وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المستوى التعليمي	المجال
0.18	3.09	2	أمي	أسباب الطلاق
1.52	2.92	3	ابتدائي	
0.73	2.58	15	إعدادي	
0.78	2.81	32	ثانوي	
0.86	2.52	58	جامعي	
0.59	2.98	5	دراسات عليا	
0.18	2.07	2	أمي	الدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية
0.57	2.93	3	ابتدائي	
0.53	2.31	15	إعدادي	
0.64	2.47	32	ثانوي	
0.62	2.06	58	جامعي	
0.72	2.15	5	دراسات عليا	

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (المستوى

التعليمي)، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (43).

جدول رقم (43) : نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

أسباب الطلاق	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أسباب الطلاق	بين المجموعات	2.639	5	0.528	0.759	0.582
	داخل المجموعات	75.833	109	0.696		
	المجموع	78.472	114			
التأثيرات النفسية	بين المجموعات	6.352	5	1.270	2.151	0.065
	داخل المجموعات	64.374	109	0.591		
	المجموع	70.726	114			
التأثيرات الاجتماعية	بين المجموعات	4.293	5	0.859	1.903	0.100
	داخل المجموعات	49.173	109	0.451		
	المجموع	53.465	114			
التأثيرات الاقتصادية	بين المجموعات	8.709	5	1.742	3.270	*0.009
	داخل المجموعات	58.062	109	0.533		
	المجموع	66.771	114			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	5.192	5	1.038	2.677	*0.025
	داخل المجموعات	42.283	109	0.388		
	المجموع	47.475	114			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (43) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق تعزى لمتغير المستوى التعليمي، بينما يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول تأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر

المطلقات تعزى لمتغير المستوى التعليمي. فقد بلغت قيمة الدلالة لأسباب الطلاق (0.322) وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية (0.025).

أما بالنسبة لمجالات الطلاق، فتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق تعزى لمتغير المستوى التعليمي لمجالات التأثيرات النفسية والاجتماعية، في المقابل يوجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في مجال التأثيرات الاقتصادية.

ولمعرفة لمن تعود الفروق على المجال الثالث (الاقتصادي) والدرجة الكلية تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (44) يبين ذلك. جدول (44): نتائج اختبار (LSD) للفروق على متغير المستوى التعليمي للمجال الاقتصادي والدرجة الكلية

المجال الاقتصادي	المستوى	إعدادي	ثانوي
	جامعي	-0.43831*	-0.56088*
الدرجة الكلية	المستوى	ابتدائي	ثانوي
	جامعي	-0.87565*	-0.40928*

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتضح من الجدول رقم (44) وجود فروق بين مستوى (جامعي) ومستويات (إعدادي، وثنائي) في المجال الاقتصادي ولصالح (إعدادي وثنائي). كذلك وجود فروق بين مستوى (جامعي) ومستويات (إعدادي، وثنائي) ولصالح (ابتدائي) في الدرجة الكلية. وهذا يعني أن الذين تأثروا أكثر في المجال الاقتصادي هم من مستويات (إعدادي وثنائي)، وأن الذين تأثروا أكثر كانوا من مستويات (ابتدائي وثنائي).

5:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير وجود أطفال:

وتتص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير وجود أطفال.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير وجود أطفال فقد استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول رقم (45): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق حسب متغير وجود أطفال

أسباب الطلاق	وجود أطفال	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة *
	نعم	53	2.83	0.84	2.359	*0.020
	لا	62	2.47	0.78		
التأثيرات النفسية	نعم	53	2.48	0.78	2.555	*0.012
	لا	62	2.11	0.75		
التأثيرات الاجتماعية	نعم	53	2.34	0.64	2.997	*0.003
	لا	62	1.97	0.67		
التأثيرات الاقتصادية	نعم	53	2.55	0.71	3.788	*0.000
	لا	62	2.04	0.73		
الدرجة الكلية	نعم	53	2.46	0.58	3.638	*0.000
	لا	62	2.04	0.63		

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتبين من الجدول (45) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى لمتغير وجود أطفال عند المطلقة. فقد بلغت قيمة الدلالة لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية أقل من (0.05)، وأن هذه الفروق تعود لصالح مستوى استجابة (نعم) في جميع

المجالات وفي الدرجة الكلية بدلالة المتوسطات الحسابية التي بلغت أعلى من متوسطات استجابة مستوى (لا)، لذلك نرفض الفرضية.

6:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير دخل الأسرة:

وتنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير دخل الأسرة.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير دخل الأسرة فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجداول التالية تبين النتائج:

جدول رقم (46) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير دخل الأسرة لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	دخل الأسرة	المجال
0.97	2.71	24	أقل من 2000 شيكل	أسباب الطلاق
0.94	2.22	9	من 2000 وأقل من 3000 شيكل	
0.43	2.92	12	من 3000 وأقل من 4000 شيكل	
0.47	2.37	7	من 4000 شيكل فأكثر	
0.56	2.37	24	أقل من 2000 شيكل	الدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية
0.61	1.97	9	من 2000 وأقل من 3000 شيكل	
0.61	2.03	12	من 3000 وأقل من 4000 شيكل	
0.51	2.21	7	من 4000 شيكل فأكثر	
0.69	2.26	63	لا يوجد	

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (دخل الأسرة)، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (47).

جدول رقم (47): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى إلى متغير دخل الأسرة

أسباب الطلاق	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الطلاق	بين المجموعات	3.123	4	0.781	1.140	0.342
	داخل المجموعات	75.350	110	0.685		
	المجموع	78.472	114			
التأثيرات النفسية	بين المجموعات	2.739	4	0.685	1.108	0.357
	داخل المجموعات	67.987	110	0.618		
	المجموع	70.726	114			
التأثيرات الاجتماعية	بين المجموعات	1.614	4	0.403	0.856	0.493
	داخل المجموعات	51.852	110	0.471		
	المجموع	53.465	114			
التأثيرات الاقتصادية	بين المجموعات	4.250	4	1.063	1.870	0.121
	داخل المجموعات	62.521	110	0.568		
	المجموع	66.771	114			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.618	4	0.405	0.971	0.427
	داخل المجموعات	45.856	110	0.417		
	المجموع	47.475	114			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ANOVA ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول (47) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير دخل الأسرة. فقد بلغت قيمة الدلالة لأسباب

الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية أكبر من (0.05)، لذلك لا نرفض الفرضية.

7:3:6 نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير السكن مع الأهل:

وتنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات تعزى لمتغير السكن مع الأهل.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير السكن مع الأهل فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول التالي تبين النتائج:

جدول رقم (48): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير السكن مع الأهل لأسباب الطلاق وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	السكن مع الأهل	المجال
0.81	2.56	75	سكن مستقل مع الزوج	أسباب الطلاق
0.78	2.85	35	سكن مشترك مع أهل الزوج	
1.17	2.28	5	سكن مشترك مع أهل الزوجة	
0.63	2.11	75	سكن مستقل مع الزوج	الدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية
0.54	2.51	35	سكن مشترك مع أهل الزوج	
0.91	2.03	5	سكن مشترك مع أهل الزوجة	

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (السكن مع الأهل)، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (49).

جدول رقم (49): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في أسباب الطلاق وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس تعزى إلى متغير السكن مع الأهل

أسباب الطلاق	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أسباب الطلاق	بين المجموعات	2.664	2	1.332	1.968	0.145
	داخل المجموعات	75.808	112	0.677		
	المجموع	78.472	114			
التأثيرات النفسية	بين المجموعات	3.461	2	1.730	2.881	0.060
	داخل المجموعات	67.265	112	0.601		
	المجموع	70.726	114			
التأثيرات الاجتماعية	بين المجموعات	3.083	2	1.541	3.427	*0.036
	داخل المجموعات	50.383	112	0.450		
	المجموع	53.465	114			
التأثيرات الاقتصادية	بين المجموعات	6.278	2	3.139	5.812	*0.004
	داخل المجموعات	60.493	112	0.540		
	المجموع	66.771	114			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3.972	2	1.986	5.113	*0.008
	داخل المجموعات	43.503	112	0.388		
	المجموع	47.475	114			

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$) ANOVA

يتبين من الجدول (49) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق تعزى لمتغير السكن مع الأهل، بينما يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول تأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر

المطلقات في محافظة نابلس تعزى لمتغير السكن مع الأهل. فقد بلغت قيمة الدلالة لأسباب الطلاق (0.145) وللدرجة الكلية لتأثيرات الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية (0.008).

أما بالنسبة لمجالات الطلاق، فتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة لأسباب الطلاق تعزى لمتغير السكن مع الأهل لمجالات التأثير النفسي، في المقابل يوجد فروق عند نفس مستوى الدلالة في مجال التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية.

ولمعرفة لمن تعود الفروق على المجال الثاني (التأثيرات الاجتماعية) والمجال الثالث (التأثيرات الاقتصادية) والدرجة الكلية تم استخدام اختبار (LSD) والجدول رقم (50) يبين ذلك.

جدول (50): نتائج اختبار (LSD) للفروق على متغير السكن مع الأهل للمجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي والدرجة الكلية

المجال الاجتماعي	المستوى	سكن مشترك مع أهل الزوج	سكن مشترك مع أهل الزوجة
المجال الاقتصادي	سكن مستقل مع الزوج	-0.35643*	-0.01000
	سكن مستقل مع الزوج	-0.45397*	-0.84286*
الدرجة الكلية	سكن مستقل مع الزوج	-0.39707*	0.47995

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتضح من الجدول رقم (50) ما يلي:

1. وجود فروق بين مستوى (سكن مستقل مع الزوج) ومستوى (سكن مشترك مع أهل الزوج) في المجال الاجتماعي ولصالح (سكن مشترك مع أهل الزوج).

2. وجود فروق بين مستوى (سكن مستقل مع الزوج) ومستويات (سكن مشترك مع أهل الزوج، و (سكن مشترك مع أهل الزوجة) ولصالح (سكن مشترك مع أهل الزوج، و سكن مشترك مع أهل الزوجة) في المجال الاقتصادي.

3. وجود فروق بين مستوى (سكن مستقل مع الزوج) ومستوى (سكن مشترك مع أهل الزوج) في الدرجة الكلية ولصالح (سكن مشترك مع أهل الزوج).

4:6 مناقشة وتحليل تساؤلات الدراسة:

في إجابة المبحوثات عن السؤال الأول من هذه الدراسة، والمتعلق بالأسباب التي تقف وراء عملية الطلاق، أظهرت النتائج أن تدخلات الأهل في الحياة الزوجية إضافة إلى توتر الزوج وعصبية قد جاءت في مقدمة الأسباب المؤدية إلى الطلاق، في الوقت الذي تراجعت فيه بعض الأسباب الأخرى، كإنجاب الإناث فقط أو تواجد الزوج في السجن، إلى مراتب متدنية، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يؤكد أن الثقافة وارتفاع مستويات التعليم لدى المبحوثات قد أعطت مجالاً للعقل والتتوير للعمل على حسم القرار.

وبالإجابة على السؤال الرئيس المتعلق بالسبب الرئيس للطلاق فقد تبعثرت الإجابات بين أحد عشر سبباً تراوحت فيها النسب ما بين (2.7%) إلى (23.3%) وهي الخاصة بتدخلات الأهل في شؤون الأسرة. ومن هنا يتضح لنا ضرورة ابتعاد الأهل من كلا الطرفين عن التدخل في حياة الأسرة الجديدة حتى تأخذ وضعها الطبيعي والاستقرار الممكن الذي يؤدي إلى السير وفق منهج خاص يختاره الزوجان حديثا الزواج، بعيداً عن سطوة أهل الزوج أو أهل الزوجة، لأن ذلك يخلق كثيراً من المشاكل التي تؤدي في النهاية إلى الطلاق مع الأسف.

وتقف الباحثة عند السؤال الثاني لهذه الدراسة الذي تساءل عن الآثار (النفسية والاجتماعية والاقتصادية) الناتجة عن عملية الطلاق، فتجد أن الشعور بعدم العدالة في العالم وعدم الثقة بالآخرين قد تصدرت الموقف، في حين أن زيادة المشاكل التي كُنَّ يُعانين منها أو شعورهن بالعزلة الاجتماعية قد انسحبت إلى المرتبة الدنيا، وهذا يبرز شعور معظمهن بأن الزواج ما هو إلا تقييد

لحرية المرأة، وعليه، فإن القليل منهن رأين أن الطلاق إضعاف لعلاقاتهن الاجتماعية، في الوقت الذي عبّرت فيه نسبة عالية منهن عن عدم رغبتهن في تلقي أية مساعدة من أحد، وقد يكون ذلك نابغًا من كون المرأة قد بدأت تعمل فرأت عملها قد منحها نوعًا من الاستقلالية الذاتية، في الوقت الذي عبّرت فيه القليلات عن معاناتهن لمشاكل مادية كبيرة.

وعند الوقوف على نقطة هامة ألا وهي تأثير الطلاق في الأبناء، نجد أن نسبة عالية من المطلقات لم يَكُنَّ قد أنجبن بعد، وأن من أنجب منهن يستطعن رؤية أولادهن في فترات متقاربة عندما يكونون في حضانة الأب، كما يستطيع الأب رؤية أولاده إذا ما كانوا يعيشون في حضانة الام، وأن نسبة قليلة منهم يرونهم في فترات متباعدة. كما أن نسبة من يقوم من أحد الطرفين بتحريض الأطفال ضد الآخر تعتبر نسبة قليلة، في الوقت الذي أصبح فيه بعض الأولاد يعانون من بعض التغيرات في سلوكهم نتيجة عملية الطلاق، وأن أبرز هذه التغيرات جاءت في اضطراباتهم السلوكية.

وعندما أجبين عن السؤال عن أثر عملية الطلاق عليهن مستقبلاً، فقد رأت معظمهن أن هناك ضرورة لتدخل أهل الإصلاح والخير، لأن لهم دورًا بارزًا في إمكانية الحيلولة دون الطلاق، كما ترى نسبة كبيرة منهن ضرورة وجود مؤسسات تُعنى بالأسرة وتعمل على حل مشاكلها، في حين أكدت نسبة لا بأس بها بأن التغيرات الاجتماعية وحرية المرأة كان لها دورًا بارزًا في الأمر، ومن هنا رأين ضرورة إعادة النظر في بعض القوانين المعمول بها لأنها بحاجة إلى تعديلات جوهرية حتى تتمكن من العمل على الحد من عملية الطلاق، ذلك أن معظم هذه القوانين تُتصف الرجل ولا تعطي للمرأة نفس الحقوق.

الفصل السابع

الاستنتاجات والتوصيات

1:7 أهم الاستنتاجات.

2:7 التوصيات.

الفصل السابع

الاستنتاجات والتوصيات

1:7 أهم الاستنتاجات:

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج واستنتاجات، ومن الأهمية استعراض أهمها وهي كالتالي:

- هناك ارتفاع في معدلات الطلاق في معظم دول العالم بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص، ويتوازي هذا الارتفاع مع سرعة التغيرات في الثقافة والنظم الاجتماعية، ومن أبرز الظواهر الحديثة في المجتمع الفلسطيني بروز ظاهرة الطلاق قبل الدخول وارتفاع معدلاتها بصورة متسارعة.
- غالبًا ما تكون معدلات الطلاق في السنوات الأولى من الزواج وقبل إنجاب عدد كبير من الأبناء، وذلك لصعوبة التكيف بين الزوجين معًا. وقد أشارت الدراسة إلى ارتفاع معدلات الطلاق بين صفوف المتعلمين وكذلك النساء العاملات، وذلك لبروز الوعي النسوي نحو حقوق المرأة واستقلالها الاقتصادي من خلال الثقافة الجندرية والتي تتعارض في كثير من الأحيان مع الثقافة التقليدية السائدة.
- الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بالنضال والاعتقال وانتشار البطالة تشكل بيئة خصبة ومساعدة لارتفاع معدلات الطلاق، إن صعوبة الأوضاع الاقتصادية تحتم في كثير من الأحيان سكن الأزواج الشابة مع أهل الزوج، الأمر الذي يخلق مشاكل وصراعات قد تنتهي بالطلاق.
- معظم المطلقات يعانين من مشاكل اقتصادية بعد الطلاق، وهذا ما أشارت إليه ثلثي المطلقات، مما يشكل ضغطًا وعبئًا رئيسًا على أسرة المطلقة، فغالبيتها المطلقات تلجأ للعيش مع أسرتهن.

- في ظل الثقافة الحالية غالبًا ما يلحق الضرر المادي والمعنوي بالمطلقات أكثر بكثير من المطلقين، ففرصة الزواج للرجل المطلق أعلى بكثير من فرصة زواج المطلقة، وذلك بسبب الطبيعة الذكورية للمجتمع الفلسطيني، وقد أكدت نتائج الدراسة أن 80% من المطلقات لم يتزوجن بعد الطلاق، بينما تنخفض هذه النسبة إلى أكثر من النصف بين الذكور، وقد يعود رفض المطلقات للزواج إلى وجود أبناء تحرص الأم على لعب دورها الأساسي في التنشئة والتربية لهؤلاء الأطفال.
- كثيرًا ما يشاع أن نسبة الطلاق أكبر أو أقل في حالة الزواج من الأقارب، وقد أظهرت الدراسة الحالية أنه لا يوجد أي أثر على ارتفاع أو انخفاض معدلات الطلاق بين الزواج من الأقارب أو الأبعاد. إذ بلغت نسبة الطلاق بين الزواج من نفس البلد وخارج إطار الأقارب هي الأكثر حوالي 44%، إضافة إلى ذلك فقد أشارت الدراسة إلى أن نصف المطلقات قبل الدخول كانت بين الأقارب، والنصف الآخر لا يرتبط الموضوع بالعلاقة القرابية. وتعتقد الباحثة بأن أسباب الطلاق قبل الدخول تعود بالدرجة الأولى إلى قرار الزواج المبني على الناحية العاطفية وليس على الناحية العقلانية.
- ما زال التضارب والصراع بين الثقافة التقليدية والتحول الاجتماعي والثقافية المتسارعة على أشده، فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن العلاقات القوية بين الطرفين قبل الزواج قد تؤدي إلى احتمالية أكبر للطلاق، وقد تشكل العلاقات المسبقة قبل الزواج في المعاهد والمؤسسات التعليمية، ويرتبط ذلك بطول فترة الخطوبة بين الزوجين.
- أظهرت الدراسة أن أهم سبب وراء عملية الطلاق هو التدخل المستمر من قبل الأهل في حياة الزوجين وافتعال المشكلات، وقد يكون الارتباط بالأهل ناجم عن الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث يضطر الكثير من الأزواج للسكن مع أهل الزوج لتقليل النفقات والتكاليف. وجاءت عملية عصبية الزوج وتوتره الدائم التي تنعكس على تصرفاته في المرتبة الثانية، وقد يكون هذا العامل ناجم عن ظروف اقتصادية متمثلة في ارتفاع مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة وخصوصًا بين المتعلمين.

- تتمثل أهم الآثار النفسية الناجمة عن الطلاق بالشعور بالوحدة والقلق، والشعور النفسي بعدم العدالة الاجتماعية والقيم المرتبطة بها، بينما تنظر بعض المطلقات أن الطلاق قد أثر إيجابياً على النواحي النفسية وخلصها من الكثير من العوارض والمشاكل النفسية. أما تمثلت أهم المشكلات الاقتصادية فهي شعورها بأنها عبئ على أسرته، لذلك تسعى جادة لأن تكون مستقلة إقتصادياً من خلال رغبتها وبحثها عن أي عمل تستطيع أن تعيل به نفسها.
- من النتائج السلبية الواضحة في عملية الطلاق هو التأثيرات النفسية والسلوكية على أبناء المطلقين، وتنعكس هذه التأثيرات على بناء شخصية أبناء وبنات المطلقين، وعلى رغبتهم للحياة، ومستوى طموحاتهم وتحصيلهم العلمي.
- من الأمور الهامة التي توصلت إليها الدراسة هو التأثيرات المختلفة لوسائل الإعلام والاتصالات من خلال البرامج والمسلسلات العربية والأجنبية والتي تمثل ثقافة مغايرة للثقافة السائدة. إن التطور التكنولوجي للاتصالات ساهم بدرجة كبيرة في زيادة معدلات الطلاق، وأظهرت الدراسة أن العامل الديني يلعب دوراً إيجابياً في تقليل معدلات الطلاق.
- من أهم الأمور الملفتة للنظر أن القوانين والتشريعات المعمول بها في المحاكم الشرعية لا تتناسب مع طبيعة الحياة العصرية، وبالتالي فإن تحديث القوانين والتشريعات القديمة والتي تصب جميعها في صالح الذكور تساعد على ارتفاع معدلات الطلاق، ومن هذا المنطلق ترى 80% من المطلقات بضرورة تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالزواج والطلاق.
- أظهرت الدراسة بالنسبة للفرضيات التي وضعتها الباحثة بأنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية لكثير من المتغيرات المستقلة مثل متغير العمر ودخل الأسرة ومستوى التعليم، بينما توجد فوارق في أسباب وتأثيرات الطلاق تعزى لمتغير نمط السكن ووجود أطفال في الأسرة ومدة الحياة الزوجية، فكلما ارتفعت مدة الحياة الزوجية تقل معدلات الطلاق.

2:7 التوصيات:

- بناء الحياة الزوجية على أسس عقلانية بعيدة عن الانفعال والعواطف من جهة، وإعطاء المقبلين على الزواج حرية المشاركة واتخاذ القرار.
- التركيز في عملية اختيار الزواج على الأمور الجوهرية بعيداً عن المظاهر الزائفة.
- الحد من تكاليف الزواج ومظاهر البذخ، والتي تثقل كاهل الزوجين في بداية حياتهما الزوجية.
- إيجاد مؤسسات خاصة تُعنى بقضايا الإرشاد الزواجي قبل قرار الزواج ومع بدايته.
- الحد من تدخلات الأهل في حياة الزوجين، ويتم ذلك من خلال السكن المستقل والبُعد نسبياً عن أهل الزوج وأهل الزوجة.
- إيجاد مؤسسات للرعاية والتدريب المهني لتأهيل المطلقات للعمل والاعتماد على أنفسهن، وكذلك مساعدتهن في إيجاد فرص عمل مناسبة وبدخل مناسب.
- التركيز على الجانب الاخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين امتثالاً لقوله تعالى: (وجعل بينكم مودة ورحمة). فالمودة هي الحب في ظل الحياة الزوجية، والرحمة في حالة عدم استمرار الحياة الزوجية.
- الحاجة إلى وجود متخصصين في عمليات الإصلاح يعملون بطريقة علمية وحيادية في حالة بروز مشاكل بين الزوجين للحد من حالات الطلاق.
- مطالبة الحركات والمؤسسات النسوية بالضغط على الجهات المعنية لتعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالزواج والطلاق بما يضمن حقوق المرأة وعدم سلطوية الذكور.
- القيام بدراسات متعمقة في هذا المجال تغطي مختلف جوانب الطلاق.

المصادر والمراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية
- مراجع المواقع الإلكترونية

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- القرآن الكريم.
- أبراش، د. ابراهيم (2004): المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي. الفصل (6)، مكتبة ومطبعة دار المنار، غزة.
- ابراهيم، د. يوسف كامل (2007): التحول الديموغرافي القسري في فلسطين. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.
- أبو لعد، جانيت (1972): التحول الديموغرافي. رابطة الاجتماعيين، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الإيمان، بيروت.
- أحمد، سهير كامل (2001): الصحة النفسية للأطفال. مركز الإسكندرية للكتاب.
- ادعيبس، قاضي القضاة الشيخ يوسف (2014): نسبة عالية من حالات الطلاق في فلسطين بسبب الفيسبوك. طلاب، المجتمع الطلابي العربي، 2014/1/29.
- إمارة، صايل، (2013): الطلاق غير المنجز بين الشريعة وقوانين الأحوال الشخصية في فلسطين وبعض البلاد العربية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، مجلد (27)، إصدار (2)، ص: 349 - 382.
- الأمم المتحدة (1998): الكتاب السنوي للسكان.
- الأمم المتحدة (2003): الكتاب السنوي للسكان.
- الأمم المتحدة (2006): تقرير التنمية البشرية.
- بركات، د. حليم (1984): المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص: 197.
- البرميل، د. حسن (2006): مبادئ علم الاجتماع: النظرية، مفهوما وشرحها ووظائفها. وسيط مقرر 3100، الوحدة الثامنة، منطقة بيت لحم التعليمية.

- البنا، خليل (2011): الطلاق بين الفقه والقانون وأثره في تفكك الأسرة وخلخلة النسيج الإجماعي. ط1، المكتبة الوطنية، عمان.
- تقاحة، فتح الله (2010): التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق في الواقع الاردني). مجلد (24) العدد (5)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين.
- التقرير الفقهي (2008): إعداد مركز ابن إدريس الحلي، النجف العراق، العدد السادس والسابع، ربيع صيف 2008.
- جدور، محمود سالم (2006): الدخول الأسري وظاهرة الطلاق بالمجتمع الليبي. مجلة الجامعة، جامعة السابع من ابريل، العدد (2،3).
- جدور، محمود سالم (2007): ظاهرة الطلاق في العالم. مركز التنمية الأسرية، ليبيا.
- الجنابي، عائدة (1983): المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق. دائرة الشؤون الثقافية والنشر، المكتبة الوطنية، بغداد.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2014): الإحصاءات الحيوية، إحصاءات تراكمية، وقوعات الطلاق المسجلة في فلسطين حسب المحافظة (1997-2014).
- الحسن، إحسان محمد (1999): موسوعة علم الاجتماع. الدار العربية للموسوعات، الحازمية، بيروت.
- حلس، د. موسى (2014): القيم الثقافية السائدة وعلاقتها بالسلم الأهلي ونبذ العنف: الواقع والمأمول. مؤتمر، جامعة الأزهر، غزة.
- الحمصي، رولا (2012): إدمان الإنترنت عند الشباب وعلاقته بمهارة التواصل الاجتماعي. دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة دمشق، جامعة أسيوط، مصر.
- حندوسة، تحفة أحمد (1973): الزواج والطلاق في مصر القديمة. رسالة دكتوراة، المجلس الأعلى للآثار، وزارة الثقافة، مصر، ص: 149-158.
- الحوراني، د. عبد الله أحمد (1999): الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر. دراسة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.

- خروفة، علاء الدين (1959): شرح الأحوال الشخصية. الجزء الأول، مطبعة العاني، بغداد، ص: 411-412.
- الخشاب، د. مصطفى (1966): الاجتماع العائلي. مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط(1).
- الخشاب، د. مصطفى (1985): دراسات في الاجتماع العائلي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط (1)، م (1)، ص: 82-83.
- خصير، القاضي ماهر عليان (2004): الطلاق آثاره وأضراره. قاضي محكمة الاستئناف الشرعية، غزة، فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا.
- الخطيب، سلوى (1993): الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي: دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان والأحكام في مدينة الرياض. مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- الخطيب، سلوى عبد الحميد (2007): نظرة في علم الاجتماع الأسري. مكتبة الشقري، الرياض، السعودية.
- الخطيب، سلوى: (2002): نظرة في علم الاجتماع المعاصر. ط (1)، مكتبة الشقري، الرياض، السعودية.
- الخطيب، سلوى، (2009): التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق. مقالة علمية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، م (17) ع (1)، ص: 159-222.
- الخواجة، عبد الفتاح (2013): الإدمان على الإنترنت وعلاقته بالتوافق النفسي لدى طلبة جامعة السلطان قابوس - عُمان، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد الثاني، عدد 8.
- دبوس، أسماء مصطفى وآخرون (2014): الحياة الأسرية لمنطقة غربان من واقع سجلات المحكمة الشرعية. دراسة في مصادر تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، جامعة عين شمس، كلية البنات، 1344-1362هـ الموافق 1925-1943م.

- الدقس، محمد (1996): **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**. ط2، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ص: 13.
- الرشيدى، أماني عليوي (2006): **عمل المرأة بين الإيجابيات والسلبيات**. كلية التربية للاقتصاد المنزلي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 21/ مارس.
- الزبيدي، محمد عمر وآخرون (2009): **مشكلة الطلاق وتكنولوجيا التعليم**. دراسة بإشراف الدكتور زكريا بن يحيى لال، مركز الدورات التدريبية، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.
- الزراد، فيصل (2010): **المرأة بين الزواج والطلاق في المجتمع العربي والإسلامي**. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- الزراد، فيصل وآخرون (1987): **دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة**. دار القلم، دولة الإمارات، دبي.
- زيفا، ابراهيم فوزي (1996): **أحكام الأسرة في الجاهلية والإسلام**. ط3، دار طلاس، دمشق.
- السرطاوي، محمود (2012): **فقه احوال شخصية (1)**. ط (9)، جامعة القدس المفتوحة، عمان.
- السريني، عبد الودود (1992): **أحكام الزواج والطلاق في الشريعة**. الدار الجامعية، بيروت.
- سنن أبي داوود (2010): **دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان**.
- سنن النسائي (2015): **مكتبة الصفا، القاهرة**.
- الشاعر، ناصر الدين وآخرون (2012): **نظام الاسرة في الإسلام**. مطبعة النصر، فلسطين.
- الشبول، أيمن (2010): **المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق: دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة**. كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، الأردن.
- شكري وآخرون، علياء (2011): **علم الاجتماع العائلي**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، العبدلي، عمان، ط (2) ص: 68.

- الشلبي, فاهوم (1992): **الطلاق في لواء رام الله**. دراسة إحصائية اجتماعية، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، بير زيت، فلسطين.
- الشيخ، رضوان فضل الرحمن وآخرون (2013): **ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة: الأسباب، الآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة من وجهة نظر المطلقين**. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، ع 37، ج 2، ص 211 - 260.
- صقر، عطية (2006): **موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام**. ط (2)، مكتبة وهبه، القاهرة، مصر.
- الصقور، صالح (2009): **موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة**. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الطنوبي، محمد (1996): **التغير الاجتماعي**. منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ص:52.
- عبد الحميد، د. أحمد يحيى. **الطلاق وأثره**. نقل عن الأسرة والبيئة
- عبد العظيم، شريف (1995): **المرأة في الإسلام والمرأة في العقيدة اليهودية والمسيحية بين الأسطورة والحقيقة**. جمعية الدعوة الإسلامية، مصر، ص: 32.
- عبد اللا، محمد الصافي عبد الكريم (2012): **فاعلية برنامج إرشادي لتحسين مفهوم الذات لدى المطلقات مبكراً**. مجلة الإرشاد النفسي، ع (32)، ص 39- 93، مصر.
- عبد اللا، محمد الصافي عبدالكريم (2012): **فاعلية برنامج إرشادي لتحسين مفهوم الذات لدى المطلقات مبكراً**. مجلة الارشاد النفسي، ع (32) مصر.
- عثمان، د. إبراهيم وآخرون (2008): **مبادئ علم الاجتماع**. جامعة القدس المفتوحة.
- عرابي، د. عبد القادر (2014): **المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية**. دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا.
- العزوني، أسعد (2016): **زواج القاصرات.. إعدام مبكر**. الأردن، الراية، 2016/1/3.

- العقيل، د. سليمان (2005): ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي: دراسة وصفية لظاهرة الطلاق مع التعرض للزواج من الخارج وفي المجتمع العربي السعودي. قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية.
- علام، منتصر (2013): الطلاق أسبابه وآثاره وطرق الحد منه. مركز الزافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أقسام الدراسات، بحوث دراسات اجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- عماوي، د. إياد محمد (2007): ملامح التغيير الاجتماعي في الريف الفلسطيني. دراسة ميدانية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (16)، عدد (1)، ص 273-314.
- عمر، د. معن خليل (2004): علم اجتماع الأسرة. جامعة اليرموك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط (3)، ص: 233.
- عياش، شفيق (2004): ظاهرة الطلاق من وجهة نظر نسائية في مدينة البيرة. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (3)، ص 201-231.
- عيوش، نياض (1985): أحوال الزواج والطلاق في الضفة الغربية. مجلة جامعة بيت لحم، ع (4)، ص: 71-97.
- غيث، عاطف (1979): قاموس علم الاجتماع. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ص 265.
- الكحلاوي، د. عبلة محمد (2002): الطلاق يسبب الضغط والصداع والأرتيكاريا بالثلاثة. الأهرام، العدد (42284).
- كعكبان، نضال (2005): المرأة الفلسطينية والاقتصاد. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.
- كناعنة، شريف (1987): التغيير والاستمرارية. ط (2)، مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت، فلسطين، ص: 5-18.
- كناعنة، شريف (1998): دليل حملة التوعية المجتمعية (نحو أسرة أفضل). وزارة الشؤون الاجتماعية، ط1، رام الله.

- الكيلاني، صالح. خلايلة، أنس (2013): الطلاق في الديانات الثلاث. ص: 95-101.
- المالكي، عبد الرزاق فريد (2001): ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة. دراسة ميدانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية.
- مخلاتي، لنا (2015): اتجاهات طالبات جامعة النجاح الوطنية للعمل في الأجهزة الأمنية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- مرسي، كمال (1991): العلاقات الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس. دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط (1)، ص: 301-302.
- مركز الدراسات النسوية (1992): تجارب نسوية في الطلاق. القدس.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2013). مؤشرات عن الزواج والطلاق في فلسطين.
- مسعود، محمد عبد الحليم (2013): ممارسة نموذج العلاج بالمعنى في خدمة الفرد لتخفيف من الأضرار الناتجة عن الطلاق في المرحلة المبكرة للزواج. المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ج (6)، ص: 2275-2285.
- معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية (2014): الطلاق واقع وأبعاد. مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، فلسطين، غزة، 2014/2/8.
- المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي (1987): مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم النيسابوري. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط (6)، ص: 220.
- المومني، د. أحمد وآخر، (2009): الاحوال الشخصية فقه الطلاق والفسخ والتفريق والخلع. ط (1)، دار المسيرة، عمان.

- ناصر، فهد عبدالرحمن وآخر (2011): **التوافق مع الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة مقارنة بين عينة من المطلقين والمتزوجين.** مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، ع (142)، ص: 135 – 208.

المراجع الأجنبية

- gburn, William Fielding (1922): **Social Change with Respect to Culture and Original Nature.** New York: B.W. Huebsch
- Heller stein, Judith K , Morrill, Melinda Sandler, Zoua Ben (2012): **Business cycles and divorce: Evidence from microdata Economics.** Letters 118 (2013) 68–70.
- Hiller,Victor, Recoules, Magali (2013): **Changes in divorce patterns: Culture and the law.** International Review of Law and Economics 34, p: 77-87.
- Peter M. Blau (1964): **Exchange and Power in social life.** Transaction publishers, New Brunswick (U.S.A) and London (U.K).
- Soroken (1937): **social and cultural dynamics.** American book company, new York, vols: 1-2.
- Tylor, Edward Burnett (1871): **Primitive culture.** London, John Murray.
- Valenzuela, Sebastian, Halpern, Daniel, James, Katz, (2014): **Social network sites, marriage well-being and divorce: Survey and state-level evidence from the United States.** Computers in Human Behavior 36, p: 94–101, Economics 38, p: 25–32.
- Victor frankl, (1959): **Mam's search for meaning: An introduction to logotherapy.** Beacon press, 25 beacon street, boston.

- Viitanen Tarja (2014): **The divorce revolution and generalized trust: Evidence from the United States 1973–2010** Tarja. International Review of Law and Economics 38. P: 25–32.

مراجع المواقع الإلكترونية

- أبو لبن، د. وجيه المرسي (2014): **التعريف بالبحوث الكمية والكيفية**. جامعة الأزهر، مصر، الموقع التربوي للدكتور وجيه المرسي، 17/ فبراير.
- <http://kenanaonline.com/users/wageehelmorssi/posts/591293>
- الخاقاني، ليث (2015): **مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التفكك الأسري**. 19 مارس (<http://annabaa.org/arabic/informatics/1400>)
- الرملي، عبير، (2012): **هل تعرف ما هي أسباب ارتفاع نسبة الطلاق؟**. مقال، دنيا الوطن، 11/ فبراير.
- <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/02/11/250991.html>
- شبكة أخبار القدس. **ارتفاع حالات الطلاق في فلسطين بسبب "الفييس بوك"**.
- <http://www.imcpal.ps/news/?p=2033>
- شبكة فلسطين للحوار (2011): **45% من حالات الطلاق في فلسطين تقع قبل اتمام مراسم الزواج**. رام الله، سما. <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=795998>
- خندقجي، حنان (2014): **ظاهرة زواج القاصرات تنتقل من الأرياف إلى المدن في بلاد عربية**. موقع عمان نت، كانون ثاني: <http://ar.ammannet.net/news/219703>
- ضميرية، د. عثمان جمعة (2010): **عمل المرأة والاختلاط وأثره في انتشار الطلاق**. 11 مارس. (<http://fiqh.islammessgae.com/NewsDetails.aspx?id=1297>)
- عيسى، عربي (2012): **آثار الطلاق على الرجل والمرأة والأطفال والمجتمع**. الحوار المتمدن، العدد (3712)، 29 ابريل.
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305409>

- ولاء الشملول، (2005): ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات العربية: الأسباب والعلاج. 26 ديسمبر. ورقة انترنت <http://www.lahaonline.com/articles/view/10019.htm>
- كامل, ريهام (2015): *الانترنت وراء الخيانة الزوجية وزيادة حالات الطلاق*. مجلة هيا, الأربعاء: 2015/1/4 : <http://www.hiamag.com>

الملاحق

- ملحق رقم (1): الاستبانة.
- ملحق رقم (2): تحكيم الاستبانة.
- ملحق رقم (3): جدول وقوعات الزواج المسجلة في فلسطين حسب نوع الطلاق والمحافظة للأعوام (1997-2014).
- ملحق رقم (4): جدول وقوعات الطلاق المسجلة في فلسطين حسب نوع الطلاق والمحافظة للأعوام (1997-2014).

ملحق رقم (1)

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
تخصص دراسات المرأة

إستبانه

الطالبة المحترمة

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية عنوانها (الطلاق، أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات: دراسة ميدانية في محافظة نابلس) من أجل الحصول على درجة الماجستير في تخصص دراسات المرأة في جامعة النجاح الوطنية، لذا قامت الباحثة بتصميم استبانة خاصة بهذا الموضوع، يُرجى التكرم بتعبئة الاستمارة مع وافر التقدير والاحترام لكم، وما ستساهم به إجاباتكم من إثراء للمعرفة العلمية ولمعالجة المشاكل الاجتماعية.

مع وافر الاحترام

الباحثة

مهتاب أحمد اسماعيل أبو زنت

أولاً: بيانات تتعلق بالمطابقة:

- 1- العمر الآن
- 2- العمر عند الزواج.....
- 3- العمر عند الطلاق.....
- 4- المستوى التعليمي:
 - 1- أمي 2- ابتدائي 3- إعدادي 4- ثانوي 5- جامعي 6- دراسات عليا
- 5- الحالة العملية الآن:
 - 1- أعمل 2- لا أعمل
- مقدار الدخل الشهري من العمل الآن (بالشيقل)
- 6- مكان الإقامة الحالي:
 - 1- قرية 2- بلدة 3- مخيم 4- مدينة
- 7- نوع السكن قبل الطلاق:
 - 1- سكن مستقل مع الزوج 2- سكن مشترك مع أهل الزوج 3- سكن مشترك مع أهل الزوجة
- 8- نوع السكن بعد الطلاق:
 - 1- سكن مستقل 2- سكن مشترك مع أهلي 3- أخرى
- 9- هل تزوجت بعد الطلاق:
 - 1- نعم 2- لا
- إذا كانت الاجابة لا، هل ترغبين بالزواج بعد الطلاق:
 - 1- نعم 2- لا

ثانياً: بيانات تتعلق بالمطلق:

عمره الآن

عمره عند الزواج مني

عمره عند الطلاق

المستوى التعليمي:

1- أمّي 2- ابتدائي 3- إعدادي - ثانوي 5- جامعي 6- دراسات عليا

الحالة العملية له الآن:

1- يعمل 2- لا يعمل 3- لا أعرف

مقدار دخله الشهري من العمل الآن (بالشيقل) 1-..... 2- لا اعرف

مكان إقامته الآن:

1- قرية 2- بلدة 3- مخيم 4- مدينة

5- خارج البلاد 6- في السجن 7- لا اعرف

نوع سكنه بعد الطلاق:

1- سكن مستقل 2- سكن مشترك مع أهله 3- خارج البلد 4- لا اعرف

هل تزوج بعد الطلاق:

1- نعم 2- لا 3- لا اعرف

إذا كانت الإجابة لا، هل يرغب بالزواج بعد الطلاق:

1- نعم 2- لا 3- لا اعرف

بيانات تتعلق بالزواج:

صلة القرابة بين الزوجين:

- 1 . من الأقارب ومن نفس البلد
2. من غير الأقارب ومن نفس البلد
- 3 . من الأقارب ومن خارج البلد
4. من غير الأقارب ومن خارج البلد.

العلاقة قبل الزواج:

- 1 . لا توجد علاقة مطلقاً
2. علاقة معرفية بسيطة
3. علاقة حب قوية

قرار الزواج كان:

- 1 . بترتيب من الأهل
2. قرار شخصي
3. إجباري على الزواج

الفترة بين الخطوبة والزواج:

- 1 . تم الطلاق بل الدخول
2. فترة بسيطة أقل من 3 شهور
- 3 . من 3 شهور إلى سنة
4. من سنة إلى 3 سنوات
5. أكثر من 3 سنوات

مدة الحياة الزوجية:

- 1 . الطلاق تم قبل الدخول
2. أقل من سنة
3. من سنة إلى 3 سنوات
- 4 . من 3 سنوات إلى 10 سنوات
5. من 10 سنوات فأكثر

هل تم إنجاب أطفال:

- 1 . نعم
2. لا

إذا كان الجواب "نعم" عدد الأطفال المُنجبين:

ذكور إناث..... المجموع

مقدار دخل الأسرة الشهري قبل الطلاق بالشيقلشيقل.

من كان المسؤول عن الإنفاق:

- 1 . الزوج
2. الزوجة
3. الاثنان معاً
4. مساعدات من الأهل والأقارب

هل كان هناك التزام مالي من قبل الزوج لأهله:

1 . نعم 2. لا

هل كان هناك التزام مالي من قبل الزوجة نحو أهلها:

1 . نعم 2. لا

بيانات تتعلق ببداية الخلافات الزوجية والطلاق:

بدأت الخلافات:

1 . في فترة الخطوبة 2. بعد أقل من 3 شهور من الزواج 3. من 3 شهور إلى سنة

4 . من سنة إلى 3 سنوات 5. بعد 3 سنوات

من كان صاحب القرار في الطلاق:

1 . الزوج 2. الزوجة 3. الزوجان معاً 4. أهل الزوج 5. أهل الزوجة

في حال وجود أطفال للمطلقة، مع من يعيشون الآن:

1 . لا يوجد أطفال 2. معي 3. مع الزوج 4. مع أهل الزوج

5 . مع أهل الزوجة 6. موزعين بين الزوجين 7. في مؤسسة إيوائية

إذا كان الأطفال يعيشون معك الآن:

1 . لا يعيشون معي 2. يعيشون معي ويدفع الزوج النفقة 3. يعيشون معي ولا يدفع الزوج النفقة

عند الطلاق هل أخذت حقوقك المالية:

1 . بشكل كامل 2. بشكل جزئي 3. لم آخذ شيئاً 4. تنازلت عن حقوقي لإتمام الطلاق

ما هو شعورك بعد الطلاق:

1 . الرضا 2. الندم والحزن 3. آخر

نوع الطلاق:

1 . طلاق قبل الدخول 2. بائن بينونة صغرى (رجعي) 3. بائن بينونة كبرى

الطلاق كان:

1 . عادي (كان الطلاق بيد الرجل) 2. خلع 3. عبر قضايا أخرى مثل

أسباب الطلاق:

هناك العديد من الأسباب للطلاق، يُرجى وضع إشارة (X) أمام السبب الذي تراه أكثر أهمية:

أسباب الطلاق في نظرك	ليس سبباً	قليلة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً
عدم الإنجاب					
إنجاب بنات فقط					
تدخلات الأهل في الحياة الزوجية					
تقييد حرية المرأة					
سلطوية الرجل وديكتاتوريته					
التوتر والعصبية الزائدة					
الشك والغيرة					
الفقر وقلة الدخل الأسري					
بخل الزوج					
السب والضرب					
اختلاف المستويات الثقافية					
اختلاف المستويات العمرية					
اختلاف الطبقة والمكانية الاجتماعية					
الانحرافات السلوكية					
تغيب الزوج عن البيت كثيراً					
عدم مراعاة احتياجات البيت					
الخيانة الزوجية					
التهديد بالزواج من أخرى					
مشاكل بين أهل الزوج وأهل الزوجة انعكست على الأسرة					

					قلة العمل والبطالة
					عدم قدرة الزوج الاقتصادية على المصرف
					عدم الانسجام العاطفي والاجتماعي
					عدم التوافق الجنسي بين الزوجين
					عمل المرأة
					انعكاس مشاكل العمل
					التكنولوجيا الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي
					الإيمان بالسحر والشعوذة
					مرض الزوج أو الزوجة
					وجود الزوج في السجن
					سفر الزوج
					السكن المشترك
					ضعف شخصية الزوج

آثار الطلاق على الزوجة:

أكثر الجوانب الحياتية التي تأثرت بها بعد الطلاق:

1 - الجانب الاقتصادي 2- الجانب الاجتماعي 3- الجانب النفسي

إلى أي حد أثر الطلاق على الجوانب التالية في حياتك:

يُرجى وضع إشارة (X) أمام السبب الذي ترينه أكثر أهمية:

الجانب النفسي			
أوافق بشدة	أوافق	معارض	معارض بشدة
			أعيش في فراغ ودوامة كبيرة
			سلوكي يمتاز بالعصبية والتوتر
			عدم الاطمئنان للناس
			الشعور بعدم العدالة في العالم
			عدم الثقة بالآخرين
			المستقبل أمامي أصبح مجهولاً
			اليأس يقتلني
			سنوات عمري ضاعت هدرًا
			أعيش في عزلة اجتماعية
			الخوف من المجهول هو المسيطر على حياتي
			أندم دائمًا على الطلاق
			زيادة المشاكل التي أعاني منها
			أفكر بالموت والانتحار
الجانب الاجتماعي			
أوافق بشدة	أوافق	معارض	معارض بشدة
			الطلاق أضعف علاقتي الاجتماعية
			أتردد في قيام علاقات اجتماعية جديدة

				أكره المجتمع الذي أعيش فيه
				القيم والعادات بالية ويجب أن تتغير
				الزواج تقييد لحرية المرأة
				أتضايق من الوسط الاجتماعي الذي أعيش فيه
				أتألم لبعد الأولاد عن حياتي
				بعد الطلاق تصبح المرأة أكثر تديناً
				أخشى أن يعرف الناس أنني مطلقة
				الجانب الاقتصادي
				أشعر أنني عبء على أهلي
				تغير سلبي في نظرة الأهل لي
				أعاني من مشكلات مادية كبيرة
				أتخوف من المستقبل
				أتمنى أن أعيش مستقلة اقتصادياً
				لا أرغب أن يساعدني أحد مادياً
				لم يتغير وضعي الاقتصادي بعد الطلاق
أوافق بشدة	أوافق	معارض	معارض بشدة	

تأثير الطلاق على الأبناء:

إذا كان الأولاد يعيشون عند أحد المطلقين، فإن الطرف الآخر يجتمع ويراهم كل:

1- يومياً 2- أسبوعياً 3- شهرياً 4- كل ثلاثة شهور 5- لا يراهم مطلقاً

الأولاد والذين يعيشون مع طرف:

1- يتم تحريضهم على الطرف الآخر 2- يتم تعليمهم على محبة الطرف الآخر 3- لا اعرف

هل حصلت تغييرات سلوكية على الأطفال نتيجة عملية الطلاق:

1- نعم 2- لا

إذا كان الجواب "نعم" فما هي التغييرات السلوكية:

1. قلة النوم
- 2- اضطرابات سلوكية
- 3-القلق والبكاء
- 4- كان هناك تغيرات إيجابية
- 5- أخرى حددى:.....

إذا كان هناك أولاد في المدرسة:

- 1- ليس لدي أولاد
- 2 تأثر تحصيلهم التعليمي إيجابياً (تحسن المستوى التعليمي) نتيجة الطلاق
3. تأثر تحصيلهم التعليمي سلبياً (انخفاض المستوى التعليمي)
4. لم يتأثر تحصيلهم التعليمي نتيجة الطلاق

أعطي وجهة نظرك في التالي: شخصية أطفال المطلقة مستقبلا احتمال أن تكون شخصية:

1. سوية
- 2- مضطربة
- 3- غير مكتملة
- 4- لا أعرف

يلعب تدخل أهل الإصلاح في حل المشاكل الزوجية دورًا:

1. إيجابياً
- 2- سلبياً
- 3- ليس لهم دور
- 4- لا أعرف

الأهل يلعبون في إصلاح العلاقات قبل الطلاق دورًا:

1. إيجابياً
- 2- سلبياً
- 3- ليس لهم دور
- 4- لا أعرف

إذا كانت هناك مؤسسة تُعنى بالأسر وتعمل على حل مشاكلها فهل يمكنها:

1. تقلل من نسبة الطلاق
- 2- تزيد من نسبة الطلاق
- 3- ليس لها دور

التغيير الاجتماعي المتسارع وحرية المرأة:

1. يزيد من نسبة الطلاق
- 2- يقلل من نسبة الطلاق
- 3- ليس له أثر

وسائل الإعلام المختلفة أدت إلى:

1. زيادة نسبة الطلاق
- 2- قللت من نسبة الطلاق
- 3- ليس لها اثر

يلعب الدين والتدين دورًا في:

1. زيادة معدلات الطلاق
- 2- انخفاض معدلات الطلاق
- 3- ليس لها اثر
- 4- لا أعرف

القوانين المعمول بها الآن الخاصة بالمرأة:

1. تشجع على الطلاق -2- تقلل من الطلاق -3- ليس لها اثر

القوانين التشريعية - مثل الأحوال الشخصية - المعمول بها بحاجة إلى تعديل:

1. نعم -2- لا

القوانين التشريعية المعمول بها تعطي للرجل سلطة في الطلاق (الطلاق التعسفي):

1. نعم -2- لا

القوانين الشرعية المعمول بها في المحاكم تهضم وتنتقص حق المطلقة:

1. نعم -2- لا

هل تعتقد أن التشريعات الخاصة بالطلاق بحاجة إلى تعديل:

1. نعم -2- لا

ما هو السبب الرئيس والأهم للطلاق بينك وبين زوجك:

.....

.....

....

ملحق رقم (2)

تحكيم الاستبانة

تم تحكيم الاستبانة من قبل مجموعة من أساتذة الجامعة والمحيطين بالعمل الشرعي، وقد قدم هؤلاء المحكمين بعض الاقتراحات القيمة سواء على صعيد تحديد المجالات، أو صياغة العبارات، وقد قامت الباحثة بالتنسيق مع المشرف على دراسة هذه التعليقات وتم الأخذ بمجملها، فحذفت بعض الأسئلة المكررة وأعدت صياغة بعض العبارات لتكون أوضح.

وبعد الأخذ بالتعديلات، خرجت الاستبانة بصورتها النهائية. وهنا نوجه الشكر للمحكمين على

جهودهم، وهم:

1- الدكتور ناصر الدين الشاعر، أستاذ مساعد في كلية الشريعة/ جامعة النجاح الوطنية.

2- الدكتورة حسين أحمد، أستاذ مشارك ومدير وحدة استطلاع الرأي والدراسات المسحية/ جامعة النجاح الوطنية.

3- الدكتور عمر عايد، أستاذ مساعد ورئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية / جامعة النجاح.

ملحق رقم (3)

عقود الزواج المسجلة في فلسطين حسب نوع الطلاق والمحافظات للأعوام 1997-2014

السنة																	المحافظة	
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
43,732	42,698	40,292	36,284	37,228	38,316	35,777	32,685	28,233	28,876	27,634	26,267	22,611	24,635	23,890	24,874	24,400	23,492	فلسطين
27,638	25,388	23,764	20,165	20,185	19,839	19,114	18,576	16,380	16,706	15,551	14,782	12,319	14,483	14,867	16,099	16,285	15,883	الضفة الغربية
3,298	3,180	2,997	2,792	2,766	2,511	2,331	2,430	1,871	2,010	1,861	1,789	1,323	1,693	1,830	1,916	1,856	1,833	جنين
739	604	578	517	508	457	412	280	424	448	353	374	360	334	375	416	422	380	طوباس
2,082	1,888	1,750	1,585	1,576	1,555	1,648	1,548	1,280	1,351	1,164	1,204	718	1,026	1,078	1,231	1,172	1,194	طولكرم
3,857	3,558	3,414	2,803	3,017	2,714	2,822	2,707	2,194	2,365	2,307	2,060	1,241	1,919	2,164	2,342	2,352	2,340	نابلس
1,113	1,018	982	909	892	823	840	798	692	729	592	374	315	441	543	563	551	561	قلقيلية
805	807	866	770	760	626	609	514	431	447	479	487	515	471	452	522	513	510	سلفيت
3,089	2,836	2,832	1,957	2,060	1,609	1,804	1,722	1,575	1,947	1,735	1,649	1,169	1,653	1,727	2,008	1,982	1,819	رام الله والبيرة
424	300	334	316	293	314	306	259	307	271	242	268	234	221	245	241	235	219	أريحا والأغوار
2,931	2,896	2,191	1,397	1,844	2,907	2,927	2,945	2,554	2,511	2,435	2,502	2,506	2,525	2,330	2,482	2,420	2,489	القدس
1,798	1,425	1,529	1,097	969	1,342	494	567	832	605	531	617	651	956	1,042	933	990	1,122	بيت لحم*
7,502	6,876	6,291	6,022	5,500	4,981	4,921	4,806	4,220	4,022	3,852	3,458	3,287	3,244	3,081	3,445	3,792	3,416	الخليل
16,094	17,310	16,528	16,119	17,043	18,477	16,663	14,109	11,853	12,170	12,083	11,485	10,292	10,152	9,023	8,775	8,115	7,609	قطاع غزة
3,089	3,405	3,071	2,982	3,126	3,259	2,978	2,631	2,071	2,211	2,064	2,020	1,800	1,748	1,783	1,525	1,309	1,306	شمال غزة
5,966	6,276	5,980	6,115	6,380	6,507	5,803	5,097	4,445	4,592	4,582	4,324	3,814	3,662	2,756	3,055	3,076	2,891	غزة
2,160	2,394	2,190	2,149	2,194	2,337	2,353	1,756	1,649	1,605	1,632	1,537	1,363	1,323	1,219	1,250	1,049	1,033	دير البلح
3,010	3,182	3,258	3,077	3,397	4,028	3,363	2,851	2,348	2,352	2,421	2,293	2,062	2,218	2,104	1,876	1,729	1,551	خانيونس
1,869	2,053	2,029	1,796	1,946	2,346	2,166	1,774	1,340	1,410	1,384	1,311	1,253	1,201	1,161	1,069	952	828	رفح

ملحق رقم (4)

وقوعات الطلاق المسجلة في فلسطين حسب نوع الطلاق والمحافظة للأعوام 1997-2014

السنة																	المحافظة	
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
7,603	7,114	6,574	6,155	6,150	5,761	5,009	4,043	3,756	4,211	3,961	3,909	3,045	3,687	3,546	3,761	3,465	3,449	فلسطين
4,725	4,095	3,749	3,392	3,273	3,244	2,804	2,398	2,232	2,466	2,304	2,360	1,775	2,207	2,120	2,388	2,213	2,143	الضفة الغربية
601	428	461	423	386	307	272	270	204	248	235	226	155	224	226	186	176	179	جنين
97	86	65	61	73	66	32	30	31	31	38	39	38	50	46	39	31	32	طوباس
469	358	324	283	361	294	302	225	221	245	218	211	146	177	196	223	219	180	طولكرم
694	614	590	558	624	470	433	375	302	412	331	346	216	339	324	398	344	284	نابلس
220	209	191	141	176	158	173	129	117	104	98	104	47	87	87	126	85	85	قلقيلية
133	139	114	102	106	78	99	66	51	48	70	57	51	41	55	55	60	61	سلفيت
683	720	564	492	354	577	382	398	430	457	450	429	303	446	386	452	437	439	رام الله والبيرة
125	100	88	89	91	51	56	43	45	54	115	39	40	57	67	53	53	55	الريحا والأغوار
615	527	492	445	316	547	438	333	291	316	272	374	381	329	339	369	345	377	القدس
221	149	182	140	158	163	111	100	99	134	44	132	86	117	111	160	160	137	بيت لحم*
867	765	678	658	628	533	506	429	441	417	433	403	312	340	283	327	303	314	الخليل
2,878	3,019	2,825	2,763	2,877	2,517	2,205	1,645	1,524	1,745	1,657	1,549	1,270	1,480	1,426	1,373	1,252	1,306	قطاع غزة
550	606	526	548	526	456	427	298	246	302	314	272	272	281	266	231	211	211	شمال غزة
1,080	1,066	1,022	983	1038	915	833	644	579	701	680	626	428	570	524	523	487	486	غزة
393	460	382	397	426	327	293	187	250	247	221	214	178	200	191	256	176	174	دير البلح
494	549	519	506	565	498	403	307	271	285	275	306	243	286	262	198	222	254	خانيونس
361	338	376	329	322	321	249	209	178	210	167	131	149	143	183	165	156	181	رفح

An- Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**Divorce: Reasons and Consequences from the
Perspective Of Divorced Women
A Field-Based Study in the Area of Nablus City**

By

Mahitab Ahmad Abuzant

Supervisor

Dr Faisal AL-Za'noun

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements
for the Degree of Master of Women's studies Faculty of Graduate
Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2016

**Divorce: Reasons and Consequences from the Perspective
Of Divorced Women**

A Field-Based Study in the Area of Nablus City

By

Mahitab Ahmad Abuzant

Supervisor

Dr Faisal AL-Za'noun

Abstract

Successful marriages improve the socio-economic conditions of communities. Meanwhile, communities with phenomenal high divorce rates, suffer from serious socio-economical problems.

The main goal of this study is to have a divorce-cause analysis and to evaluate its passive socio-economic consequences from the perspective of divorced women in the area of Nablus city.

In addition, and based on the obtained results and conclusions, this study aims to have several recommendations that attempt to minimize the divorce rate as well as its passive socio-economic impact on our society.

The study consists of seven sections:

The first section includes the problem statement, study hypothesis as well as description of the used methodology, which included designing the questions that demonstrate both the importance and the goals of the study. Moreover, this part includes surveillance of the previous literature of the most important studies conducted on the same subject in other societies.

The second section is assigned to review and analyze the theoretical framework of divorce in terms of historical perspective, reasons, and theories that attempt to explain its socio-economic consequences.

The third section is devoted to discuss and analyze the impact of social changes that occurred during the twentieth century on the divorce rate in the Palestinian society in comparison to regional and global divorce rates during the same time period.

The fourth section includes the procedure and methods used to analyze the obtained data as well as the statistical tools used to evaluate both the credibility and the statistical importance of the obtained results.

The fifth section focuses on the analysis and interpretation of various aspects of divorced individuals by using simple statistical tables based on the duplicates and cross-tables.

The sixth section is used to have answers that scientifically support the main points of the study hypothesis.

Finally, the seventh section summarizes the most important results, conclusions and recommendations of the study among which **are the following:**

- Rapid and continuous modern changes in Palestinian society have a significant effect on increasing the divorce rate in this society.

- More than half of the divorce cases happen during the engagement period (before the wedding).
- Most of the divorce cases occur among educated young couples.
- The economic status plays a vital role on affecting the level of divorce rate.
- In most cases, interventions by the family of both couples have passive effects that ultimately result in couple divorce.
- The socio-economic impact has a significantly more passive influence on females than males due to the patriarchal nature of the Palestinian community.

Based on the results and conclusions of this study, it is recommended that:

- Serious and deep studies must be conducted to assess the main reasons behind the continuously-increasing divorce rate that occur during the engagement period.
- Specialized institutions must be established to educate people and raise their awareness about the passive social and psychological impact of divorce.
- Other institutions must also be founded for the purpose of providing divorced individuals, especially females, with psychological and social support and certain career skills that guarantee a financial income to help them have an honorable life.

- Finally, it is strongly recommended to modify the legislation and laws of women organizations and other non-governmental social organizations in such a way that guarantees further protection of the humanitarian, social, and economic rights of divorced individuals.

